وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير
- قسم علوم التسيير -

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: تسيير استراتيجي دولي

تحت عنـــــــــــــوان

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري

إعداد الطالب:
معوش يوسف

تحت إشراف
أ. دباحي يمينة

اللجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
قصاص زكية	رئيسيا	أستاذة مساعدة- أ -	جامعة مستغانم
دباحي يمينة	مقررا	أستاذة مساعدة- أ -	جامعة مستغانم
مقداد نادية	مناقشا	أستاذة مساعدة- أ -	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2015/2014

يعبر مضمون هذه المذكرة بأي حال على رأي صاحبها.

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِمِ

﴿ قَالُواْ سُبحَانَكَ لَا عِلمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ

أَنتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ ﴾

سورة البقرة الآية ﴿32﴾

التشكرات

ومن حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر .

فبعد شكر المولى عز وجل، المتفضل بجليل النعم، وعظيم الجزاء.

يجدر بي أن أتقدم ببالغ الامتنان، وجزيل العرفان إلى كل من وجهني، وعلمني، وأخذ بيدي في سبيل إنجاز هذا البحث .

وأخص بذلك مشرفتي، الأستاذة دباحي يمينة، التي قومت، وتابعت، وصوبت، بحسن إرشادها لي في كل مراحل البحث، والتي وجدت في توجيهاتها حرص الأستاذة، التي تؤتي ثمارها الطيبة بإذن الله.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، على جهودهم في قراءة الرسالة وتصويبها؛ وقد أفدت من توجيهاتهم – بإذن الله –، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أحمل الشكر والعرفان إلى كل من أمدني بالعلم، والمعرفة، وأسدى ليَّ النصح، والتوجيه، وإلى ذلك الصرح العلمي الشامخ متمثلاً في جامعة عبد الحميد ابن باديس، وأخص بالذكر كلية علوم التسيير، والقائمين عليها.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساندني بدعواته الصادقة، أو تمنياته المخلصة.

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة.

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي.

إلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا.

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل، إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء.

إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة.

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج.

الفهرس رقم الصفحة

التشكرات.

الإهداء.

قائمة الجداول.

قائمة الأشكال البيانية.

قائمة الإختصارات والرموز.

المقدمة العامة.....(أ-ط)

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد.....09

المبحث الأول: مفاهيم اساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....10

المطلب الأول: تعريف الاستثمار.....10

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه.....11

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر..... 13

المبحث الثاني: اشكال محددات الاستثمار الأجنبي المباشر دوافعه و أهميته.....19

المطلب الأول: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....19

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....22

المطلب الثالث: أهمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....26

المبحث الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر و حوافز جدبه.....32

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر..... 32

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.....34
المطلب الثالث: الحوافز المقدمة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.....35
خلاصة الفصل.....37

الفصل الثاني: مدخل للتنافسية

تمهيد.....39
المبحث الأول: ماهية التنافسية.....40
المطلب الأول: مفهوم التنافسية.....40
المطلب الثاني: أنواع التنافسية.....43
المطلب الثالث: أهمية و محددات التنافسية.....46
المبحث الثاني: البيئة، المؤشرات، الاستراتيجيات التنافسية.....48
المطلب الأول: البيئة التنافسية.....48
المطلب الثاني: الإستراتيجية التنافسية.....52
المطلب الثالث: مؤشرات التنافسية.....56
المبحث الثالث: سياسات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.....61
المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية وتأهيل قطاع المحروقات وإعادة تأهيل القطاع الصناعي.....61
المطلب الثاني: إصلاح القطاع المالي والمصرفي وقطاع التأمين.....66
المطلب الثالث: الاندماج في الاقتصاد العالمي.....71
خلاصة الفصل.....75

الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري

تمهيد.....77

المبحث الأول :مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....78

المطلب الأول :الإطار المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....78

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار.....83

المطلب الثالث: المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف والثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار.....85

المبحث الثاني: القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري.....87

المطلب الأول: نظرة على تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري.....87

المطلب الثاني: المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري.....91

المطلب الثالث: المؤشرات الموسعة لتنافسية الاقتصاد الجزائري.....95

المبحث الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الاقتصادية على تنافسية الاقتصاد الجزائري.....98

المطلب الأول: تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.....98

المطلب الثاني: الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.....101

المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري.....106

خلاصة الفصل.....114

الخاتمة العامة.

قائمة المراجع.

الملاحق.

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-III	الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2009 - 2014)	88
02-III	صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2006-2014)	90
03-III	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال الفترة2007-2013	92
04-III	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1995و2000و2005و2009-2013	93
05-III	أسعار صرف العملة الوطنية (الدينار)للفترة (2007-2013)	94
06-III	المؤشرات الإجمالية لتنافسية الإقتصاد الجزائري للفترة 2012-2015	96
07-III	ترتيب الإقتصاد الجزائري ضمن مؤشر ممارسة الأعمال لعام2015	97
08-III	تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر خلال الفترة(2002-2014)	99
09-III	تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة2002-2014	100
10-III	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب كل قطاع المصرح بها لفترة (2002-2014)	101
11-III	مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2014)	105
12-III	الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر لغاية:2013/12/31	106
13-III	الميزان التجاري وباقي الدول المغاربية خلال فترة (2009-2013)	107
14-III	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2004-2013)	108
15-III	التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (2004-2013)	109
16-III	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية (2008-2013)	112

17-III	تطور معدل البطالة للفترة (2002-2014)	113
18-III	تطور عدد مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة(2002-2014)	113

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-II	محددات الميزة التنافسية	47
02-II	نموذج بورتر Porter للقوى الخمس المحددة لجاذبية الصناعة	50
03-III	نسبة توزيع عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب كل قطاع المصرح بها لفترة 2002-2014	102

قائمة الإختصارات والرموز

FMI : Fond Monétaire International.

OCDE : Organisation de coopération et de développement Economiques.

IMD : International Institute for Management Development.

UNCTAD : United Nations Conference on Trade and Development.

WEF : World Economic Forum.

ANDI : Agence Nationale de Développement de L'Investissement.

GNP : Gross National Product.

CNI : Conseil National de L'Investissement.

PIB : Produit Intérieur Brut.

FRR : fonds de régulation des recettes.

CNRC : Centre National de Registre de Commerce.

ANIREF : Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière.

CNIS : Centre National de L'Informatique et des Statistiques.

المقدمة العامة

تحتاج الدول وخاصة النامية منها إلى مصادر تمويل ضخمة للرفع من القدرات التنافسية لإقتصادياتها كبديل عن المديونية، وبهذا فهي تعمل جاهدة من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال توفير كل التسهيلات وتقديم حوافز وضمانات، وإزالة كل الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها خاصة القوانين والتشريعات الكابحة لحركة رأس المال الأجنبي، و ثقل المنظومات المالية والمصرفية، والحواجز الجمركية، والعوائق البيروقراطية، لذا يجب عليها تمهيد كل الطرق التي تسهل إنسياب هذه الاستثمارات داخل إقتصادياتها، فضعف التمويل المحلي يجعله كابحا لإنطلاق التنمية الإقتصادية عموما ورقي التنافسية الإقتصادية للبلد خصوصا، مما يلزم هذه الدول بالبحث عن مصادر تمويل خارجية للرفع من القدرات التنافسية لإقتصادياتها، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم مصدر لذلك إذا ما إستثنينا المديونية وما تحمله من ثقل على كاهل الإقتصاد ورهن لسيادة البلد.

فرؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الاستثمار كثيرة ولكن قدومها مرهون بمدى ما توفره الدول المضيفة من مناخ استثماري ينميها و يسهل عملية إستقرارها، وبالتالي تنمية الإقتصاد المحلي، الذي ينتج عنه زيادة القدرات التصديرية للبلد، والتقليل من الواردات، الذي ينعكس إيجابيا على الميزان التجاري، كما يرفع من الناتج المحلي الداخلي ومتوسط نصيب الفرد منه، وهو يعمل أيضا على إمتصاص البطالة بخلق مناصب شغل، وتوفير العملة الصعبة التي تعطي التوازن لميزان المدفوعات وبالتالي الرفع من تنافسية الإقتصاد الوطني.

والجزائر عملت على خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون النقد والقرض، كما أدخلت العديد من الإصلاحات الهيكلية العميقة على نظمها، بهدف الوصول إلى الرفع من تنافسية الإقتصاد الجزائري.

إشكالية البحث:

وبناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

كيف يمكن أن تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تنافسية الإقتصاد الجزائري؟

يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي محدداته؟
- ما هي التأثيرات الإقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما المقصود بالتنافسية؟ وما هي مؤشراتها؟
- ما هي سياسات دعم القدرات التنافسية؟ ما موقع الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية ؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على الإشكالية يتم وضع الفرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية تحدده عوامل البيئة الاستثمارية.

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالإيجاب على إقتصاديات الدول المضيفة.

- تتمثل التنافسية في عنصر أو عناصر التفرد التي تمكن الإقتصاد الوطني من إحتلال أحسن المواقع على الصعيد الدولي.

- يحتاج الإقتصاد الجزائري إلى المزيد من الإصلاحات لتحسين ترتيبه ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.

أسباب إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لإختيار هذا الموضوع منها:

الأسباب الموضوعية:

- طبيعة الموضوع يدخل ضمن التخصص.

- أهمية الموضوع باعتباره موضوع الساعة.

الأسباب الذاتية:

- رغبتي في البحث والكتابة بالمواضيع ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- رغبتي في إثراء المكتبة بهذا النوع من البحوث.

أهداف البحث:

يرمي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- دراسة أساليب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطينه في الجزائر.

- مراجعة المنظومات التشريعية والقوانين والنظم الجزائرية ومدى ملائمتها لإستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تبيان مفهوم وأهمية وأهداف وخصائص ومؤشرات وإستراتيجيات التنافسية.

- معرفة ترتيب الإقتصاد الجزائري ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.

- دراسة نتائج تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تنافسية الإقتصاد الجزائري.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أداة أساسية في ترقية تنافسية الإقتصاد الوطني، كما تبرز أهميته في تبيان أن:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يعد الوسيلة الأنجع في تغطية العجز التمويلي للإقتصاد الوطني.

- الاستثمار الأجنبي المباشر يكسب الإقتصاد الوطني ميزة تنافسية، حيث يجعل من السهل الولوج إلى الأسواق الدولية وإختراقها، وإكتساب مكانة ريادية له بين الإقتصاديات الدولية.

- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الإقتصاد الوطني من الرفع من قدرته التنافسية على المستوى الدولي.

- معرفة أهم ما جاء من قوانين الاستثمار في الجزائر منذ الإستقلال وتسليط الضوء على أهمها و هو قانون النقد والقرض.

مجال وحدود الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع فإننا سنركز على النقاط التالية:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- التنافسية.

- الإقتصاد الجزائري.

مع ضرورة إبراز العلاقة التأثيرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتنافسية الإقتصاد الجزائري، وهذا من أجل تحقيق أهداف الدراسة المشار إليها سابقا، أما فيما يخص المجال الزمني للدراسة موضوع البحث فإننا سوف نركز على مرحلة إقتصاد السوق.

أدوات الدراسة:

لقيامنا بإنجاز هذا البحث سنقوم بإستعمال الأدوات الآتية:

– إعتماد عدة مراجع :من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية وأجنبية و هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية.

– الإستعانة بشبكة الإنترنيت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات.

– الإتصال ببعض الهيئات والمؤسسات المتخصصة والتي لها علاقة بمجال دراستنا، مثل: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاءCNIS، الديوان الوطني للإحصائياتONS، وزارة المالية، وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، بنك الجزائر، وذلك بهدف مدنا بالإحصائيات الضرورية اللازمة لإنجاز البحث.

المنهج المتبع:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية، والإشكاليات الفرعية، ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة، فقد إعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال الحديث عن تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإبراز أهم المؤشرات عبر سنوات مختلفة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي لتشخيص وتحليل وتفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري، من خلال ما نقدمه من معطيات ومعلومات خاصة بموضوعنا، كما إعتمدنا أيضا على المنهج التحليلي لتحليل المعلومات والبيانات المتحصل عليها وإستخدامه في تقييم البيئة الاستثمارية والتنافسية.

خطة البحث:

بهدف الإلمام الجيد بجميع جوانب البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة نقوم بتقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة فصول كل فصل ينقسم إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث ينقسم إلى ثلاثة مطالب، كالآتي:

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

نتطرق فيه إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكل المفاهيم المرتبطة به، كما سنخصص عرض لأهمية ودوافع ومحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وختاما معرفة النظريات وآثار وكذا مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات الدول المضيفة.

الفصل الثاني: مدخل للتنافسية.

نتناول فيه الإطار النظري للتنافسية، فبداية سنستعرض مفهوم وأنواع وأهمية التنافسية، ثم نشرح البيئة التنافسية، وبعدها نبين المؤشرات التي بواسطتها نقيس مدى تنافسية هذا الإقتصاد مع الشرح والتحليل، وبعدها الاستراتيجيات التي تتبعها المنظمات في الوصول إلى أهدافها، لنقوم في الختام بتبيان سياسات دعم القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث : تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري.

نتناول فيه مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إطاره المنظم، الهيئات والإتفاقيات المكلفة بترقيته وتشجيعه، ثم نتطرق إلى القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري من مؤشرات جزئية وموسعة، وأخيرا نتائج تأثيره على تنافسية الإقتصاد الجزائري.

كما أن هذا الهيكل تسبقه مقدمة وتختمه خاتمة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من البحوث النظرية والتطبيقية تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنافسية الإقتصاد الجزائري، من خلال البحث عن أهميتهم وآثارهم تجاه الإقتصاد الوطني، وقد إختلفت الدراسات من حيث المنهج والمعالجة والنتائج المتوصل إليها، إلا أنه لايوجد موضوع يربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر بتنافسية الإقتصاد الجزائري، وإنما توجد بحوث عديدة تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بعوامل أخرى، ويمكن سرد البحوث التي أمكن الوصول إليها والقريبة من بحثنا كما يلي:

– دراسة (سلمان حسين 2004) بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية.

إهتمت هذه الدراسة بتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية وهدفت إلى تبيان تأثير جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهم متغيرات الصناعة في إقتصاديات الدول النامية بتحليل معطيات وإحصائيات لهيئات ومؤسسات رسمية، ومن بين النتائج التي توصلت إليها أن نصيب الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يستحوذ عليه عدد قليل من دول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، بفضل موجة الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها هذه الدول، كما توصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة

في بناء إستراتيجية الدول التنموية على المدى الطويل، وأن الكثير من الدول النامية تمتلك إمكانيات محلية غير مستغلة بطريقة فعالة، وهذا يعود إلى عدم الصرامة في تنفيذ الإستراتيجيات المسطرة، وإعتقادها الخاطئ بأنها دول ضعيفة ليس بإمكانها الدخول في المنافسة على المستوى الدولي، رغم أنه في إستطاعتها أن تحول الكثير من المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية تعزز بها القدرة التصديرية لصناعتها إنطلاقا من تحسين مستوى الأداء الصناعي لمؤسساتها المحلية، وتهيئة الظروف اللازمة للإندماج في الأسواق الدولية، كما إعتبرت هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الوسائل التي تمكن الدول النامية المضيفة من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وتكييفها حسب متطلبات البيئة الاستثمارية بالبلد المضيف، وأن هذا الأخير يعمل على تحسين مستوى الأداء الصناعي بالدول النامية المضيفة، إضافة إلى إعتباره أحد أهم الوسائل في زيادة رصيد الدولة المضيفة من النقد الأجنبي،كما يعمل على ترقية المهارات ويساهم بشكل كبير في تحسين العمل وعملية تدريب العمال المحليين، لذا أصبحت الدول النامية في وضع تنافسي من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إدراكا منها أن هذا الأخير يمكن أن يخلق مزايا تنافسية في الصناعة، وبالتالي إمكانية النفاذ إلى الأسواق الدولية .إلا أن هذه المذكرة لم تتناول العديد من مقاييس الإقتصاد الكلي كأسعار الصرف، والموازنة العامة، مع التركيز على إقتصاديات الدول النامية بصفة عامة دون التطرق إلى معطيات الإقتصاد الجزائري، كما أنها ركزت على ربط الاستثمار الأجنبي المباشر مع تنافسية القطاع الصناعي وأهملت بقية القطاعات التي يؤثر عليها هذا الاستثمار وهذا ما سوف نتطرق إليه في بحثنا هذا.

– (لوعيل بلال 2007) بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1995–2005.

وضحت هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي بصفة عامة ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري ومدى تأثيره في عملية النمو الإقتصادي، كما تطرقت إلى معوقات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في فترة التوجه الإقتصادي الجديد وما يحمله من مساعي وجهود تبذلها الدولة من أجل جلبه، وقد توصلت إلى أن الحوافز والإغراءات المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية أدت إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نوعا ما، خاصة في قطاع المحروقات، وأن هذه الاستثمارات تتبع القطاعات المتطورة في البلد المضيف، كما هو الحال في الجزائر، حيث أن أغلب الاستثمارات الأجنبية توجه نحو قطاع المحروقات، إلا أن هذه الدراسة لم تتكلم عن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين تنافسية الإقتصاد كما لم تتطرق إلى ترتيب الجزائر في مؤشرات التنافسية الدولية، وهذا يدخل في إطار دراستنا.

– (عبد الكريم بعداش 2008) بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996–2005.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الميدانية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على الإقتصاد الجزائري بصفة عامة، وعلى ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي والتشغيل بصفة خاصة، خلال الفترة 1996–2005 تحديدا، وقد توصلت إلى أنه لا يمكن الجزم بإنطواء الاستثمار الأجنبي المباشر على آثار إيجابية أو سلبية بحتة مطلقة عبر الزمان والمكان. بل هناك ظروف و أوضاع و سياسات ترسم الطريق لهذا الاستثمار وتحدد مجالات النشاط التي يمكنه إقتحامها، والطريقة التي يقام بها والظروف المحيطة به والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها. ومن ثم يمكن تصور الآثار – الإيجابية والسلبية –التي من المتوقع أن يحدثها هذا الاستثمار في إقتصاد البلد المضيف، كما توصلت الدراسة في الجانب المتعلق بالجزائر أن قطاع الصناعة يتميز بنوع من الزيادة المستمرة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا بسبب قطاع المحروقات الذي يجذب الحصة الكبيرة من الاستثمارات الصناعية للأجانب في الجزائر. بينما قطاع الخدمات يعرف تذبذبات كبيرة في تدفقاته، أما قطاع الفلاحة والصيد فحصته من الاستثمارات السالفة الذكر ضعيفة جدا لم تتجاوز 691 مليون دينار خلال عشر سنوات إلا ثلاثة منها فقط ولكن رغم ضعف الحجم المتدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر مقارنة بنظيره المتدفق إلى بعض الدول الأسيوية. غير أن نسبة هذه التدفقات متقاربة، وعليه إعتبرت الدراسة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي للجزائر مقبولا مقارنة بالدول الأسيوية. غير أن هذه الدراسة أهملت عوامل البيئة الاستثمارية ودورها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، كما لم تفسر سبب ضآلة حجم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر خارج قطاع المحروقات رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، كما لم تتطرق هذه الدراسة إلى دور الإتفاقيات والمعاهدات الثنائية والجماعية، الإقليمية والجهوية والدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولم تتناول أيضا جانب التنافسية من خلال دور الاستثمار الأجنبي في الرفع من القدرات التنافسية لإقتصاديات الدول عموما والجزائر خصوصا، وسيكون هذا موضوع بحثنا.

الصعوبات البحث:

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي واجهتنا أثناء إعداد بحثنا هذا ومن أبرزها ما يلي:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات من المراكز والهيئات المتخصصة، وإن حصلنا عليها تكون بعد جهد جهيد وتكون شحيحة.

- تضارب بعض الإحصائيات التي حصلنا عليها حول الاقتصاد الجزائري في الأرقام، واختلافها من هيئة لأخرى.

- النقص الكبير في المعلومات التي لها علاقة بالاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

جعلت العولمة في عصرنا الحالي و أثناء القرن العشرين، العالم عبارة عن قرية صغيرة، محطمة بذلك كل الحدود بين الدول والقارات، خاصة في المجال الاقتصادي، حيث أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تبحث عن منافذ جديدة للتموقع، التمركز، والإنتشار، إما بحثا عن تعظيم عوائدها أو تصريف منتجاتها خاصة الفائضة عن الاستهلاك المحلي، ومحاولة منها أيضا إيجاد أسواق جديدة بخلاف أسواقها في الدولة الأم، وذلك لتشبع أسواق بلدانها. وأصبح لزاما عليها إيجاد أسواق أخرى لتصريف الفائض من إنتاجها خوفا من تكدسه، وبالتالي حصول ركود اقتصادي هذا من جهة. كذلك البحث عن فرص للتموقع قرب مصادر المواد الخام تقليلا للتكلفة، والسيطرة على هذه المنابع، وبالتالي السيطرة على بقية المنافسين وذلك باحتكار الأسواق، وهي إحدى استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات.

من جهة أخرى فإن الدول النامية بدورها تعاني من تخلف فضيع في التنمية الاقتصادية، بسبب انعدام رؤوس الأموال الباعثة لهذه التنمية، إضافة إلى فقرها إلى التكنولوجيا الدقيقة والإطارات الكفؤة للتسيير، مؤديا بها إلى الالتجاء إلى المديونية كملجأ أخير للتمويل، مما يثقل كاهلها ويغوص بها في التخلف، راهنا سيادتها الوطنية، وبالتالي فإنه كان لزاما عليها البحث عن مصادر تمويل دولية أخرى تسهيلا لانسياب حركة رؤوس الأموال إليها، ولن يكون لها هذا إلا بالعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة كل العوائق والعراقيل التي تعيق طريق انسيابها نحو البلد، مانحا إياها كثيرا من الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها وتموقعها في البلد المضيف، من خلال إدخال تعديلات هيكلية عميقة على نظمها الاقتصادية، تحرير تجارتها الخارجية، والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي. وفي هذا الصدد سوف نبين في هذا الفصل ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ومحدداته و دوافعه وماهي مزاياه وعيوبه .

ومن خلال ما سبق سوف نقوم بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الفصل حيث سنتطرق في البداية إلى أهم المفاهيم ثم الخصائص والنظريات المفسرة له، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه، وفي المبحث الأخير مزايا وعيوب وحوافز الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفاهيم اساسية حول الاستثمار الاجنبي المباشر.

لقد شغل الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر حيزا هاما من النقاشات الاقتصادية على الصعيد العالمي، حيث أصبح من أهم المصادر لتسريع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية و التنافسية و عليه سوف نتطرق إلى أهم مفاهيم الاستثمار و الاستثمار الاجنبي المباشر.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار .

لقد تعددت التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالاستثمار عند الكثير من الخبراء الاقتصاديين إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه.

فالاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية خاصة و ليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على اشباع اكبر في المستقبل[1].

وعموما يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي و المسمى بالادخار و الموجه الى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها بهدف مواجهة تزايد الطلب، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون أيضا مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطرة.

هذا ويتكون الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاد الكلي من السلع المادية الجديدة المخصصة في تحقيق مزيد من الانتاج و هذا التعريف يشمل المعدات و الآلات الجديدة والإنشاءات الجديدة و التغير في المخزون[2].

أو أنه اضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الاصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، أو إحلال أو تجديد مشروعات جديدة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الناتج القومي من السلع و الخدمات في فترة لاحقة.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن مفهوم الاستثمار اتخذ عدة اتجاهات، اختلفت باختلاف و جهات النظر حول ماهية الاستثمار، إلا أن كل وجهات النظر اتفقت حول العناصر التي تشكل البنية الأساسية لمفهوم الاستثمار وهذه العناصر هي :

[1] محمد الكلاوي، **"سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية"**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008،ص 2.

[2] عبد الفتاح قنديل، **الدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1979، ص 222.

- الانخفاض في قيمة النقد بسبب التضخم.
- المخاطرة التي يتحملها الشخص بسبب تنازله أو تخليه عن أمواله لفترة من الزمن.
- القيمة الحالية للأموال التي تخلى عنها صاحبها لغرض الحصول على أصل معين أو فرصة تعطيه أرباحا مستقبلا.

من هنا نستطيع أن نعرف الاستثمار تعريفا إجرائيا على أنه التعامل بالأموال أو استخدامها من أجل الحصول على الأرباح، ومن خلال التخلي عن الأموال الآن وتحمل المخاطرة لغرض الحصول على عوائد في المستقبل.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وخصائصه.

1) مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر:

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية ،أو تمويلية ،أو إنشائية ،أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى[2] .

وحسب تعريف الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجني قائم في دولة مضيفة، غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها[3].

وبهذا يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق 10% من السهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع.

---

[1] نزيه عبدالمقصود مبروك، **الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص31 .

[2] محمد قويدري، **"تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، (أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر)،الجزائر ،2005، ص3

[3] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1993، ص 275 .

و يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الأرباح غير الموزعة، وأيضا الاقتراض و الائتمان بين الشركة الأم و الشركة التابعة و التعاقد من الباطن وعقود الإدارة و حقوق الامتياز و الترخيص لإنتاج السلع و الخدمات[1].

2) خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

– وسيلة تمويل دولية طويلة المدى :يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية طويلة المدى، فقد يستطيع أي إقتصاد قومي في المدى القصير أن يعتمد على القروض التي يمنحها له العالم الخارجي، أو على رصيده من العملات الأجنبية، في شراء ما يحتاج إليه من سلع مستوردة، أما في المدى الطويل، فلا بد لهذا الاقتصاد القومي من البيع للخارج لكي يستطيع الشراء من الخارج[2] ، ولن تتوفر للدولة قدرة البيع هذه (الصادرات)، إلا بتوليدها عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– يتجه الاستثمار الدولي للدول المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الاستثمار في الداخل أي بلد المستثمر. وفي حالة تساوي المعدلين بين دولتين مضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الأرباح واحتمالات التدخل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافد[3] .

– تتجه الاستثمارات الدولية للدولة المضيفة تجنبا لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة الطاحنة في الدول المتقدمة.وتعتبر المكسيك والبرازيل ذات مستقبل للاستثمار الدولي لسعة أسواقها وقربها من أمريكا الشمالية.

– إرتفاع إنتاجية الاقتصاد الوطني ككل نتيجة لمحاكاة المشروعات المحلية للمشروعات الأجنبية وبقية مشروعات الاقتصاد الأخرى مما يؤدي في النهاية لإرتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

– علاج مشاكل المديونية الخارجية، حيث الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتحمل الدولة المضيفة أي أعباء ولا تخرج رؤوس الأموال إلا عند تحقيق ربح معين وبعد بقائها لفترة طويلة تساعد على زيادة النمو معها.

---

[1] علي لطفي، **الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الإقتصادي العربي**، القاهرة، بدون طبعة، 2009 ، ص7 .
[2] حسين عمر، **الإستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 105 .
[3] فريد النجار، **الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000، ص 21

– تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تدفقات رؤوس الأموال وزيادة الصادرات من المشروعات الأجنبية المقامة والتي تستخدم وسائل تكنولوجية حديثة في الإنتاج.

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

– الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة .

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام العديد من المدارس الاقتصادية منذ نشوءه، فقد حاولت كل واحدة منها تفسير هذه الظاهرة بما تراه صحيحا من وجهة نظرها، وفي هذا الصدد سنحاول إبراز مختلف النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1) النظرية الكلاسيكية:

يرى معظم الاقتصاديون الذين عالجو الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الكلاسيك أن معظم المنافع تعود على المستثمر الأجنبي، أو على الشركات متعددة الجنسيات، إذن فالاستثمارات الاجنبية المباشرة من وجهة نظر الكلاسيك هي مباراة من طرف واحد، و الفوز فيها مؤكد لصالح الشركات العابرة للقوميات، وليس لصالح الدول المستقبلة للاستثمار، وتدعم وجهة نظر الكلاسيك عدة مبررات يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

– صغر حجم لرؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة خاصة الدول النامية، بدرجة لاتبرر أهمية هذا النوع من الاستثمار؛

– ميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل اكبر قدر ممكن من النتائج و الأرباح المحققة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية1993، ص237.

– ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات، قد يؤدي إلى إفراز أنماط جديدة للإستهلاك في الدولة المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية؛

– قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخول من خلال تقديم أجور مرتفعة للعاملين فيها؛

– إن وجود شركات متعددة الجنسيات قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة؛

– تكريس التبعية الاقتصادية للدولة الأم لشركات متعددة الجنسيات.

2) النظرية الحديثة:

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن كل طرفي الاستثمار الشركات متعددة الجنسيات و الدولة المضيفة يربطهم علاقة المصلحة المشتركة، فكلا منهما يعتمد او يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الاهداف المحددة، كما تقوم هذه النظرية على أساس الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، و أيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في كثير من الدول و خاصة المتخلفة منها، ومن ثم فإن النظرية الحديثة تشرح تدفق رأس المال على استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة إلى أخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي يتحصل فيها على عائد أعلى[1]، وبذلك يرى المفكرين الجدد ان الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على[2]:

– الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة و المتوفرة لدى هذه الدول؛
– المساهمة في إقامة علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل هذه الدول؛
– إيجاد أسواق جديدة للتصدير؛
– تقليل الواردات بسبب الحصول على منتجات جديدة؛
– نقل التكنولوجيا في مجالات الإنتاج، و ممارسة الأنشطة الإدارية و غيرها؛
– تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة؛

[1] محمد العيد بيوض، **" تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي"** رسالة ماجيسر غير منشورة، جامعة سطيف،2011،ص 09.
[2] دريد محمود السامري، **الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية**، الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية،2006،ص 72.

- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية؛
- تحقيق التقدم الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي. بتحقيق الأهداف السابقة؛
- والجدير بالذكر أن وجهة نظر النيوكلاسيكية تؤيدها أدلة من الواقع مثل التنافس الكبير الذي تخوضه الدول النامية لاستقطاب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– نقد النظرية:

لم تميز النظرية الحديثة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر فآثار كل منهما مختلفة عن الآخر، بالإضافة إلى أن النظرية لم تشرح لماذا قد تتوجه شركة بعينها للاستثمار في الخارج دون باقي الشركات. كما لم تشرح لماذا تختار بعض الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر عوضا عن التصدير[1].

3) نظرية عدم كمال السوق:

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا و المعارف الإدارية....الخ.

إن هذه المحفزات التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلى اتخاذ القرار بالاستثمار و القيام بالعمليات الإنتاجية و التسويقية في الدول المضيفة.

كما تفترض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات، على أن تكون هذه المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[2].

– الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق:

– افتراض هذه النظرية معرفة شركات متعددة الجنسيات بكل الفرص للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن؛

[1] بلاصكة زكريا، **"ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-"** مذكرة ماستر- جامعة سكيكدة 2012-2013، ص 33.

[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 239.

– افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات هي الاستثمارات المملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار.

في الأخير نقول أن لتحقيق أهداف شركات متعددة الجنسيات في الاستثمار الأجنبي في ظل نظرية عدم كمال السوق يرتبط بمدى مرونة الإجراءات التي تضعها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي وخاصة الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإنتاجية والتجارية.

4) نظرية الحماية:

يقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات و الأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج و التسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في الأسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة[1].

عليه يمكن القول أن الطريقة التي تسمح للشركات متعددة الجنسيات من تعظيم عوائدها في الخارج، بالاعتماد على قدرتها في حماية أنشطتها الخاصة مثلا :ابتكاراتها الحديثة ومجالات الإنتاج أو التسويقية، ولكي تضمن عدم تسربها يستلزم عليها القيام بتنفيذ هذه الأنشطة الخاصة داخل الشركة الأم، أو بين الشركة الأم والفروع في الدول المضيفة وذلك منعا لتسرب المعلومات والحد من التقليد وحماية الاختراعات الجديدة لأطول فترة ممكنة وبالتالي عدم ممارستها عبر الأسواق مباشرة.

يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة الآن التي قد تكون أكثر فعالية و المتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع لمختلف أنواعها على مستوى العالم وهذا من خلال مواثيق متفق عليها و التي يقوم على تنفيذها منظمات دولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة.

5) نظرية دورة حياة المنتج:

تحاول هذه النظرية إيجاد تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية على الخصوص والدول المتقدمة على العموم، وتبين أيضا دوافع هذه الشركات في هذه الاستثمارات الأجنبية هذا من جهة ومن جهة أخرى توضح أسباب انتقال الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج الدولة الأم.

[1] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع**، عمان، الطبعة الثانية، 2004 ، ص 18.

يستند مفهوم هذه النظرية التي قدمها **ريمون فارنون** على أن المنتوج له دورة حياة يمر بها و التي تمر بأربع مراحل رئيسية متتابعة وهي[1]: مرحلة إعداد المنتوج أو تقديمه، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة التدهور.

ففي المرحلة الأولى ومن أجل تقديم المنتوج يستلزم تخصيص مصاريف ضخمة للبحث و التطوير وكذا توفير اليد العاملة المؤهلة ,ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه المرحلة ولذلك يجب إنتاج هذا المنتوج لأول مرة في الدول المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة، باعتبار أن كل ما كبر حجم السوق كلما ارتفع الطلب فيه، ومنه سوف تكون مرحلة نشوء هذه المنتجات في الدول ذات الطلب الفعال وبالتالي تكون مرحلة التسويق على المستوى المحلي.

و يتم في مرحلة النضج تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج ويزداد الطلب عليه، ومنه إن تحليل سلوكيات الشركات قد يؤكد على أنها تمتاز بمنتج ذي تكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة.

عندما تفقد الشركة احتكارها التكنولوجي يصل إلى مرحلة التدهور، حيث تتميز هذه المرحلة بمعرفة دقيقة لتكنولوجيا المنتوج وشروط التسويقية من طرف الشركات الأخرى، حيث ينتقل إنتاج هذا المنتوج إلى الدول النامية الأقل تطورا أين تكون تكلفة اليد العاملة متدنية، وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي في هذه الدول.

من خلال هذه الممارسات العملية لشركات متعددة الجنسيات تأكد مبادئ نظرية دورة حياة المنتج الدولي، فعلى سبيل المثال نجد أن الصناعات الإلكترونية مثل :الحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشار إنتاجها في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان، ثم بعد ذلك امتد إنتاج هذا النوع من الصناعات في الدول النامية أخرى مثل :تايوان، كوريا الجنوبية وهونج كونج...الخ[2].

6) نظرية الموقع:

إن قرار الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمر الأجنبي مرتبط بعوامل دولية وأخرى محلية (الدولة الأم)، ومن هذا المنطلق نجد نظرية الموقع تهتم بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركز لاستثماراتها وممارسة أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية...الخ، والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها تركز على العوامل البيئية

[1] طاهر مرسي عطية، **إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية**، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001 ص 250.
[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 402.

للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات لشركات متعددة الجنسيات.

وعليه فان العوامل الأساسية لنظرية الموقع التي تؤثر على قرار شركات متعددة الجنسيات فيما يخص الاستثمار المباشر في الدول المضيفة، هذا من جهة ومن جهة ثانية المفاضلة بين الاستثمار المباشر والتصدير لهذه الدول المضيفة ,وتمثلت في[1]:

– **العوامل التسويقية** مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، التقدم التكنولوجي، حجم السوق معدلات نمو السوق، رغبة في المحافظة على العملاء السابقين احتمالات التصدير لدولة أخرى...الخ؛

– **عوامل مرتبطة بالتكاليف** مثل: تخفيض تكاليف نقل المواد الأولية و توفر الأيدي العاملة و بأجور متدنية، إضافة إلى ذلك توفر رؤوس الأموال؛

– **الإجراءات الجبائية** مثل: فرض القيود الجمركية المفروضة على التصدير، و نظام الحصص؛

– **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي** مثل: الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي من قبل الدول المضيفة ومدى استقرار أسعار الصرف، الأنظمة الضريبية و القيود المفروضة على ملكية الاستثمارات الأجنبية للأجانب، إضافة إلى ذلك طرق تحويل العملات الأجنبية؛

بالإضافة إلى عوامل أخرى منها: الموقع الجغرافي، مدى غنى أراضيها بالثروات الطبيعية الإجراءات و القيود في عملية تحويل الأرباح إلى الدول الأم، المبيعات والأرباح المتوقعة، إمكانية التهرب الضريبي...الخ.

7) نظرية الموقع المعدلة:

هذه النظرية امتداد و تطوير لنظرية الموقع بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، والتي تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل: المجموعة الأولى:تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية: فهي عوامل دافعة، و أخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة.

و يمكن ذكر هذه العوامل فيما يلي[2]:

– عوامل تتعلق بأسواق الدول المضيفة غير الكاملة؛

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 403.
[2] نفس المرجع السابق، ص 408.

– عوامل تتعلق بالميزة المطلقة التي تكتسبها الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بنظيرتها في الدول المضيفة؛

– عوامل تتعلق بأهداف الدول (الدولة الأم) ؛

– عوامل تتعلق بالنشاط الإنتاجي، سواء من جانب التكاليف أو الأرباح؛

– عوامل تتعلق بحماية اختراعات الشركات المتعددة الجنسيات؛

– عوامل تتعلق بما تملكه البلدان النامية من موارد أولية؛

– عوامل تتعلق بأهداف الشركات متعددة الجنسيات في غزو أسواق الدول النامية وذلك بالتغلب على القيود المفروضة على التجارة الدولية.

انتقادات نظرية الموقع المعدلة:

تعتبر هذه النظرية ملخص للنظريات السابقة وهذا من خلال كثرة العوامل التي تدفع شركات متعددة الجنسيات للاستثمارات الأجنبية حيث تم الإشارة إليها في النظريات السابقة.

إن كثرة هذه العوامل في هذه النظرية قد تصعب للشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ قراراتها فيما يخص القيام بالاستثمار و ممارسة نشاطاتها الإنتاجية و التسويقية في الدول المضيفة[1].

المبحث الثاني: اشكال محددات الاستثمار الأجنبي المباشر دوافعه وأهميته.

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال تصب كلها في رافد واحد هو الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن قرار الاستثمار يخضع لمجموعة من المحددات تحدد وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحتوي على مجموعة من الدوافع التي تبينه.

المطلب الأول: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر .

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة اشكال أهمها[2] :

[1] أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل و جدوى**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1993،ص 72.
[2] اخلف محمد، **"الاستثمار الأجنبي المباشر بين الواقع و الطموح دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير2013/2012، ص- ص 8 - 9.

1) الاستثمار المشترك أو الشراكة:

يطلق عادة على هذا النوع من الاستثمار اسم المشروع المشترك، وهو استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، وتتحدد نسبة المشاركة في رأسمال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة. ويتخذ المشروع المشترك شكلا قانونيا معينا، كما أنه يحقق فائدة كبيرة لأطرافه. وتنشأ عن مساهمة شريكين على الأقل في الاستثمار. أي أنه يتم بين طرفين أحدهما محلي (وطني) و الآخر خارجي(أجنبي) عن البلد، ويكون التسيير مشترك في إدارة المشاريع بين الجهة المستثمرة الأجنبية والجهة المحلية حسب الاتفاق، وبالتالي يكون اتخاذ القرار مشترك بين الجهتين مما يضمن مصالح كل طرف.

2) الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

في هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي، بدءا بالمشروع ذاته إلى الإدارة والتسيير، دون تدخل من الدولة المضيفة، وتقوم هذه الطريقة في الأصل بناءا على عملية نقل للمؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين أو بعبارة أخرى نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل، إذ تتخوف كثيرا الدول المضيفة من هذا النوع من الاستثمارات، كونه يجلب معه التبعية الاقتصادية، والهيمنة على القرار السياسي للبلاد.

وتحصل الشركات المتعددة الجنسيات على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية :

- بناء مشروع جديد تماما.
- شراء مشروع قائم بالفعل.
- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل .ويجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تملك مشروعا إنتاجيا في هذا البلد.

3) الاستثمار في المناطق الحرة (مناطق التجارة الحر)[1]:

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية،

[1] Brahim. G, **Relations Economiques Internationales**, , Editions el Maarifa, Alger, Sans édition, 2008,p54.

تستفيد من الإعفاءات الجمركية، والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق و الرسوم ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال، وتعتبر" المناطق الحرة من أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر في اتفاقات الشراكة الاقتصادية[1] "، وحسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل :فقد انتقلت المناطق الحرة ما بين سنتي 1975و 2002، من 79 منطقة حرة للصادرات في 25 دولة إلى 3000 منطقة حرة في 116 بلد، حيث تقوم البلدان المضيفة بإنشاء مناطق حرة، أي تحدد منطقة تكون فيها التجارة أو التصنيع غير خاضعين لأي نوع من أنواع الرسوم مثل الضرائب، الرسوم الجمركية والتعويضات الاجتماعية، وغيرها، والاستثمارات في المناطق الحرة تلقى سهولة في عمليات التصدير والاستيراد، التخزين وإعادة التصدير، كما تكون هذه المناطق عادة بقرب الموانئ وخطوط النقل بالسكك الحديدية وخطوط النقل العادية، مما يجعل أسعار هذه السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق، ومثال ذلك منطقة بلارة الحرة بجيجل بالجزائر وإن كانت غير عملية مئة بالمائة.

4) الاندماج و الاستحواذ (الاستيلاء/الاحتواء):

يقصد بالاندماج اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية. ولقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية، وزيادة امتدادها الجغرافي، وتوسيع حصتها في السوق العالمي[2]. كما تعرف بـ شركة تسيطر على شركة أخرى وذلك بالاستحواذ على % 50 من رأسمالها على الأقل وتشكل عمليات الاندماج والابتلاع سمة مميزة لنشاط الشركات العابرة للقوميات.

5) التحالف الاستراتيجي:

التحالف الاستراتيجي هو قيام تحالف بين مستثمر محلي وآخر أجنبي، من أجل التعاون في المنافسة أو التعاون من أجل استغلال مواد خام، أو السيطرة على أسواق أخرى بالاتفاق بين المنافسين.

---

[1] بلعزوز بن علي الملتقى الدولي"**آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،13 نوفمبر، 2006، ص 2.

[2] قويدري محمد **" تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية :مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص :تحليل اقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004 / 2005، ص 9.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي:

يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناءا على محددات منها:

1-1) معدل العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار، عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة[1].

1-2) سعر الفائدة: يعتبر محدد رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فرؤوس الأموال تتجه أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة، والعكس صحيح، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة.

1-3) التسويق: يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات المتعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها[2].

1-4) تكاليف الإنتاج: يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

1-5) القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي: تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، وهذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث والاكتشافات، وتخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى اكتشافات متواصلة، من أجل تغطية احتياجات السوق وتلبية رغبات المستهلكين، والخروج باستمرار بمنتجات جديدة. هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة، هي الدافع الذي يجعل هذه الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها.

[1] فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات** " دراسة مقارنة "كوريا الجنوبية - ماليزيا -المكسيك -مصر -الأردن -تونس-البحرين، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008 ، ص 12.
[2] نفس المرجع السابق، ص- ص 13- 14.

2) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم[1]:

بعدما كانت الدول المتقدمة تفضل السيطرة عسكريا على الدول الضعيفة ذات الموارد الطبيعية أو المواقع الاستراتيجية، تراجعت عن ذلك تحت ضغط المقاومات العسكرية التحررية، فتغيرت نظرتها و أصبح استعمارها اقتصاديا، وسيلتها في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات، ويمكن أن نوجز أهـم المحددات للبلـدان الأم لهذه الشركات في :

- رغبة البلدان الأم في السيطرة والهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي؛
- رغبتها في خلق فرص عمل لعمالتها خارج حدودها؛
- نشر ثقافته أو أنظمتها السياسية والاجتماعية، حتى تبقي الدول المضيفة في تبعية دائمة لها، وبالتالي يسهل احتواءها؛
- فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية؛
- تحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم؛
- تقوم الشركات المتعددة الجنسية بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض، أو المساعدات، حتى تتم عمليات الاستيراد والتصدير بينهما؛
- معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائدات المحققة من الاستثمار.

3) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة:

حتى تنساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية:

3-1) المحددات السياسية: ورد في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت (400) شركة من (21) دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية أن 61% من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دورا هاما في قرارات الاستثمار في البلدان النامية. لذلك فإن مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وطبيعة التغيرات السياسية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم ومصادره والتدخل الحكومي النشط في العمليات الاقتصادية تعتبر من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار، كما تشير إلى ذلك تقارير لجان البنك الدولي

[1] فريد أحمد قبلان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

والدراسات المتخصصة في هذا المجال[1]. لذا فإن الاستقرار السياسي يعتبر أساسيا بالنسبة للمستثمرين الأجانب. وهناك دراسة لـ .Frey et Schneider (1985) غطت 54 دولة نامية خلال الفترة 1976-1979-1980حوت متغيرات اقتصادية وسياسية، أكدت أن الخطر السياسي يأتي في المرتبة الخامسة، فالاستقرار السياسي في البلد المضيف محدد هام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن وجود نظام ديمقراطي يحترم الإرادة الشعبية، وعدم وجود صراعات داخلية على السلطة، كلها محددات تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-3) المحددات الاقتصادية:

1-2-3) حجم السوق: يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان هذا السوق كبير ونشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح. نستطيع قياس حجم السوق بمقياسين مهمين وهما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومقياس عدد السكان. فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية، فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع هذا يؤدي لمزيد من الإنفاق من الأفراد على السلع و الخدمات، وبارتفاع عدد الأفراد أي عدد السكان فإن هناك مبالغ ضخمة ستضخ في هذه الأسواق، كالإنفاق على السلع والخدمات الذي ينتج عنه تعظيم أرباح الشركات المتعددة الجنسية، كما يعتبر محدد حجم السوق واحتمالات النمو محدد مهم في جذب تدفق رؤوس الأموال الدولية على شكل استثمارات أجنبية مباشرة نحو البلد المضيف.

2-2-3) سياسات اقتصادية كلية مستقرة: إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار و الثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي و الأجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد و الانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري .ولا يتحقق هذا إلا بوجود قوانين واضحة ومحفزة على الاستثمار وجاذبة له، ذلك بأن تقدم الدولة المضيفة المزيد من التسهيلات

[1] أحمد زكريا صيام،" **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة- الأردن كنموذج-**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الثالث، ديسمبر 2005 ، ص- ص 93- 94.

والتحفيزات للمستثمرين الأجانب، وتتخلص من ملكيتها وتسييرها للمؤسسات الاقتصادية بخوصصتها حتى تكون هناك عدالة بين المستثمرين المحليين و الأجانب، إذ يصبح دور الدولة كمراقب ومنظم للاقتصاد فقط، كما يجب على الدولة إزالة جميع العقبات المعوقة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة عصرنة النظام المصرفي والبنكي وجعله يتماشى والمتغيرات الجديدة (سرعة في التحويلات والمعاملات)، بالإضافة إلى الوضوح والشفافية للوصول إلى المعلومات من طرف المستثمرين الأجانب، وأخيرا تطبيق برامج صحيحة للإصلاح الاقتصادي وذلك بالتحكم في التضخم و عجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري[1].

3-2-3) درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية، وبعيدا عن فرض القيود. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها إلى الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي، ضمانا للعائد الكبير، وتنفر من الاقتصاديات المغلقة، التي بطبعها تضع قيودا على حركة التبادل الدولي التجاري، وعلى حركة عناصر الإنتاج.

3-2-4) تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والجهوي والدولي: إن التكتلات الإقليمية و الجهوية خاصة بالنسبة للدول النامية تعزز قدرة هذه الدول على تعبئة مواردها وترقية التبادلات البينية، مما يعزز فرص الاستثمارات البينية التي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية بهذه البلدان، وأيضا إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، طمعا في رحابة السوق المشتركة بينها، وطلبا للفرص المتاحة فيها.

3-2-5) القوة التنافسية للاقتصاد الوطني: تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح، ولعل هذا يرجع إلى أن ازدياد المركز التنافسي معناه ازدياد قوة وقدرة الاقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي.

[1] نزيه عبدا لمقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2007، ص 87.

3-2-6) القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني: انتقالات الاستثمارات الأجنبية واستمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تنتهجه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف. ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الاقتصادية على إدارة الاقتصاد القومي، قيام الإدارة الاقتصادية بالاحتفاظ بمجموعة من الاحتياطات، ومدى ثباتها واستقرارها، وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على إدارة الاقتصاد القومي، الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية[1].

المطلب الثالث: أهمية و دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر.

1- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول في:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مداخيل من مصادر طبيعية و اقتصادياتها تعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط؛

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لـ "إتاحة الفرصة لتحقيق درجة أكبر من التحكم والسيطرة على تسويق المنتج[2] "؛

- بالنسبة للدول التي تعاني عجزا في موازين مدفوعاتها، الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدرا من مصادر معالجة هذا الخلل من خلال العملة الصعبة التي يوفرها[3]؛

- يساعد على زيادة القدرة التصديرية لاقتصاديات الدول المضيفة؛

- تخفيض التكلفة بالنسبة للمضاعفات المحلية عن طريق توفير بعض عناصر الإنتاج التي كانت غير متوفرة من قبل؛

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص - ص 88 - 89.

[2] UNICTAD, World investment report, Transnational Corporation, Agricultural Production and Development, United Nations, New York, 2009, p 11.

[3] كتوش عاشور، قورين حاج قويدر،**" الاستثمار الأجنبي المباشر في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دول شمال إفريقيا بين الواقع والمأمول :مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار،28 جانفي2008 ص6.

– الاستثمار الأجنبي المباشر له دور في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل عن طريق قيام أفراد المجتمع أو رجال الأعمال مثلا بالمساهمة في مشروعات الاستثمار، أو إنشاء مشروعات جديدة تقوم بتقديم خدمات مساعدة، أو جلب وتوريد المواد الخام أو توزيع منتجات المشروعات الاستثمارية الأجنبية...الخ[1]؛

– الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح بتجزئة فعالة لسلسلة القيمة المضافة، وتقوية نظام تقسيم العمل، واكتساب ميزة التخصص، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على إعادة التوازن لميزان المدفوعات[2]؛

– اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية؛

– الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا مهما في الرفع من القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف، ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات؛

– الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية؛

– مساهمة المشروع في تحقيق فوائد مشتركة له وللدول المضيفة، سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها، أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة بحيث تحقق في النهاية تحركا ملحوظا في عجلة الاقتصاد.

في حين تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر:

النظرية الكلاسيكية: إن الاقتصاديين الكلاسيك دافعوا عن الحرية الاقتصادية في المجال التجاري الخارجي والداخلي. وقد بنوا دفاعهم عن هذه الحرية على أن إتباع سياسة تجارية حرة يمكن أن يؤدي بكل بلد من البلدان

[1] بن عبد الفتاح دحمان، مادي محمد إبراهيم، **"تحديات البلدان النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومتطلبات تحقيق فوائده"**، الملتقى العلمي الدولي الثاني " الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي حالة بعض الدول النامية"، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،22 أكتوبر2007، ص 2.

[2] يوسف مسعداوي،**" واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي:حالة بعض الدول النامية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 22أكتوبر2007، ص 4.

إلى التخصص في إنتاج سلعة معينة أو عدة سلع. وهكذا تستطيع كل دولة أن تنتج لنفسها ولغيرها من الدول، فالحرية التجارية وما يترتب عليها من تخصص كل بلد في الإنتاج على أساس المزايا النسبية سوف يزيد من الرفاهية الاقتصادية[1]. ومن وجهة نظر هذه النظرية حسب عبد السلام أبو قحف فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استغلال الإمكانيات المحلية للدول المضيفة لحصد أكبر فائدة من العوائد التي تدرها رؤوس الأموال الموظفة، ونتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر معروفة مسبقا وهي العودة بالفائدة الكبيرة على الشركات المتعددة الجنسية والقليل فقط للدول المضيفة.

تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات هي أن: الشركات المتعددة الجنسية تستثمر القليل لتأخذ أكبر الفائدة، كما أنها تقوم بتحويل كامل أرباحها إلى خارج الحدود بدل استثمارها في الدول المضيفة وهذا استغلال لإمكانيات البلد، لأن هذه الشركات لا تستقدم معها إلا التكنولوجيا المستهلكة في بلدانها الأصلية، وتحتفظ بتقنيات الإنتاج الحديثة في أوطانها في إطار اختيار التكنولوجيا. كما يعيب عن الاستثمار الأجنبي المباشر الميل إلى إنتاج المواد الاستهلاكية بدل الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية مما يجعل البلد المضيف بلد استهلاكي، وبالتالي ربط تبعيته إلى العالم الخارجي وإلى هذه الشركات بالخصوص، لأن اقتصاديات هذه البلدان تتحول إلى اقتصاديات استهلاكية، كما يعاب أيضا على هذه الشركات إحداث الطبقية في المجتمع وذلك بتقسيم المجتمع إلى طبقات من خلال الأجور التي تقدمها لموظفيها مقارنة بأجور موظفي الشركات الوطنية مما يزيد الهوة بين أفراد المجتمع.

النظرية الحديثة: حسب عبد السلام أبو قحف فإن النظرية الحديثة هي عكس النظرية الكلاسيكية، حيث تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي هو أن كلا من طرفي الاستثمار أي الشركات المتعددة الجنسية و البلد المضيف مستفيدين من عملية الاستثمار بصفة مشتركة، ولا يوجد استغلال أحدهما للآخر، غير أن استفادة كل طرف هي نسبية بالنسبة للجهة التي ينظر بها إلى هذه العملية، كذلك حسب كل سياسة واستراتيجية، فبالنسبة للطرف المضيف يحتاج إلى رؤوس الأموال و التكنولوجيا الدقيقة و التقنيات الحديثة في الإدارة والتسيير و التسويق التي يمتلكها الطرف الأجنبي الذي بدوره بحاجة إلى الموارد الطبيعية و الأيدي العاملة الرخيصة و الأسواق والتسهيلات و التحفيزات، وهي عوامل تتوفر في البلد المضيف، فالتقت المصالح واشتركت رغم اختلاف الأهداف. فأصحاب هذه النظرية يرون بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد على تحقيق استفادة مثلى من الموارد

[1] إبراهيم مشورب، **مبادئ في الاقتصاد السياسي**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص 58.

الطبيعية و البشرية، والمساعدة في دمج العلاقات الاقتصادية بين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل الدولة وبالتالي تحقيق تكامل اقتصادي بها، بالإضافة إلى فتح الأسواق الدولية أمام سوق الدولة المحلية، ومنه تخفيض وارداتها من العالم الخارجي الذي يؤدي إلى تقليل التبعية اتجاهه محققا الاكتفاء الذاتي، مقويا صادراتها اتجاه العالم الخارجي مؤديا إلى زيادة رصيدها من العملة الصعبة، وبالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر لجعل تدفقات رؤوس الأموال الدولية تنساب إلى اقتصاد الدولة المحلية، بالإضافة إلى أنه يجلب التكنولوجية الحديثة في مجالات الإنتاج و التسويق وممارسة الأنشطة و الوظائف الإدارية وتدريب الأيدي العاملة المحلية وهي كلها تعود بالمنافع على اقتصاد البلد المضيف[1].

2) دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

2-1) الدافع السياسي والاجتماعي: إن الاستقرار السياسي و على الرغم من أنه محل جدل بين الباحثين حول درجته و أهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك إجماعا على أهميته بوصفه عنصرا أساسيا في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي. يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة[2]. من جانب آخر، فإن الاستقرار السياسي في الدولة التي ترغب في جذب الاستثمار الأجنبي، يعد عاملا فاعلا في تشجيع هذا الاستثمار على الإقبال والمساهمة في تنمية اقتصاديات تلك الدول. أما العوامل الاجتماعية فتنعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره، وبهذا المفهوم الميسر، قد تؤدي هذه العوامل دورا إيجابيا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال. لذا يكون هذا الدافع إما لمساعدة دول حليفة، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية، بهدف التوسع والسيطرة وتوجيه القرار السياسي لهذه الدول.

[1] صائب حسن مهدي،**" الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية"**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 11 السنة 2009، ص 119.

[2] دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص 82.

2-2) الدافع الاقتصادي: يهدف المستثمرون الأجانب إلى الربح وتعظيم فوائدهم وعوائدهم، سواء في بلدانهم الأصلية أو في البلدان المضيفة، فبالنسبة للبلدان الأصلية فإنهم قد سيطروا على أسواقها حتى درجة التشبع، وبالتالي بلوغ العوائد إلى أقصى حد لا يمكن الزيادة فوقه. ونتيجة لتكدس الإنتاج، أو زيادة درجة المنافسة بين شركات هذه الدول كان لزاما عليها البحث عن أسواق جديدة خارج دولها، لتصريف منتجاتها، وتوظيف رؤوس أموالها، إذ تعتبر أسواق الدول النامية أسواق جديدة تحقق أهدافها، ولذا الدافع الاقتصادي دافع مهم[1].

2-3) الرغبة في النمو والتوسع: هناك دوافع أخرى تسعى إليها الشركات المتعددة الجنسية بهدف تطوير الاستغلال التجاري و الاستحواذ على أكبر حصص ممكنة من الأسواق، إضافة إلى التوسع والنمو والقضاء على المنافسين المشابهين. هناك شركات لم تستطع أن تنافس شركات أخرى في السوق نفسه، والمنتج نفسه، اضطرت إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى خارج حدود بلدها الأصلي، فرغبة هذه الشركات في النمو والتوسع هو عامل ودافع يدفعها إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى، ونتيجة لذلك تنمو وتتوسع طوليا وعرضيا، وهو هدف أساسي تسعى إليه هذه الشركات.

2-4) التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة: يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنويع النشاطات والأسواق، من خلال التخفيف من المخاطر التي قد تصيب رأس المال، فالاعتماد على سوق اقتصادية واحدة هو خطر قد ينهي رأس المال، لذا يحاول المستثمر الأجنبي تفادي ذلك بتوطين استثماراته في أسوق دول مختلفة، كي يحد من الهزات والمخاطر التي قد تصيب رأس ماله وتفاديا أيضا للانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة، وهنا تلجأ الشركات المتعددة الجنسية إلى تنويع الأسواق وفتح فروع وشبكات لها بدول مختلفة، كما أن الشركات المتعددة الجنسيات ستستفيد من الدخول التفضيلي إلى أسواق أخرى متعامل معها البلد المضيف، وقد تكون نتيجة لحالة خسارة بأحد الأسواق، هنا تسعى الشركة لتغطيتها بأرباح أسواق أخرى، هكذا يضمنون عدم خسارة كل استثماراتهم في حالة تركزها في سوق واحدة، أو في حالة تعرض السوق الواحد إلى هزة ما، فإنهم بذلك يضمنون بقائهم في الأسواق الأخرى، وبالتالي هو دافع يخفف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة.

2-4) قيود التجارة الخارجية: تضع كثير من الدول ولاسيما النامية منها بعض القيود على عمليات الاستيراد والتصدير بهدف حماية منتجاتها الوطنية من منافسة السلع الأجنبية والحصول على موارد إضافية للخزانة العامة

[1] دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 83 .

والمثل على ذلك فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة أو وضع حد أقصى بكمية السلع الأجنبية التي يسمح باستيرادها أو فرض سلسلة من الإجراءات الإدارية بهدف التقليل من استيراد السلع الأجنبية، من شأن هذه الإجراءات فسح المجال أمام رأس المال الأجنبي لتخطي هذه الحواجز من خلال إنشاء وحدات إنتاجية له في تلك الدول التي تطبق مثل هذه الأساليب التقييدية[1]. هكذا أصبحت قيود التجارة الخارجية التي تفرضها الدول المضيفة تدفع الشركات المتعددة الجنسية لتفادي هذه الحواجز، باختراق أسواقها من الداخل عن طريق إنتاج هذه السلع داخلها وذلك بإقامة وحدات إنتاجية تخضع لقوانينها الداخلية، مثلها مثل أي وحدة إنتاجية وطنية تسوق داخل الأسواق المحلية و تصدر الفائض، وبالتالي أصبح تقييد التجارة الخارجية دافع للاستثمار الأجنبي المباشر للتموقع بهذه الدول.

2-6)السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة: تهدف الدول المتقدمة من وراء تشجيع شركاتها الكبرى على الاستثمار في الدول الأخرى إلى اختراق أسواقها، بغية الهيمنة عليها وعلى أسواقها، و التحكم في قرارها السياسي وتوجيهه، بالإضافة إلى السعي للحصول على المواد الخام بأثمان رخيصة، لرفع صادراتها لها، لأن توسع سوقها يؤدي إلى توسيع شركاتها في أسواق هذه الدول، وبالتالي تعتبر السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة دافع من دوافع انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-7) الاحتكار: هي رغبة الشركات المتعددة الجنسية في الهيمنة والسيطرة على أسواق الدول المضيفة، واحتكار الإنتاج والتسويق لإزاحة بقية المنافسين واحتوائهم، وهي نظرة مسيري هذه الشركات واستراتيجية من استراتيجياتهم

2-8) رخص العمالة في الدول النامية: هو دافع من دوافع تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، عوض الأجور الباهظة التي تتطلبها الأيدي العاملة في البلدان الأصلية لهذه الشركات، وبالتالي الاستفادة من فارق الأجور والتكاليف.

2-9) التواجد و التموقع بالقرب من المواد الأولية: من خلال التموقع بالقرب من مصادر المواد الأولية يمكن للشركات تقليل التكاليف خاصة تكاليف نقل هذه المواد لبلدانها، وبالتالي التواجد بالقرب منها وإنشاء وحدات إنتاج، يسمح بالسيطرة والهيمنة عليها. فهو دافع من دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن نضيف الدوافع التالية:

[1] دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 79 .

– إيجاد منافذ ومجالات لاستخدام الموارد المالية الفائضة وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع الدخول وارتفاع الادخارات الناجمة عنها ومن ثم تحقق فوائض مالية تفوق الحاجة لاستخدامها داخل الدول المتقدمة، بسبب انخفاض حاجتها لإقامة المشروعات الإنتاجية الجديدة، أو مشروعات البنية التحتية ومرافق رأس المال الاجتماعي وانخفاض العائد الذي يمكن أن يحققه هذا الاستخدام في الدول المتقدمة نتيجة المنافسة الحادة بين المشروعات فيها الأمر الذي يدفع نحو استخدام هذه الموارد المالية في الدول الأخرى من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر[1]؛

– امتلاك مزايا الشركة المحلية من خلال الاستخدام المحلي للأفراد، دفع الضرائب المحلية؛

– التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف التي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر وحوافزه.

يتميز الاستثمار الأجنبي بالتدفق المالي من المحيط الداخلي و الخارجي يتطلب توصيفه في مختلف الميادين الاقتصادية. فقد نجد له أثار ايجابية و سلبية.

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية أهم مورد لنقل التكنولوجيا و طرق و مناهج التسويقية و هذا عن طريق إنشاء الشركات الفرعية في البلد المضيف و احتكاكها مع المؤسسات المحلية واكتساب معلومات تقنية.

و تصنف هذه الايجابيات وفقا :

1) من وجهة الدول المضيفة [2]:

– المساهمة في زيادة التدفق الأموال و بالتالي زيادة النشاط أو الحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية؛

– الاستفادة من أساليب و طرق الإنتاج و الإدارة الحديثة. والحصول على الفن الإنتاجي المتقدم؛

[1] كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص- ص 8- 9.
[2] أبو قحف عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص- ص 366-367.

– زيادة إيرادات الحكومة. نتيجة لزيادة نشاط المؤسسات الأجنبية عن طريق فرض الضرائب على ارباحها؛

– المساهمة في خلق مناصب جديد؛

– تدريب الأيدي العاملة الوطنية. وتنمية مهاراتها؛

– إقامة علاقات تكاملية اقتصادية؛

– تطور وجهة نظر البلدان النامية إلى حجم توسع المناطق الحرة و ترقيتها؛

– المساهمة في تحرير التجارة الخارجية و زيادة حجم المنافسة؛

– تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصادرات خارج مجال الطاقة.

2) من وجهة نظر الشركات المستثمرة [1]:

– اعتبار الاستثمار الأجنبي أهم مصدرا لتحول المواد الخامة إلى شركة الأم؛

– إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع النشاط؛

– انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة يعظم من حجم الأرباح العائدة من المشروع الاستثماري؛

– يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية و الجمركية المفروضة بالدول النامية، و يسهل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير؛

– يعتبر الاستثمار المشترك لدى الشركة الأجنبية في حالة عدم السماح من طرف الحكومة بالتملك المطلق للمشروع، خاصة في بعض مجالات النشاط الحساسة؛

– تخفيض حدة التلوث و المشاكل البيئية في البلد الأصلي، و نقلها إلى البلد المضيف.

[1] أبو قحف عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص - ص 367 - 368.

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر.

تنتج هذه الآثار من التركيبة أو توجه الاستثمار الأجنبي من حيث النشاط و كذلك المنافسة البيئة كما يمكن تصنيف الآثار على النحو الآتي :

1) وجهة نظر البلدان المضيفة[1]:

– إن مساهمة مشروعات الاستثمار في تحقيق الأهداف الدول النامية الخاصة بتوفير رأسمال أجنبي و لتحسين ميزان مدفوعاتها اقل بكثير بالمقارنة مع المشروعات المملوكة ملكية مطلقة من طرف المستثمر الأجنبي؛

– الهيمنة الاقتصادية و السياسية للشركات الأجنبية و التدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف؛

– نظرا للاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني. فقد يؤدي إلى صغر حجم المشروع. و بالتالي تقليل من إسهاماتها في تحقيق أهداف الدولة خاصة في ما يخص زيادة فرص التوظيف و التحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات وانخفاض معدل العملات الأجنبية؛

– استنزاف الموارد المتاحة والثروات الطبيعية و تحويلها للبلد الأم؛

– زيادة البطالة بسبب اعتماد الشركات الأجنبية على تقنيات إنتاج كثيفة رأس المال وقليلة العمالة وهو ما لا يتناسب مع طبيعة اقتصاديات الدول النامية؛

– استغلال الطاقات العمالية وتحويلها للمستثمر الأجنبي؛

– تركيز المستثمرين على القطاعات الاستراتيجية دون مراعاة القطاعات التي تهدف الدول المضيفة ترقيتها.

2) وجهة نظر الشركات الأجنبية[2]:

– قيمة المشروع وحجمه و احتياجه إلى رأسمال كبير؛

– قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري و هذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء و النمو و الاستقرار في السوق؛

[1] أبو قحف عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 369 .
[2] نفس المرجع السابق، ص 370.

– تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية و الفنية سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة و القصيرة الأجل؛

– ضياع فرص العمل في البلد الأم؛

– خفض فرص التصدير للدولة الام؛

– انخفاض في القدرات المالية و الفنية، قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه الطويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل؛

– احتمال التأميم و ما ينتج عنه من نزع الملكية.

المطلب الثالث: الحوافز المقدمة من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يلاحظ في ظل العولمة تزايد التنافسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن حكومات الدول المضيفة سوف تجد صعوبات متزايدة لدى تقديمها حوافز اقل جاذبية للاستثمار الأجنبي من الحوافز التي تقدمها الدول المنافسة، ومن ناحية أخرى فإن الإفراط في تقديم الحوافز قد تؤدي إلى مزيد من الأعباء على الدول المضيفة و من أهم هذه الحوافز ما يلي:

1) الحوافز مالية:

وتتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال مباشرة، و قد تكون في شكل منح استثمار أو تسهيلات إنمائية مدعمة، وفي هذا المجال تشير بعض التجارب للدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا و الشرق الأوسط إلى قيام بعض الحكومات بتلك الدول بتقديم حوافز تتضمن ما يلي:

– تقديم تسهيلات الحصول على قروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدلات الفائدة؛

– تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث و الدراسات اللازمة لإقامة المشروعات والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة[1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2008، ص 212.

2) الحوافز الجبائية:

يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وهناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل الإعفاءات الضريبية و الاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام و المدخلات الوسيطية و السلع الرأسمالية و إعفاء أو تخفيض معدلات الرسم الجمركي على الصادرات، وكذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية، وضرائب التصدير لمدة تصل إلى 15 عاما بعد مرحلة تشغيل المشروع[1].

3) الحوافز غير مباشرة:

وقد لوحظ أن تلك النوعية من الحوافز يتم تصميمها بحيث تؤدي إلى تعظيم الربحية للمستثمر الأجنبي بمختلف الوسائل غير المباشرة، حيث تقوم حكومة الدول المضيفة على سبيل المثال بتزويد المستثمر الأجنبي بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها التجارية و ربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية امتيازا فيها يتعلق بمركزها في السوق وقد يكون ذلك في صورة المعاملة التفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركز احتكاري في السوق.

[1] زيدان محمد، **"الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال تحليل المكاسب و المخاطر"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1، جامعة شلف، 2009، ص 120.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للاستثمار الأجنبي المباشر يتضح لنا أنه قد أعطيت له أهمية كبيرة من طرف الدول المضيفة في السنوات الأخيرة، ذلك كونه مصدر من مصادر التمويل الدولي بديل عن المديونية، خاصة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، فبرزت الشركات المتعددة الجنسية و التكتلات الإقليمية والجهوية والدولية الاقتصادية، التي فرضت الاندماج الاقتصادي العالمي، وحررت التجارة الخارجية، واتبعت سياسة اقتصاد السوق، التي أدت إلى تراجع وانحصار القيود الجمركية، مما ألزم الدول المضيفة على مراجعة وهيكلة نظمها وقوانينها الداخلية، وتقديم مزيدا من الضمانات والتحفيزات لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما دفعت العديد من الاقتصاديين، كذا السياسيين والإعلاميين وعموم المهتمين إلى دراسة وتشريح هذه الظاهرة من كل الجوانب، من مزايا وعيوب ومخاطر وآثار، وإن كان الاتفاق على أنها أداة من أدوات خدمة النظام الرأسمالي.

لكن مهما يكن فالاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تمويل دولية فعالة للدول النامية، وآلية لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها، ووسيلة للقضاء على البطالة وفتح آفاق الأسواق الدولية أمام المنتجات المحلية وآلية فعالة للمنتجات الوطنية لاختراق الأسواق الدولية. والذي يعود بالإيجاب على اقتصاديات الدول المضيفة لرؤوس الأموال الأجنبية.

الفصل الثانـــي

مدخل للتنـــافسية

تمهيد

تكمن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية لشركات الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي، لأن هذه الدول الصغيرة والنامية أصبحت مجبرة على مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى تحديات القرن الواحد والعشرين.

وبما أن المؤسسات هي التي تتنافس وليس الدول، فإن المؤسسات التي تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها، كون مستوى معيشة أفراد دولة ما مرتبط بشكل كبير بنجاح المؤسسات العاملة فيها وقدرتها على اقتحام الأسواق العالمية من خلال التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يلاحظ نمو التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بوتيرة أسرع من نمو الناتج العالمي. وفي هذا الصدد سوف نبين في هذا الفصل ماهية التنافسية، بيئتها، ومؤشراتها، واستراتيجياتها، وسياسات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: ماهية التنافسية.

يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة، وأول ظهور له كان خلال الفترة 1981-1987 التي عرفت عجزا كبيرا في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية (خاصة في تبادلاتها مع اليابان) وزيادة حجم الديون الخارجية، وظهر الاهتمام مجدداً بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية.

يوجد العديد من المقاربات المعتمدة لتعريف التنافسية، تشترك كلها في كون التنافسية يتم الحديث عليها دوماً على المستوى الدولي، أحد هذه المقاربات تقسم التعاريف إلى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى وتتضمن كل التعاريف التي تأخذ بعين الاعتبار حالة التجارة الخارجية للدول فقط.
المجموعة الثانية وتتضمن كل التعاريف التي تأخذ بعين الاعتبار حالة التجارة الخارجية وكذا مستويات المعيشة للأفراد.
المجموعة الثالثة وتتضمن كل التعاريف التي تأخذ بعين الاعتبار مستويات المعيشة للأفراد فقط.
والانتقاد الموجه لهذه المقاربة كونها لا تتعرض إلى تعاريف التنافسية على مستوى المؤسسات أو قطاع النشاطات، لذا سوف نعتمد المقاربة التي تميز بين تعاريف التنافسية حسب اختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة أو قطاع نشاط أو دول.

1) تعريف التنافسية حسب المؤسسات:

يتمحور تعريف التنافسية للشركات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها : "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى"[1].

وهناك تعريف آخر :

[1] وديع محمد عدنان، **"محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات"**، تونس 21/19 جوان 2001، ص 51.

تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا).

2) تعريف التنافسية حسب قطاع النشاط:

تعني التنافسية لقطاع ما قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة، ويجب تحديد القطاع بدقة فمثلا قطاع صناعة المواصلات لا يمكن خلطه مع قطاع الإلكترونيات، لأن مجالات وظروف الإنتاج تختلف[1].

3) تعريف التنافسية على مستوى الدول :

اهتم الكتاب والاقتصاديين وكذا المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، لذلك نجد أن هناك العديد من التعاريف وتختلف حسب الزاوية التي ترى منها التنافسية وسنتطرق لأهم هذه التعاريف.

3-1) تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية :

يعرف التنافسية على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل"[2].

3-2) تعريف المجلس الأوربي ببرشلونة[3] :

عرف المجلس الأوربي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الاقتصادية".

[1] وديع محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 52.
[2] نوير طارق، **دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،بدون طبعة،2002، ص5.
[3] Debonneuil .M, Fontagné.L , **Compétitivité**, conseil d'analyse économique, Paris,2e édition ,2003, p13.

3-3) تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE):

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على أنها: "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل[1]".

4- تعاريف بعض الاقتصاديين :

يرى Aldington بأن تعريف التنافسية لأمة ما هو قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية، وهذا التعريف مكافئ لتعريف تبناه Scott and Lodge وهو "إن التنافسية لبلد ما هي قدرته على خلق وإنتاج و توزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده[2]".

و إذا كان أحد تعاريف التنافسية أنها قدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة بالقياس إلى منافسيه في الأسواق العالمية، فان التنافسية العالمية للمنتج والعمليات ذات الصفة العالمية هي القدرة على إيجاد منتجات قابلة للتسويق، جديدة وعالية الجودة، وسرعة إيصال المنتج إلى السوق، وبسعر معقول، بحيث أن المشتري يرغب بشرائها في أي مكان في العالم.

تتمركز بعض التعاريف أساسا على ميزان المدفوعات، وأخرى تطبق عدة مئات من المؤشرات الموضوعية والذاتية لتقييم ما إذا كان البلد يولد نسبيا من الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوه و القدرة على الحفاظ على حصص الأسواق، في الوقت ذاته القدرة على توفير مداخيل مستديمة أعلى وعلى تحسين المعايير الاجتماعية والبيئية.

تشترك اغلب التعاريف المستعرضة آنفا في نقاط مشتركة تتمثل في قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، وأن يظهر أثر ذلك في تحسن الناتج الداخلي الخام والذي بدوره يزيد في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، لذلك فإننا نحاول إعطاء تعريف للتنافسية يتلخص في التنافسية هي قدرة الحكومات على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، بغية زيادة نمو معدل الناتج الداخلي الخام.

[1] نوير طارق، مرجع سبق ذكره، ص 6.
[2] وديع محمد عدنان، **القدرة التنافسية وقياسها**، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد الرابع والعشرون، الطبعة الثانية، ديسمبر 2003، ص 5.

لكن النقد الأكثر جوهرية كان نقد Oral & Chabchoub و (1997) Lall الذي أنصب على تقييم تقرير التنافسية الكونية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، و انتقادات (2001) Lall عن ابتعاد هذه المؤشرات المركبة عن تعريف و قياس واضح لمفهوم التنافسية بحيث أن كل شيء تقريبا يؤثر في التنافسية ومنه تم تمييع مفهومها ومحدداتها، وقد درس فريق مشروع التنافسية في المعهد العربي للتخطيط هذه الانتقادات وأستخلص عدة جوانب جوهرية، و لتفادي هذا التعميم فإن المعهد حاول خلال عمله في إعداد تقرير عن تنافسية الاقتصاديات العربية تبنى مفهوما واضحا للتنافسية يركز أساسا على الأسواق الخارجية والاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر كميادين أساسية لتطوير التنافسية العربية[1].

المطلب الثاني: أنواع التنافسية وأهميتها.

1- أنواع التنافسية:

تميز العديد من الكتابات بين عدة أنواع من التنافسية هي:

- **تنافسية التكلفة أو السعر:** فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.
- **التنافسية غير السعرية:** باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية و غير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية.
- **التنافسية النوعية:** وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، و الأكثر ملائمة للمستهلك و حيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.
- **التنافسية التقنية:** حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

2- أهمية التنافسية:

تلعب التنافسية دورا مهما في إيجاد مكانة للمؤسسات الاقتصادية الوطنية في الأسواق الدولية، بمنتجات ذات جودة عالية وتكاليف أقل وسعر تنافسي، فهي بذلك ترفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي للاستفادة بكل ما يوفره من مزايا. و يشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر

[1] وديع محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص- ص 5- 6 .

قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي تنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق المحلي إلى رحابة السوق العالمي[1]. والتنافسية ليست حكرا على المؤسسات بل أن الأمم تتنافس فيما بينها على نفس الشكل الذي تتنافس فيه المنشآت و إن هناك احتمالا لوجود خاسرين ورابحين[2]. فالدولة تدفع الشركات الوطنية إلى خلق منتجات ذات جودة عالية وتكاليف أقل لاختراق الأسواق الدولية والتموقع فيها، وبالتالي تثبيت المنتوج الوطني في هذه الأسواق، ومنه الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.

2-1) التنافسية و التنافس: رغم التشابه الظاهري لكلمتي التنافسية والتنافس إلا أن الاختلاف جوهري، فالتنافسية تبحث في كيفية وصول منتجات بلد ما إلى الزبائن بالأسواق الدولية و الآلية التي تستطيع بها تسويق منتجاتها في هذه الأسواق، أما التنافس فهو الشروط والمعايير التي يتم وفقها الإنتاج والتسويق في البلد المعني. وبين التنافسية والتنافس تبقى المنظمة هي العامل الأساسي التي على أساسها تتحدد درجة المنافسة، ويمكن معرفة ذلك بثلاثة عوامل هي[3]:

- عدد المؤسسات التي تتحكم في المعروض من منتج معين، فكلما زاد عدد المؤسسات كلما ازدادت شدة المنافسة بينهما والعكس بالعكس صحيح.

- سهولة أو صعوبة دخول بعض المؤسسات إلى السوق، فكلما كان من السهل دخول بعض المؤسسات الجديدة لإنتاج وتسويق منتج معين، كلما زادت شدة المنافسة، والعكس صحيح.

- العلاقة بين حجم المنتجات التي يطلبها الأفراد في السوق وتلك الكمية التي تستطيع المؤسسات تقديمها وعرضها من هذه المنتجات، فكلما زاد المعروض من المنتجات عن المطلوب منها كلما زادت شدة المنافسة والعكس صحيح.

2-2) التنافسية و التنمية: بما أن التنافسية هي الوصول إلى منتجات ذات جودة أعلى وبسعر تنافسي، بغية السيطرة على حصص من الأسواق، حيث لا يتم ذلك إلا باستعمال جميع الموارد الطبيعية المتاحة، واستخدام

[1] يوسف مسعداوي، **" القدرات التنافسية ومؤشراتها"**، الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة،08 مارس 2012 ص 126.
[2] محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص 19.
[3] عبدالسلام أبوقحف، **التنافسية وتغير قواعد اللعبة، رؤية مستقبلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،، بدون طبعة، 1997 ، ص26 .

التكنولوجيا الدقيقة (الإنفاق على الأبحاث العلمية)، للوصول إلى مركز تنافسي يرفع من مستوى معيشة الأفراد ويصل بهم إلى الرفاهية الاقتصادية، محسنا بذلك المعيشة في المجتمع، رافعا من الكفاءة الإنتاجية، مخرجا البلد من وضعية التخلف إلى وضعية التقدم، لذا نلاحظ أن العلاقة طردية بين التنافسية والتنمية الاقتصادية.

2-3) التنافسية و المعرفة: إن مفهوم التنافسية طرح فكرة من خلال الشراكة الفاعلة والحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص، ولاتخاذ القرار الصحيح، لابد من آلية تكفل تحويل المعلومة إلى معرفة من خلال تجميع المعلومات الأولية و تحليلها و دراستها و من ثم دفعها في إطار عام و منطقي يسهل استيعابه وبالتالي استخدامه كمرجع يربط الاستراتيجيات التنموية المختلفة ببعضها البعض، فيتم توظيفه لتحسين مستوى القيمة المضافة، وبالتالي تحسين تنافسية الدولة و النهوض باقتصادها[1]. لأن وضع المعرفة تحت تصرف التنمية الوطنية جعلها أداة فعالة للرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، ومنه تكون التنافسية وسيلة لنشر المعرفة وإشاعتها بين عموم المهتمين. فالمعلوماتية مثلا كانت في الخمسينيات حكرا على وزارة الدفاع الأمريكية، وتعتبر سرا من أسرار الدولة، أما الآن تحولت من سر مغلق إلى علم مشاع.

2-4) التنافسية والعولمة: لقد ربط مصطلح العولمة بالتنافسية كون العولمة ربطت الأسواق ببعضها البعض، مما أشعل فتيل التنافس الدولي على كسب حصص من هذه الأسواق، وبالتالي أصبحت العولمة أداة للرفع من القدرات التنافسية للدول، فالعولمة الاقتصادية تعتبر مرحلة متقدمة تدير فيها الشركات أعمالها دون مراعاة للحدود الجغرافية أو السيادة الوطنية فهي بذلك أوسع من مرحلة التدويل إذ تصير فيها السوق العالمية وحدة واحدة مفتوحة تتنافس فيها الاقتصاديات والمؤسسات دونما حواجز أو قيود خاصة في ظل ثورة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والأنترنت، فضلا عن قوانين وشروط الهيئات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي[2].

2-5) التنافسية والإنتاجية: الإنتاجية هي أن تحقق الشركة أكبر كمية من المنتجات باستعمال كمية محدودة من المواد الأولية، بعبارة أخرى تحقيق أكبر كمية من المخرجات بأقل كمية من المدخلات، دون التأثير على

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 127 .
[2] أحمد بلالي، **"الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسات قطاع الهاتف النقال بالجزائر الفترة (2006/2000)"**، أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية: تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008/2007، ص 48.

جودتها وبأسعار تنافسية مطروحة في السوق، بغية اكتساب أكبر حصة ممكنة من السوق، وبالتالي تكون الإنتاجية مؤشر على قدرة عناصر الإنتاج المختلفة على تحقيق ميزة تنافسية[1].

خلاصة نقول أن أهمية التنافسية تكمن في تمكين الاقتصاد الوطني من الاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من مزاياه، المتمثلة في زيادة الصادرات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، وتوفير المناخ الملائم لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: محددات التنافسية.

تعتبر محددات تنافسية أي اقتصاد ومهما كان توجهه، أو الفكر الاقتصادي الذي يمارسه، من الأمور الهامة التي تحدد متانته وقوته ومدى تنافسيته، وقدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي، فآدم سميث يرى في كتابه محددات ثروة الأمة أن التخصص وتقسيم العمل هو المحدد الأساسي للتنافسية، إذ تمكن هذه الميزة الدولة من الإبداع في نوع معين من المنتجات تستطيع به التفوق على الآخرين، وبالتالي احتكاره وكسب ميزة تنافسية فيه.

بينما الاقتصاد الكلاسيكي المحدث ربط التنافسية بالاستثمار الرأسمالي المادي والبنية التحتية، فعلى الدولة التركيز على الاستثمارات الرأسمالية القوية لبناء مؤسسات قادرة على إنتاج منتجات ذات جودة عالية، تستطيع من خلالها كسب ميزة تنافسية تجعلها رائدة في مجالها، عكس ما يراه الكلاسيك من أن قوة المال هي المحدد الوحيد للتنافسية.

غير أن النظريات الاقتصادية الحديثة ركزت على العوامل التالية :التعليم والتدريب، التقدم التكنولوجي، الاستقرار الاقتصادي الكلي، الحاكمية الرشيدة، الأنظمة والتشريعات، شبكة النقل، درجة تطور المؤسسات، شبكات الأعمال، ظروف الطلب، حجم السوق، كلها عوامل تؤدي إلى اكتساب ميزة تنافسية، مما ينعكس على منتجات شركاتها. بينما وضع الاقتصادي مايكل بورتر صاحب الميزة التنافسية نموذجا لقياس القدرة التنافسية على المستوى الوطني (الماسة الوطنية) يعرف بـ: محددات الميزة التنافسية، حيث الخاصية الهامة هنا أنه تعمل كنظام ديناميكي متكامل من خلاله تتفاعل وتتشابك كل المحددات مع بعضها. وعليه فإن دراسة هذه العوامل وطبيعة العلاقة بينها تحدد القدرة التنافسية لنشاط معين بتحديد نقاط القوة والضعف، والبحث عن الحلول الناجحة للحفاظ على مقدرة النشاط على المنافسة والتغلب على نقاط الضعف أو تجاوزها. والشكل التالي يبين ذلك:

[1] أحمد بلالي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

الشكل رقم(1): محددات الميزة التنافسية.

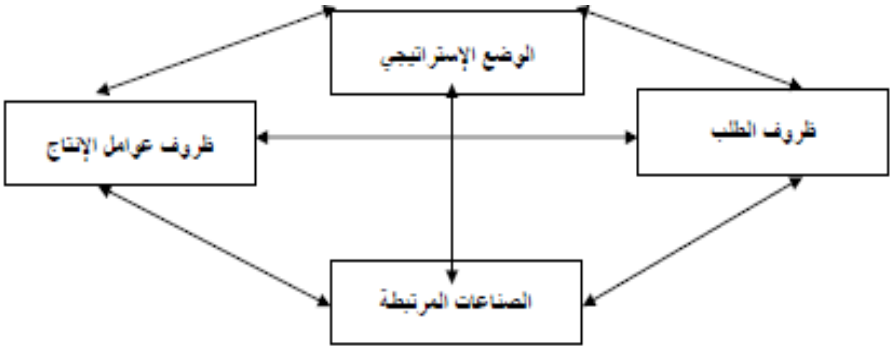

المصدر: بن مويزة مسعود،" **الإبداع التكنولوجي لتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية**" ، الملتقى الدولي حول" آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف،13-14 نوفمبر، 2006 ، ص5.

و آلية العمل الديناميكي لهذا النموذج هي كالتالي[1]:

– **ظروف عوامل الإنتاج**: يرى بورتر أن هذه العوامل تتضمن إضافة إلى العوامل الإنتاجية العادية (الرأسمال المورد البشري والموارد الطبيعية)، الموارد المختصة المرتبطة بحاجات خاصة للصناعات، خاصة الموارد المعرفية من العلوم المعارف الخاصة بالسوق، مراكز البحوث ودراسات السوق، إضافة إلى البنية التحتية والاتصالات. ويضيف أن الاعتماد على اليد العاملة أو مصادر المواد الأولية لا تمثل ميزة كبيرة في الصناعات التي تستعمل العلم بصفة كثيفة.

وعليه فإن توفر يد عاملة رخيصة أو مادة أولية منخفضة التكلفة تشكل مزايا مهمة دون الاعتماد الكلي عليها كما ترتبط فعالية هذه العوامل بمدى وفرتها وملاءمتها وسهولة وصول المؤسسات إليها بمقدار ما تتوفر وتنخفض تكلفتها وتزداد فعاليتها وكفاءتها بقدر ما تكون محققة للميزة التنافسية للاقتصاد.

– **ظروف الطلب**: تستطيع المؤسسة والاقتصاديات الوطنية على حد سواء تحقيق ميزة تنافسية، إذا ما استجابت إلى ظروف الطلب من حيث حجمه وأهميته وتأثيراته وأنماطه، وهذا يعني المتابعة المتواصلة والمتفهمة للحاجات المتنامية للزبائن في السوق والتي تشكل ضغطا عليها دافعة إياها إلى الإبداع أسرع لتلبيتها، ومنه استخلاص مزايا

[1] بن مويزة مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 5.

تنافسية أكثر فعالية وتنظيما من منافسيها الخارجيين خاصة إذا ما ركزت على الجانب النوعي (جودة وتميز منتجاتها) أكثر من الجانب الكمي (الاهتمام بتوفير كميات كبيرة للمستهلكين).

– وضع الصناعات المرتبطة والمساندة: يعتبر وجود صناعة مرتبطة بالصناعة التي تعمل بها المؤسسة، أي تلك الصناعة التي تستخدم نفس المدخلات أو تنتج مواد مكملة للصناعة، عاملا مساعدا على توفير مدخلات جيدة بتكلفة أقل للمؤسسة، حيث أن حصولها على مكونات وتجهيزات جديدة هو في حد ذاته ميزة تقدمها الصناعات المرتبطة (خصوصا في مجال الإبداع والتحسينات). وترتكز هذه الميزة على فعالية علاقات العمل والتقارب بين مؤسسات الصناعة ومؤسسات الصناعة المرتبطة، بما يسهل الدوران السريع والفوري للمعلومات، والتبادل المستقر للأفكار والإبداعات والتعاون في مجال التوجهات التقنية والتكنولوجيا الجديدة.

– **الوضع الاستراتيجي والتنافسي:** ويؤكد بورتر أن اختلاف أهداف المؤسسة وأهداف العاملين بها، إعادة تنظيم العمل والتركيز على العمال المؤهلين، تلعب كلها دورا هاما في المقدرة التنافسية للمؤسسة، بما أن وجود مزاحمين أقوياء في الصناعة يحفز المؤسسة على تطوير قدراتها وكفاءتها، وسعيها نحو التحسين والتطوير والإبداع للزيادة من إنتاجيتها. وباختصار كل ما كان الوضع التنافسي والاستراتيجي للمؤسسة قويا، كلما ساعد ذلك على استخلاص ميزات تنافسية هامة تعطي التفوق للمؤسسة على منافسيها.

المبحث الثاني: البيئة، المؤشرات، الاستراتيجيات التنافسية.

إن مفهوم التنافسية مرتبط دائما برغبة المنشآت (المؤسسات) باكتساح الأسواق الدولية من أجل التمركز والانتشار الذي يعود بالإيجاب على التنمية الاقتصادية من خلال تحسين دخول اقتصاديات البلدان في سوق عالمي موحد الذي يجب أن يمر من خلال تقوية تنافسية المنتجات والشركات[1]، والمعرفة الجيدة للبيئة التنافسية واختيار الاستراتيجية التنافسية المناسبة.

المطلب الأول :البيئة التنافسية.

إن بقاء أي مؤسسة مرتبط باستغلالها لظروف بيئتها (محيطها)، فهي ليست وحدها في السوق، إذ تؤثر وتتأثر بمجموعة من العوامل قد تكون داخلية أو خارجية، وقد تكون فرص أو تهديدات، لأن الدخول إلى الأسواق

[1] Chris. P, Isobel. D, Robin. L, **International Marketing Strategy: Analysis development and Implentation**, Routledge, New York, First edition, 1994, p 19.

الخارجية القرار فيه يتوقف على موارد وإمكانيات الشركة وقدرات سوق البلد المستورد لمنتجاتها[1]، لذا وجب على المنشأة التكيف مع ظروف بيئتها من خلال استغلال الفرص والتعامل بمرونة مع التهديدات، فهي مطالبة بأن تتكيف مع احتياجات العملاء بغض النظر عن أصلهم ودون الإضرار بفعاليتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار المنافسين وظروف السوق الذي تنشط فيه، لأن المؤسسة تؤثر في هياكل السوق، وشروط المنافسة باستراتيجيتها التنافسية.

1- مفهوم البيئة التنافسية:

تتضمن البيئة التنافسية القوى الأساسية التي تشكل المنافسة في الصناعة. يهتم تحليل البيئة التنافسية لأي شركة معينة بتقييم كيفية تأثير هذه القوى على جاذبية الصناعة. تشير جاذبية الصناعة إلى إمكانية الربحية التي تحاول الشركة اقتناصها من التنافس في الصناعة لكل جاذبية صناعة أو الإمكانية الربحية وظيفة مباشرة لتفاعل قوى بيئية متعددة والتي تحدد طبيعة المنافسة. فدور المؤسسة في البيئة التنافسية معرفة كيفية التعامل مع هذه القوى بدراستها وتحليلها واستقرائها وتوجيهها نحو أهدافها. ومنه يمكن القول أن : امتلاك المؤسسة للميزة التنافسية يعني قدرتها الموضوعية في مواجهة متغيرات البيئة في السوق وفحصها الدقيق لبيئة الصناعة، وبالتالي قدرتها في مواجهة الآخرين وإمكانية البقاء والاستمرار ستكون واضحة وجلية[2]، باعتبار البيئة التسويقية الدولية هو المكان الذي يضم عددا من البلدان ويمكن للشركة أن تنشط فيه، وتتأثر به لوجود مجموعة من العوامل والمؤثرات.

2- نموذج القوى الخمس لجاذبية الصناعة (نموذج Porter):

إن المنافسة بين الشركات تتحدد بمجموعة من القوى المتداخلة فيما بينها، التي تحدد الإطار التنافسي بينها من خلال توضيح أساليب المنافسة، أي كيف تتنافس الشركات كل منها مع الأخرى في صناعة معينة.

وقد حدد بورتر خمسة عوامل.

هذه القوى الخمس تحدد ربحية الصناعة لأنها تؤثر على الأسعار المطبقة من طرف الشركات، وعلى التكاليف التي تحملتها، فضلا عن الاستثمارات المحققة من أجل الوصول إلى وضع تنافسي لذا يبقى نموذجPorter للقوى

[1] KUMAR. N , MITTAL. R, **International Marketing**, Anmol Publications Pvt. Ltd, New Delhi, First Edition, 2002, p 10.

[2] ثامر ياسر البكري، **استراتيجيات التسويق**، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية، 2008، ص 191.

الخمس من أهم النماذج وأكثرها واقعية في تحليل البيئة التنافسية للصناعة بغرض إعطاء صورة واضحة للمنشآت بظروف عمل محيطها. حيث فكك كل قوة على حدى، ودرس تأثيرها على بقية القوى.

ويتلخص نموذجه فيما يلي:

الشكل رقم(2): نموذج بورتر Porter للقوى الخمس المحددة لجاذبية الصناعة.

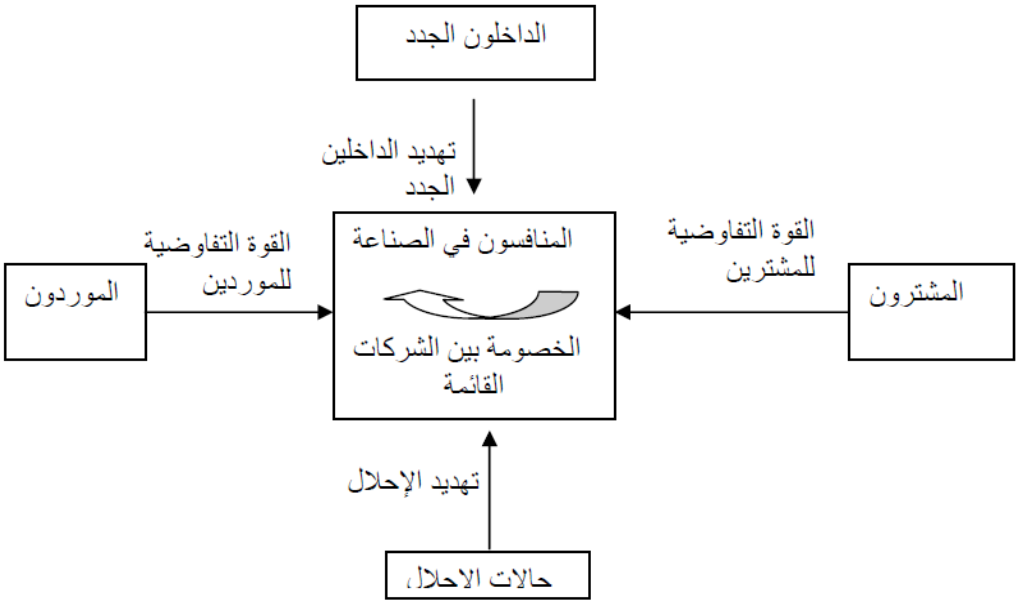

المصدر: روبرت.أ .بتس –ديفيد.لي :ترجمة عبد الحكم الخزامي، الإدارة الإستراتيجية بناء الميزة التنافسية، بدون طبعة، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر،2008،ص 139.

لكي يكون الأداء جيدا، يحتاج المديرون إلى معرفة كيف يحددون و يحللون القوى الخمس التي تحدد الهيكل التنافسي لصناعاتهم. بتطبيق نموذجPorter على صناعاتهم، يستطيع المديرون قياس حالات القوة و حالات الضعف و الفرص المستقبلية في شركاتهم، كما يظهر في الشكل(2)، فجاذبية الصناعة تتحدد وفق خمس قوى فالصناعة الأعلى جاذبية هي التي من السهل عليها نسبيا تحقيق الأرباح، و الصناعة الأقل جاذبية هي تلك التي تكون ربحيتها عادة منخفضة التداخل بين هذه القوى الخمس، الذي بدوره يعطي كل صناعة بيئتها التنافسية الخاصة[1].

2-1- تهديد الوافدين الجدد إلى الصناعة: إن دخول شركات منافسة جديدة إلى السوق يعني سعي هذه الشركات للحصول على نصيب معين من السوق ومن ثم فهم يمثلون تهديدا للشركات القائمة بالفعل، و تعتمد

[1] روبرت . أ . بتس - ديفيد.لي :ترجمة عبد الحكم الخزامي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

درجة ذلك التهديد على مدى وجود عوائق للدخول و على رد الفعل المتوقع من المنافسين الحاليين في السوق[1]. وتحدد ربحية كل شركة بعدد المنافسين وقوة المنافسة الموجودة في السوق، فتكبر الربحية كلما قل عدد المنافسين والعكس صحيح، كما أن العقبات تتحكم في وجود عدد المنافسين، فكلما كانت كثيرة قل الوافدون الجدد والعكس صحيح، وتتمثل هذه العقبات في: متطلبات رأس المال، إقتصاديات الحجم، تحويل التكاليف، هوية العلامة التجارية، سهولة الحصول على قنوات التوزيع.

2-2- القوة التفاوضية للعملاء: يسعى العميل إلى الحصول على أقصى كمية ممكنة من المنتجات وبأقل الأسعار وبأعلى جودة، وبالتالي فإن المؤسسة تعمل على دراسة سلوك العميل تهدف تحقيق رغباته لأن العميل أساس وجود المنشأة وبه تحقق أهدافها فالعملاء يستخدمون كل قدراتهم التفاوضية بخصوص السعر وجودة الخدمة والسلعة المقدمة لهم من طرف المنشأة مع إستعمال إستراتيجية ضرب المنافسين بعضهم ببعض لتحقيق أقصى خدمات تقدم لهم والمنشأة تسعى إلى كسب أكبر عدد من العملاء بتوفير منتجات تنافسية.

2-3- القوة التفاوضية للموردين: يعتبر فايول المنظمة كجسد إجتماعي يحتاج سيره لكل عضو فيه، وهي تعتبر كتقاطع بين التكنولوجيا الهيكل الإجتماعي، الثقافة والهيكل المادي، لذا فإن دورة حياة المؤسسة مرتبطة بمورديها، فالمورد هو الذي يقوم بإمداد المؤسسة بالموارد التي تحتاجها في العملية الإنتاجية وبالتالي هو وسيلة تمويل دائمة بدوام المؤسسة، فالمواد الأولية التي يوفرها المورد تخضع لشرو طه وأسعاره وظروف السوق مما يؤثر على العملية الإنتاجية للمؤسسة ويجعلها خاضعة لهذه الشروط، فإنطلاق العملية التفاوضية بين المؤسسة والمورد من أجل الوصول إلى عقد توريد بين الطرفين يخضع للقوة التفاوضية للمورد، فإذا كانت بنود العقد نتاج القوة التفاوضية للمورد فإنه يفرض الأسعار والكمية والنوعية التي يريدها، وبالتالي تنعكس سلبا على العملية الإنتاجية من حيث التكلفة والجودة والكمية، بذلك يمكنهم التأثير عل ى الصناعة من خلال قدرتهم على رفع الأسعار أو تخفيض نوعية السلع أو الخدمات المشتراة منهم[2].

2-4- طبيعة المنافسة في الصناعة: تعمل المؤسسة بإستمرار على جذب مزيدا من الزبائن الجدد و المحافظة على زبائنها التقليديين من خلال إرضائهم بشتى الطرق ، مما يولد ردة فعل قوية من طرف منافسيها للدفاع عن زبائنهم والمحافظة على حصصهم في السوق، مستعملين بذلك إستراتيجيات مضادة، أي تخفيض الأسعار والرفع

[1] توفيق محمد عبد المحسن، **قياس الجودة و القياس المقارن**، دار الفكر العربي، مصر، بدون طبعة، 2004/2003، ص 276.
[2] نفس المرجع السابق، ص 277.

من جودة المنتجات، وبالتالي تؤدي هذه الوضعية إلى إشتداد المنافسة بين هذه الشركات، إذ تعتمد الشركات في الصناعة بعضها على بعض، و من ثم فإن حركة تنافسية من إحداها سوف يؤثر على البقية داخل الصناعة، وبالتالي قد يسبب هذا رد فعل من الشركات الأخرى تجاه هذه الحركة التنافسية، فإشتداد المنافسة محدد مهم لمدى جاذبية وربحية الصناعة[1]. كما أن كثافة المنافسة هي أيضا محدد آخر، بل وتؤثر على تكاليف الموردين وعلى التوزيع وجاذبية العملاء، وبالتالي تؤثر مباشرة على الربحية.

2-5- تهديد حالات الإحلال: يقصد بالإحلال إحلال منتجات مؤسسة ما محل منتجات منشأة أخرى، بنفس النوعية و بسعر أقل، مما يؤدي إلى هجرة الزبائن نحوها، وبالتالي تصبح هذه المنتجات خطر على أهداف المنشأة، بل وعلى وجودها في السوق يفقد حصص منه، وبالتالي تصبح مهددة إما بالإستحواذ أو الزوال.

ففي الواقع تتنافس كل الشركات العاملة في الصناعة مع صناعات أخرى تقدم خدمات بديلة ووفقا لبورتر تحدد تلك المنتجات و الخدمات البديلة من العائدات المحتملة للصناعة بوضع سقف على الأسعار التي من الممكن أن تطلبها الشركات في الصناعة و التي من الممكن أن تحقق لها أرباحا.

المطلب الثاني: الإستراتيجية التنافسية.

إن أي منشأة ملزمة بالعيش في أي بيئة تنافسية، لكونها تخضع لمنطق فعال، يجب أن تجد موارد للعمل، ثم تنتج، تبيع، تولد الأرباح لتوزعها على المساهمين، وتفعل كل هذا على المديين القصير والطويل، لذا وجب عليها تحديد رؤية مستقبلية لها على المدى الطويل باستخدام مجموعة من الاستراتيجيات التي تمكنها من اكتساب مزايا تنافسية. فالاستراتيجية بالمفهوم الاقتصادي هي" اختيار إدارة جديدة لشركة ما، مع مخططات وتصميمات تنظيمية، وأنظمة، وطرق إدارة وتسيير أحسن لمنافسة وضرب المنافسين المشابهين في نفس المجال[2] "، وبالتالي هي ضرورية لتحديد مسار المنشأة مستقبلا.

1) مفهوم الاستراتيجية التنافسية:

يعرفها Porterعلى أنها بناء وإقامة دفاعات ضد القوى التنافسية، أو إيجاد موقع في الصناعة أين لكل مؤسسة

[1] توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سبق ذكره، ص 277.

[2] -Roger. B, Jim. B, **International Marketing: Strategy Planning- Market entry& Implementation**, Kogan page limited, USA, Third Edition, 2002, p 14.

إستراتيجية تنافسية شاملة، والتي تمثل خليطا من الأهداف المستخدمة والوسائل لتحقيق هذه الأهداف، أي مجموعة من التصرفات تؤدي إلي تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة عن المنافسين، وهذه الإستراتيجية تتحدد من خلال ثلاث مكونات أساسية، وهي طريقة التنافس، حلبة التنافس و أساس التنافس.

ويمكن أن نعرفها على أنها :مجموعة متكاملة من التصرفات تؤدي إلى تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة عن المنافسين.

و تعرف أيضا على أنها خطط طويلة الأجل و شاملة تتعلق بتحقيق التوافق والانسجام بين البيئة التنافسية وقدرة الإدارة العليا على تحقيق الأهداف، كما أنها الإستراتيجية التي تهتم بخلق الميزة التنافسية للمؤسسة ضمن إطار قطاع الأعمال الذي تعمل فيه و يمكن أن يتحقق ذلك من خلال التركيز على قطاع أعمال، منتجات، خدمات أو منفعة سوقية محددة[1].

2) أهداف الإستراتيجية التنافسية:

يمكن تلخيص أهداف الاستراتيجية التنافسية كما يلي:

2-1) الحيازة على الميزة التنافسية: تعتبر الميزة التنافسية الهدف الرئيسي للاستراتيجية التنافسية فهي تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا، وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إيداع بمفهومه الواسع، و بالتالي فهي عملية ديناميكية و مستمرة تستهدف معالجة الكثير من المشاكل الداخلية والخارجية، لتحقيق التفوق المستمر للمؤسسة على الآخرين أي على المنافسين و الموردين و المشترين وغيرهم من الأطراف الذين تتعامل معهم المؤسسة[2] .

فإذا كانت الميزة التنافسية هي أن يكون للمؤسسة مميزات تميزها عن غيرها، وتؤدي إلى تحقيق أهدافها، لكون الأداء الاقتصادي للمنشأة يتوقف في النهاية على قدرتها للاستجابة لمتطلبات السوق، وتكييف نشاطاتها وفقا لتطور الأسواق، وفق الإمكانيات المتاحة من طرف التكنولوجيا[3]، فإن الأهم هو كيفية اكتساب والمحافظة على هذه الميزة، التي تبقى هدف رئيسي تسعى إليه المنشآت بإتباع وتطبيق مختلف الاستراتيجيات التنافسية.

---

[1] فلاح حسن عدادي الحسيني، **الإدارة الإستراتيجية :مفاهيمها -مداخلها-عمليات المعاصرة**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ص 12.

[2] PORTER .M, **Avantage Concurrentiel des nations**, Inter Edition, Paris, 1993, P 48.

[3] Martine. G- S, Marc. V, **Etudes de Marchés: Méthodes et Outils**, Editions De Boeck Université, Bruxelles, 2e édition, 2005, p 12.

2-2) تحقيق درجة عالية من الكفاية: بمعنى أن تحقق المؤسسة نشاطها وأعمالها بأقل مستوى ممكن من التكاليف وفي ظل التطور التكنولوجي المسموح به. فالتنافسية تساهم في بقاء المؤسسات الأكثر كفاءة.

2-3) التطور والتحسين المستمر للأداء: من خلال التركيز على تحقيق الإبداعات التكنولوجية والابتكارات، والتي تكون تكلفتها مرتفعة نسبيا، إلا أنها صعبة المحاكاة من قبل المؤسسات المنافسة.

2-4) الحصول على نمط مفيد للأرباح: إذ تتمكن المؤسسات ذات الكفاءة الأعلى والأكثر تطورا من تعظيم أرباحها، فالأرباح تعد مكافأة المؤسسة عن تميزها وتفوقها في أدائها

3- أنواع الاستراتيجيات العامة للتنافس:

تختلف وتتنوع استراتيجيات التنافس في البيئة التنافسية حسب وضعية كل طرف والظروف المحيطة بهم والقوى المؤثرة فيهم والأهداف التي يسعون إلى تحقيقها، فتختلف الاستراتيجيات باختلاف الأهداف والإمكانيات فمنهم من يسعى للحصول على حصص سوقية، ومنهم من يسعى إلى اكتساب زبائن دائمين، ومنهم من يسعى إلى اكتساب ميزة تنافسية، ومنهم من يسعى إلى كل هذا. وعموما هناك ثلاثة استراتيجيات للتنافس وضعت لتحليل قوى التنافس، وذلك بغية الوصول إلى أفضل أداء عن بقية المنافسين في الصناعة، وينبه Porter إلى أن كل واحدة من الاستراتيجيات الثلاث يمثل أسلوب وتوجه متميز يهدف إلى خلق والحفاظ على الميزة التنافسية لدى المنشأة، ويشدد على أهمية أن لا تكون الشركة في موقف المختنق في الوسط، أي أن تتبع استراتيجية واحدة من الاستراتيجيتين دون الخلط بينهما وهي [1]:

أ -استراتيجية قيادة التكلفة: تهدف إستراتيجية قيادة التكلفة إلى الوصول إلى منتجات تنافسية ذات تكلفة أقل مقارنة ببقية المنافسين المشابهين لها، أي تجسد هذه الإستراتيجية مدى قدرة المنظمة أو وحدة الأعمال على تصميم وإنتاج وتسويق منتج مقارن بدرجة كفاءة أعلى من المنافسين[2].

وبالتالي فإن هدفها هو الوصول إلى تحقيق المزايا التنافسية التالية:

- المؤسسة التي تنتج بتكلفة أقل تكون في موقع أفضل من حيث المنافسة على أساس السعر؛

[1] محمد بن عبدالله العوض،**" إستراتيجيات التسويق التنافسية :إطار جديد لمفهوم عام"**، الملتقى الأول: التسويق في الوطن العربي، الواقع وآفاق التطوير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة،15 / 16أكتوبر، 2002 ، ص 02 .

[2] مؤيد سعيد سالم، **أساسيات الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى ، 2005، ص 145.

– تتمتع المؤسسة المنتجة بتكلفة أقل بحصانة ضد العملاء الأقوياء، حيث لا يمكنهم المساومة على تخفيض الأسعار؛

– فيما يتعلق بدخول المنافسين المحتملين إلى السوق، فالمؤسسة المنتجة بتكلفة أقل تحتل موقعا تنافسيا ممتازا يمكنها من تخفيض السعر و مواجهة أي هجوم من المنافسين الجدد.

ومنه فإن إستراتيجية قيادة التكلفة هي إستراتيجية تتبعها المؤسسة تهدف الوصول إلى منتوج بأقل تكلفة ممكنة داخل البيئة محل النشاط من أجل كسب ميزة تنافسية مرتبطة بالسعر، وتعرف هذه الوضعية بوضعية الهيمنة الشاملة بالتكاليف.

ب –استراتيجية التمييز: إن إستراتيجية التمييز تعني"قدرة المنظمة أو وحدة الأعمال على توفير قيمة منفردة وعالية للمشتري ممثلة في منتج ذو جودة عالية، أو مواصفات خاصة مميزة، أو خدمات ما بعد البيع[1]". كما تعني هذه الإستراتيجية قدرة المؤسسة على توفير قيمة منفردة و عالية للعميل، ممثلة في منتج ذو جودة عالية أو مواصفات خاصة و مميزة، أو خدمات ما بعد البيع من أجل الحصول على قيم أعلى و أجدر من المنافسين الآخرين. ولإستراتيجية التمييز أبعاد أهمها[2]:

– تصميم مميز عن المنتجات المنافسة؛

– تكنولوجيا متميزة؛

– خصائص مميزة للمنتج؛

– خدمات ما بعد البيع أو طرق مميزة في التوزيع.

تمكن هذه الإستراتيجية الشركات من التميز على الآخرين في منتوج معين يكسب الولاء له من طرف الزبائن، ذلك لوجود ميزة تميزه عن بقية المنتجات، والتي تصبح حاجزا أمام دخول منافسين جدد للشركة صاحبة المنتوج.

ج –استراتيجية التركيز: تهدف هذه الإستراتيجية إلى التموقع الجيد داخل الصناعة من خلال تركيز نشاطاتها في جزء من السوق، أي إستهداف شريحة معينة من المستهلكين، بإدخال خصائص معينة للمنتج تتوافق و أذواقهم، أو بخفض سعره، أي هي إستراتيجية تنافسية موجهة إلى قطاع محدود من السوق المستهدف أو إلى مجموعة معينة من العملاء دون غيرهم، و ذلك بدلا من التعامل مع السوق ككل، حيث تسعى المؤسسة التي تتبع هذه الإستراتيجية إلى الإستفادة من ميزة تنافسية في السوق المستهدف من خلال تقديم منتجات ذات أسعار أقل من

[1] مؤيد سعيد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[2] علي السلمي، **السياسات الإدارية في عصر المعلومات**، ، دار غريب، القاهرة، بدون طبعة، 1995 ،ص 51.

المنافسين بسبب التركيز على خفض التكلفة، أو من خلال تقديم منتجات متميزة من حيث الجودة أو المواصفات أو خدمة العملاء بسبب التركيز على التميز[1].

المطلب الثالث: مؤشرات التنافسية.

أصبح العالم عبارة عن سوق واحدة يستطيع الزبون شراء منتوج ما في أي زمان ومكان، حيث هناك العديد من البدائل متاحة له، باعتبار السوق مليء بالمنتجات المتشابهة التي تنتجها مختلف المنشآت المتنافسة فيما بينها لكسب ولائه بمختلف الطرق، وبدورها تنافسية المنتجات أصبحت محدد هام بالنسبة للدول، كونها تشمل العديد من الأبعاد التي يمكن قياسها بسلسلة من المؤشرات المختلفة[2]، التي توفر معلومات تساعد هذه الدول على مواجهة تحديات التنمية المتواصلة.

1) أهمية مؤشرات التنافسية:

تلعب مؤشرات التنافسية دورا هاما في مساعدة اقتصاديات الدول، ذلك بتوفير عديد المعلومات لمساعدتها على مواجهة تحديات التنمية المتواصلة، من خلال تجميع كل قدراتها الاقتصادية بغية الرفع من الإنتاجية ومعدلات النمو الاقتصادي، و تبني سياسات اقتصادية ملائمة، و تقوية البناء المؤسسي، وإدخال تصحيحات هيكلية، فهي أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية، ورجال المال والأعمال، والمستثمرين، إذ هي تهدف إلى وضع وإرساء معايير تصنيفية لقياس وتبيان حجم الحريات الاقتصادية التي تتمتع بها دول العالم، وترتيب هذه الدول تبعا لقوة الحرية التي تتمتع بها، فهي تقدم تحليلا نظريا دقيقا لكل العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي للدول، كما أن أهميته بالنسبة للاقتصاد تكمن في[3]:

- رصد حالة الاقتصاد الوطني أو الصناعة في فترة ما ومقارنة أدائه عبر الزمن و إجراء المقارنات بين الدول والصناعات المختلفة.
- تشخيص و تحديد العوامل التي تعيق التنمية الاقتصادية وكفاءة تخصيص الموارد.

---

[1] ثابت عبدالرحمان إدريس، **جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية :**مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 157.

[2] Laurent. B, Guy. S," **les Indicateurs synthétiques de compétitivité 1995-2005**", Économie et Statistiques, n°: 11, Août 2006, p 3.

[3] قويدري محمد، و صاف سعيدي، **"مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للإقتصاد الجزائري"**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، باتنة، العدد9 ، ديسمبر 2003 ، ص 123.

– اقتناع رجال الأعمال و الحكومات و المؤسسات المقرضة و المساهمين بحتمية و أهمية الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية، هذا بالإضافة إلى أن هذه المؤشرات تستخدم في الحملات الإعلامية الموجهة للمستثمرين المحليين والأجانب عن مناخ الاستثمار السائد في البلد محل الاستثمار.

فتخصص بلد ما في بعض المنتجات مرتبط بمدى تنافسية شركات قطاعاته، أي بمدى قدرتها في كسب حصص في الأسواق[1]. هذا ما أدى بالعديد من الهيئات والمنظمات الدولية إلى وضع العديد من المقاييس التي تقيس مدى تنافسية الشركات أو الدول فيما بينها بالاعتماد على العديد من المؤشرات، فبالإضافة إلى مساعدتها على مواجهة تحديات التنمية المتواصلة فإنها كذلك تؤدي إلى الرفع من جودة و تقانة المنتوج، تخفيض تكلفة المنتوج، وبالتالي تخفيض سعره، توسع و انتشار و تسويق المنتوج خاصة على مستوى الأسواق الدولية، إدخال التكنولوجيا الدقيقة في الإنتاج، توفر خدمات مرافقة للمنتوج، بناء بنية أساسية تنافسية لاقتصاد الدولة.

2) أنواع مؤشرات التنافسية:

2–1) المؤشرات الجزئية:

2–1–1) نمو الدخل الحقيقي للفرد: إن ترشيد إستعمال الثروات والموارد الطبيعية، وحسن إستغلال رؤوس الأموال الوطنية، من خلال تجميع المدخرات، وإستثمارها محليا، وتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحرير قطاع التجارة الخارجية بما يخدم المجموعة الوطنية، كلها عوامل تؤدي إلى تعظيم ثروة البلد، من زيادة تدفق النقد الأجنبي نحوه، وتحسن قيمة العملة المحلية، وزيادة الصادرات، والتقليل من الواردات، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، الذي يؤدي إلى إعطاء التوازن لميزان المدفوعات، كلها عوام ل تزيد في الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي زيادة حجم الإستهلاك الداخلي الذي ينعكس على رفاهية الأفراد. فنمو الدخل الحقيقي للأفراد هو مؤشر على قوة ومتانة الإقتصاد، وعلى النمو الإيجابي والإزدهار الإقتصادي، وعلى الرفع من تنافسية الإقتصاد الوطني، وبالتالي فإن نمو الدخل الحقيقي للأفراد هو مؤشر هام على التنافسية الوطنية.

2–1–2)النتائج التجارية: تقترح الدراسات المتخصصة ثلاثة مقاييس رئيسية للنتائج التجارية المواتية لبلد ما هي:فائض مطرد في الميزان التجاري، حصة مستقرة أو متزايدة من السوق الدولية، تطور تركيب الصادرات نحو

[1] Michel .B, Rémi .L, Jean-Louis .R**, L'Essentiel sur l'Economie** , BertiEditions, Alger,4ème Edition, 2007, p 230.

المنتجات ذات الثقافة العالية أو القيمة المضافة المرتفعة[1].

أ- رصيد الميزان التجاري: إن إكتساب إقتصاد الدولة قدرة تنافسية عالية يؤدي إلى إرتفاع الطلب على منتجات شركاته، وبالتالي إرتفاع صادرات البلد نحو الخارج بعد تلبية الطلب المحلي، مما يقلل من واردات البلد لصالح زيادة الصادرات الذي يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري للبلد، فرصيد الميزان التجاري هو مؤشر هام على تنافسية الإقتصاد الوطني.

ب- تركيب الصادرات و حصة السوق: إن لحجم ونوعية الصادرات لبلد ما دلالة هامة على القدرة التنافسية للبلد، فنسبة صادرات كل قطاع تحدد مدى أهميته في الإقتصاد الوطني، وبالتالي مرافقته بالعناية والتشجيع، وتوفير الرعاية له بتوفير مزيد من الضمانات والحوافز والتسهيلات، من خلال المحافظة على هذه الميزة النسبية لهذه القطاعات الداعمة للقدرة التنافسية للبلد.

كما أن قدرة المنتجات الوطنية على إختراق الأسواق الدولية و التمركز فيها و الإنتشار يكسب حصة فيها تدعم الصادرات ليصبح تركيب الصادرات وحصة السوق مؤشر على القدرة التنافسية الوطنية.

2-2) المؤشرات الموسعة: هناك العديد من الهيئات والمعاهد والمؤسسات والمنظمات الجهوية والإقليمية والدولية تعد دوريا تقارير عن التنافسية في العالم، معتمدة في ذلك على محددات ومعالم ومقاييس محددة، ترتب على إثرها تنافسية الدول، لتكون دليلا أمام الإقتصاديين والمستثمرين والسياسيين وعموم المهتمين.

نذكر في هذا الصدد تصنيفات الجهات التالية:

2-2-1) تصنيف المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD): مقر هذا المعهد سويسرا، يقدم كل سنة تقريرا يتضمن تصنيفا سنويا يصنف الدول التي تتنافس على تحقيق المعايير الدولية للتنافسية العالمية، والبيانات التي يعتمد عليها في الدراسة والتقييم يحصل عليها من مصادر عالمية وإقليمية، ومحلية، إضافة إلى المعلومات التي يحصل عليها من قبل معاهد ومؤسسات عالمية مستقلة، أما مجال الدراسة فهو يمتد لخمس سنوات.

و في تقرير عام 2002 تم تجميع المؤشرات في أربعة عوامل هي[2]:

- الإنجاز الإقتصادي.

[1] محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص 18.
[2] نفس المرجع السابق، ص 21.

- فاعلية الحكومة.
- فاعلية قطاع الأعمال.
- البنية التحتية.

و لكل من هذه العوامل عناصر، ولكل من هذه العناصر مؤشرات أو متغيرات بلغ عددها 244 متغيرا عام 1997و 314 عام 2000، بعضها بشكل قياسات كمية مباشرة و أخرى قياسات عن مسوحات رأي وبالنسبة لسنة 2009 فإن المعهد صنف 57 دولة صناعية ونامية وإشتمل على 329 معيار صنفت إلى أربعة محاور رئيسية هي: الأداء الإقتصادي، كفاءة السياسات الحكومية، كفاءة قطاع الأعمال والبنية التحتية، إضافة إلى ذلك تم إستخدام إستبانة وزعت على 3960 مشارك بالتعاون مع وإشراف 54 شريك محايد عبر العالم لضمان جودة ودقة المعلومات[1].كما أن كل معيار من المعايير الأربعة الرئيسية ينقسم إلى خمس معايير فرعية لتصل إلى20 معيار.

2-2-2) تصنيف المنتدى الإقتصادي العالمي WEF (سويسرا): يركز تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي على تحديات التنمية في العالم، ويساهم في وضع برامج إقليمية وجهوية، ودولية، لإتخاذ قرارات جريئة توفر فرص العمل للشباب، بالإضافة إلى ذلك تركز هذه البرامج الشاملة على الإستثمارات وقضايا سوق العمل. ومن الموضوعات الأخرى الفرعية التي يتناولها المنتدى إما في إجتماعاته أو في ملتقياته السلام والأمن في العالم، وكيفية تحقيق الرفاهية الإقتصادية، والعلاقات الدولية وقضايا الشباب والثقافة والهوية. بالنسبة لتقرير2009 -2010 قدم مؤشرا يحتوي على12 ركن و110 متغيرا، وشملتالدراسة 133 دولة.

و إعتمد تقرير التنافسية العالمي بالنسبة لسنة 2010 في تحليله لتنافسية الدول الذي شمل دراسة 133 دولة على نوعين رئيسيين من البيانات و هي :

– البيانات الكمية: وهي تلك البيانات التي تتعلق بالأداء الإقتصادي و القدرة التكنولوجية، و يتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال النشرات الإحصائية المحلية و الدولية المنشورة.

– البيانات النوعية: وهي بيانات يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء و ملاحظات رجال الأعمال و صناع القرار في الدول المشاركة، بحيث يتم إختيارهم بناءا على أسس معينة تحدد من قبل

[1] معهد التنمية الإدارية ، دولة قطر، من الموقع الشبكي: www.iad.gov.qo

المنتدى، و بغية تقييم و ترتيب تنافسية الدول المشاركة في هذا التقرير، يتم الإعتماد على مؤشرين رئيسيين يعنى أحدهما بالإقتصاد الكلي في حين يعنى الآخر بالإقتصاد الجزئي.

2-2-3) تصنيف البنك الدولي: وهو مؤلف من خمسة مؤسسات وثيقة الترابط فيما بينها هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- المؤسسة الإنمائية الدولية :مهمتها تقديم قروض بدون فائدة إلى أفقر البلدان النامية.
- هيئة التمويل الدولية :تعمل على تشجيع النمو في البلدان النامية بتوفير الدعم للقطاع الخاص.
- وكالة ضمان الإستثمار المتعدد الأطراف: تقوم بتوفير ضمانات للمستثمرين الأجانب عند الخسارة الناجمة عن المخاطر غير التجارية.
- المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار :مهمته تشجيع الإستثمار الدولي عن طريق التوفيق والتحكيم في المنازعات الإستثمارية التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة.

يعتمد على 64 مؤشرا، تغطي 100 دولة منها 11 دولة عربية من ضمنها الجزائر[1]، في 5 عوامل وهي[2] :

- الإنجاز الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي للفرد، معدل النمو السنوي المتوسط)؛
- الديناميكية الكلية وديناميكية السوق (النمو والإستثمار، الإنتاجية، حجم التجارة الإجمالي، تنافسية التصدير)؛
- الديناميكية المالية؛
- البنية التحتية ومناخ الإستثمار (شبكة المعلومات والإتصالات، البنية التحتية المادية، الإستقرار السياسي والإجتماعي) ؛
- رأس المال البشري والفكري.

2-2-4) مؤشر التنافسية العربية: يعد المعهد العربي للتخطيط بالكويت دوريا تقرير التنافسية العربية الذي صمم مؤشر مركب للتنافسية يرتب فيه الدول العربية حسب بيانات موضوعية، حيث أن إرتفاع قيمته تعني تحسنا

[1] زيدان محمد، بريش عبدالقادر،**" دور الحكومات في تدعيم التنافسية (حالة الجزائر)"**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 09مارس، 2005 ، ص17 .

[2] كمال رزيق، بوزعرور عمار، **"التنافسية الصناعية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية"**، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 22 .ماي، 2002، ص 4 .

في التنافسية للدولة صاحبة الترتيب والعكس صحيح ، كما أن كل قيم المؤشرات محصورة ما بين الواحد والصفر، إذ يعني الواحد أفضل أداء كما يعني الصفر أقل أداء.

2-2-5) مؤشرات صندوق النقد الدولي(FMI): يعتبر الصندوق مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة إلا أنه لا يشترط لعضويته أن تكون الدولة عضوا في هذه المنظمة الدولية، ويبلغ عدد أعضائه في الوقت الحاضر أكثر من مائة وثلاثين دولة، ويتزايدون من عام لآخر، ويضم الصندوق أعضاء أصليين هم الدول التي حضرت مؤتمر بريتن وودز والتي أودعت الوثائق الدبلوماسية بإنضمامها إلى الصندوق حتى آخر ديسمبر 1946، أما الدول التي إنضمت إلى الصندوق بعد هذا التاريخ فلا تعتبر من الأعضاء الأصليين. وجدير بالذكر أنه لا فرق في الحقوق و الإلتزامات بين الأعضاء الأصليين وغير الأصليين[1]، و ينشر الصندوق عدد محدود من المؤشرات مثل: أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك، قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة، السعر النسبي للسلع المتداولة و غير المتداولة تكلفة وحدة العمل في الصناعات التحويلية.

المبحث الثالث: سياسات دعم القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري.

عملت الجزائر جاهدة في العشريتين الأخيرتين على القيام بإدخال إصلاحات هيكلية عميقة على إقتصادها بغية الخروج من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، هدفها في ذلك الإندماج في الإقتصاد العالمي، والإنفتاح على الأسواق الدولية

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية، تأهيل قطاع المحروقات، وإعادة تأهيل القطاع الصناعي.

1) تحرير التجارة الخارجية:

تعاظمت أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية، بسبب إرتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية لكثير من الدول المشتركة في التجارة[2] ، بإعتبارها من أقدم صور الأعمال الدولية (GNP) الناتج القومي الإجمالي التي مارستها الشعوب على إختلاف تاريخها. إلا أن الملاحظ أن حجم التجارة الخارجية بين الدول في الوقت الحالي قد تضخم وزاد بصورة كبيرة[3] ، فلقد تعددت الصيغ المختلفة في تعريفها، بناء على توجهات المدارس الفكرية،

[1] محمود يونس، **إقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2007 ، ص 366.
[2] حسام علي داود، أيمن أبو خضير، أحمد الهزايمة، عبد الله صوفان، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2002 ، ص 13.
[3] مصطفى كامل، **عبد الغني حامد، إدارة الأعمال الدولية**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، بدون طبعة، 2006، ص 10 .

وكذا على أساس الهدف من دراستها، وبمرور الوقت إزدادت أهمية التجارة الخارجية لدى العالم فهي التي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا. ولذا فإن التجارة الخارجية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تسهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم. قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الأساسية لأي نظام إقتصادي، إذ يعتبر شريان الحياة للإقتصاد الوطني، وأهم قطاع تبنى عليه العلاقات الإقتصادية الدولية، فقوة الدولة تكمن في قوة صادراتها، وضعف إقتصادها يعرف من كثرة وارداتها وبالتالي مكانة الإقتصاد الوطني ضمن العلاقات التجارية الدولية تحددها التجارة الخارجية، حيث تمثل الصادرات مؤشرا للطاقة الإنتاجية للبلاد وتلبية حاجياته، كما تعبر الواردات عن مدى إعتماد الإقتصاد الوطني على الخارج[1]، فإذا نظرنا لقطاع التجارة الخارجية من نظرة سياسية فإنه يعبر عن سيادة الدولة، أما إقتصاديا فلا توجد دولة في العالم مكتفية ذاتيا (أي مستقلة عن بقية بلدان العالم)، لذا كل الدول تسعى إلى الإندماج في الإقتصاد العالمي، ودليل ذلك هو نشأة المنظمة العالمية للتجارة التي تسعى إلى تحرير التجارة الدولية.

أما بالنسبة للجزائر فإن قطاع التجارة الخارجية يعتمد كليا على الواردات، في حين أن صادراته مشكلة من البترول خصوصا وقطاع المحروقات عموما، لذا إعتقدت السلطة تحت تأثير بعض الأعوان الإقتصاديين، بأهمية إستحداث إطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات، يعمل على توفير الدعم والإسناد لقطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات[2] ، لهذا عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على التقليل من الواردات وتنويع صادراتها، بقيامها بالعديد من الإجراءات مثل: إلغاء التسيير المخطط للإقتصاد والإندماج في الإقتصاد العالمي، ذلك بإتباع إقتصاد السوق، إصدار قوانين وتشريعات جديدة مشجعة الخواص والمؤسسات العمومية على التصدير خارج قطاع المحروقات، مثل إنشاء وكالات وهيئات خاصة كـ: الوكالة الوطنية لترقية الصادرات وغيرها، الحد من الواردات وذلك عن طريق عدم منح رخص الإستيراد، خاصة السلع المنتجة محليا لحمايتها، تشجيع قدوم الإستثمارات الأجنبية المباشرة و إستقرارها بإعتبارها الوسيلة الأهم للرقي بالصادرات الوطنية و الدخول في تحالفات و إتفاقيات جهوية إقليمية ودولية، لكي تفتح الطريق أمام المنتجات الوطنية للدخول للأسواق الدولية. لأجل كل هذا، ولأجل إندماج الإقتصاد الوطني في التجارة الخارجية، ومنه في

[1] قويدري محمد، وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 125.
[2] عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007 ، ص 249.

النظام الإقتصادي العالمي الجديد،، تم إعتماد رؤية إستراتيجية تهدف أساسا إلى تنويع الصادرات و ترقيتها حيث ترتكز على المحاور التالية[1]:

1-1) التحفيزات الجبائية: و تشمل على تحفيزات ضريبية و جمركية.

أ) التحفيزات الضريبية: تشتمل على عدة إعفاءات مثل:

الإعفاء من الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية حيث تحدد نسبة الإعفاء فيها كنسبة إلى رقم الأعمال الناتج عن التصدير بالمقارنة برقم الأعمال.

الإعفاء من الدفع الجزافي و من الرسم على النشاط التجاري و الصناعي.

الإعفاء من الضرائب المباشرة.

ب) التحفيزات الجمركية: حيث تشمل مجموعة من الإجراءات، نوجز أهمها فيما يلي:

– القبول المؤقت: و يقصد به النظام الجمركي، الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين و المعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق و الرسوم و دون تطبيق المحظورات ذات الطابع الإقتصادي مدة مكوث البضائع تحت نظام القبول حسب المدة الضرورية للقيام بالعمليات التي إستوردت من أجلها.

– إعادة التموين بالإعفاء: ويقصد به النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد، بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الإستيراد، بضائع مستعملة في تصنيع البضائع المصدرة.

– نظام التحسين عند التصدير (التصدير المؤقت): حيث يمنح للمؤسسات إمكانية تصدير بعض منتجاتها مؤقتا بغرض تحويلها أو تصنيعها بالخارج، تهدف الرفع من القيمة التجارية لمنتجاتها عن طريق تحسين نوعيتها.

2-1) دور الجهاز المصرفي في تمويل التجارة الخارجية: حيث إعتمدت البنوك إستراتيجية جديدة أكثر مرونة تتعلق بتقنية الدفع، و تسيير الخطر بالإضافة إلى إستراتيجيات تخص عمليات التغطية.

3-1) مراقبة الجودة و النوعية و تخفيض تكاليف النقل: حيث يشترط إخضاع المنتجات الموجهة للسوق الخارجي لمعايير النوعية المعمول بها عالميا، و بذلك ترفق بشهادة تفتيش، و في هذا الإطار تم إنشاء المركز الجزائري

[1] قويدري محمد، وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

لمراقبة الجودة و الرزم الذي يعمل على دعم و مساندة المؤسسات الصناعية الراغبة في تحسين جودة منتجاتها ومراقبتها لغرض تأهيلها لإقتحام الأسواق الخارجية، كما تعمل وزارة التجارة من خلال مديرية مراقبة الجودة رسم المحاور الكبرى للجودة بالتنسيق مع بقية الهيئات الأخرى، و نشير بأن عدد المؤسسات الوطنية الحاصلة على شهادات الإيزو لا يعرف إرتفاعا سريعا.

2) تأهيل قطاع المحروقات (النفط–الغاز):

قبل وبعد إستقلال الجزائر بقي قطاع المحروقات تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسية، خاصة الفرنسية منها مستغلة آبار الحقول البترولية والغازية، دون أي إستفادة للحكومة الجزائرية، كما ظل حق التنقيب والبحث والإستكشاف حق لهذه الشركا ت وحق الدولة الجزائرية، فقامت الجزائر بتأسيس شركة وطنية جزائرية هي شركة "سونطراك "ذلك بتاريخ: 1964/12/31، بغية التقليل من هيمنة الشركات الفرنسية على هذا القطاع، والإنفراد بسياسة مستقلة فيه، وتحريره من الإستغلال و الإحتكار. أوكلت لها المهام التالية: التنقيب، الإنتاج، النقل، التوزيع، التسويق. لكن قوة إحتكار الشركات المتعددة الجنسيات لمصادر المحروقات وصعوبة منافسة شركة سونطراك لها إضطر الحكومة الجزائرية بتاريخ 24 فيفري 1971 بإعلان قرارها التاريخي بتأميم قطاع المحروقات (بترول–غاز)، ليتبعه قرار تأميم قطاع المناجم.

و بعد الهزة الإقتصادية العنيفة التي تعرضت له ا الجزائر بفعل السقوط الحر لأسعار البترول سنة1986 (إنهارت أسعار البترول من 39 دولار للبرميل سنة 1981 إلى 14 دولار للبرميل سنة 1986)، فكرت الجزائر بإدخال تعديلات على هذا القطاع الإستراتيجي، رغبة منها في جذب إستثمارات دولية لهذا القطاع والرفع من تنافسيته حتى تتفادى مستقبلا أي أزمة قد تضرب إقتصادها. فقامت الحكومة الجزائرية بإعداد مشروع قانون لتحرير قطاع الطاقة، رغبة منها في إصلاح هذا القطاع بغية إعطاء قطاع النفط والغاز في الجزائر وضعا جديدا يمكنها من الإستفادة من الخبرات والتقنيات والعروض المتاحة في السوق الدولية للنفط والغاز، وبالتالي تأهيله عالميا حتى ترقى بقدرته التنافسية إلى المستوى الدولي من خلال مجموعة من التشريعات حسب التسلسل الزمني التالي:

جاء القانون 05–07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 الذي يتعلق بالمحروقات المتكون من 115 مادة، الذي يهدف إلى إعادة تأهيل قطاع المحروقات محددا ما يلي[1]:

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 50 ، الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2005 ، القانون رقم 07/05 المتعلق بالمحروقات.

النظام القانوني لنشاط البحث عن المحروقات و إستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب، وتكريرها وتحويل وتسويق وتخزين المنتجات البترولية، وكذا الهياكل والمنشآت التي تسمح بممارسة هذا النشاط.

الإطار المؤسساتي الذي يسمح بممارسة هذا النشاط المذكور أعلاه.

حقوق و إلتزامات الأشخاص لممارسة نشاط أو العديد من النشاطات المذكورة أعلاه.

أما الأمر 06- 10 المؤرخ في 29 يوليو 2006 ، المعدل والمتمم للقانون رقم:05-07 المؤرخ في 28أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات، قام بإدخال تعديلات على تسعة عشر19 مادة قانونية من اصل 115 جاء بها القانون 05-07، صبت مجملها في تعزيز قدرات شركة سوناطراك وكان اهم تعديل قد جاء في المادة 68 من الأمر، الذي أعطى المؤسسة الوطنية سوناطراك حق الإستفادة من إمتياز النقل بواسطة الأنابيب، متحملة بذلك الأخطار والتكاليف والخسائر المترتبة على ذلك، أو تمارسها بشراكة مع شركات متعددة الجنسيات، بذلك تبسط شركة سوناطراك صلاحياتها على كامل قطاع المحروقات في الجزائر، وتمثل ذلك صراحة في نص المادة المذكورة أعلاه من خلال[1] :

– يمكن أن يمارس نشاط النقل بواسطة الأنابيب من طرف المؤسسة الوطنية سوناطراك، شركة ذات أسهم، أو كل شركة أخرى تخضع للقانون الجزائري وتتكون من المؤسسة الوطنية سوناطراك، شركة ذات أسهم التي يجب عليها أن تساهم في الشركة المذكورة بنسبة لا تقل عن51%.

3) إعادة تأهيل القطاع الصناعي:

نقصد بالتأهيل إتخاذ مجموعة من الإجراءات قصد تحسين أداء المؤسسة في ظل المنافسة الدولية، و التكيف مع التحولات الإقتصادية الدولية قصد الإندماج في الإقتصاد الدولي، و الإستعداد للمنافسة التي ستنتج عن الدخول الحر للسلع الأوروبية نحو السوق الجزائري، و بذلك تصبح المؤسسات أكثر تنافسية على مستوى الأسعار والجودة وقادرة على مواكبة تطور الأسواق[2]. كما أن مفهوم التأهيل من الناحية الإقتصادية الجزئية يرتكز على فكرتين أساسيتين هما: فكرة التقدم وفكرة المقارنة أو المعايرة، فتأهيل مؤسسة ما قد يعني جعلها تتقدم لكي تصبح على الأقل في نفس مستوى تنافسية وكفاءة وفعالية نظيراتها من المؤسسات.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 48 ، بتاريخ 30 يوليو 2006 ، الأمر رقم 06- 10، المعدل والمتمم للقانون رقم: 05-07

[2] ناصر مراد، **"شروط نجاح إتفاق الشراكة الأوروجزائري"**، مجلة علوم إنسانية، السنة الخامسة، العدد34 ،2007 من الموقع الشبكي www.ulum.nl

من خلال ماسبق يمكن إعتبار التأهيل إعادة هيكلة إما كلية أو جزئية للمؤسسة، هدفه التجديد من أجل الرفع من كفاءتها الإقتصادية، مستعينة بخبرات وتجارب دولية متمكنة في هذا المجال، ولن يتم ذلك إلا بمعرفة وتشخيص مواضع الضعف والخلل في المؤسسة لتداركها.

المطلب الثاني: إصلاح القطاع المالي والمصرفي وقطاع التأمين.

يمكن قياس مدى تطور إقتصاد ما ومدى تخلفه بقيمة الثروة المتراكمة فيه من خلال قياس معدل النمو في هذه الثروة (أي من خلال تطور عمليتي الإدخار والإستثمار)، وإستنادا إلى ذلك تلعب المؤسسات المالية والمصرفية وشركات التأمين وشركات الإستثمار والأسواق المالية دورا رئيسيا في تحريك هذه المدخرات وتحويلها إلى إستثمارات حيث تعمل على تجميع الفائض من الأموال من مؤسسات ذات الفائض وتقديمها إلى المؤسسات ذات العجز[1] . لهذه الأسباب إنصبت الجهود الحكومية في السنوات الأخيرة على إصلاح وتطوير القطاع المالي والمصرفي في الجزائر الذي يعتبر شريان النشاط الإقتصادي، ومن بين هذه المجهودات هيكلة وتطوير أجهزتها المالية والمصرفية وإصلاح وتعديل وتشريع القوانين المنظمة له، و من أبرز هذه الجهود نذكر ما يلي:

1) إصلاح القطاع المالي والمصرفي:

يعيش العالم المصرفي فترة تحول مهمة مرجعها إلى الحرب الإقتصادية، تحرير الأسواق المالية وإنفجار تكنولوجيا الإتصال، نضيف إلى ذلك عولمة الإقتصاد و التجميع المالي. فمن أجل إستيعاب هذه التطورات والإندماج فيها ينبغي أن نتحكم علميا في الإقتصاد النقدي والمالي الوطني عن طريق تسيير النظام المصرفي بشكل محكم[2] ، لذا كان النظام المصرفي يعتبر في أي دولة هو المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي، والعامل المساعد على دفع وتوجيه التنمية الإقتصادية، خاصة مع التحولات الإقتصادية التي يعرفها العالم، وسيادة مصطلح العولمة، فقد أصبحت العمليات المصرفية الخارجية تتأثر مباشرة بأنماط تسوية المدفوعات الدولية، وقد تطورت هذه الأنماط طرديا مع تطور العلاقات التجارية والمالية الدولية[3] ، وعليه فقد أصبحت المنظومة المصرفية محدد مهم لمدى قدرة النظام المالي الوطني في الإندماج في النظام المالي الدولي، أو مدى قدرة مسايرته للمالية الدولية، فتكون أكثر نجاعة وفاعلية إذا كانت لها القدرة على تجميع الموارد المالية، والكفاءة والفاعلية في توجيهها نحو تحريك النشاط الإقتصادي للبلاد

[1] محمود سحنون، **الإقتصاد النقدي والمصرفي** ، دار الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2013، ص 128.
[2] بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2012، ص 1.
[3] ماهر شكري، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2011 ، ص 9 .

وبالتالي فنجاح النظام الإقتصادي مرهون بمدى قوة وفاعلية النظام المصرفي، لأن فعالية النظام البنكي تقاس في أي إقتصاد كان بعنصرين أساسين: العنصر الأول ويتمثل في مدى قدرة هذا النظام على تعبئة الموارد المالية وبالأخص الموارد التي لا تأتي من الإصدار النقدي، ويتمثل العنصر الثاني في مدى قدرته على تخصيص الأموال القابلة للإقراض وفق أفضل الصيغ الممكنة[1] . كما أن وجود مناخ تنافسي يوفر درجة أقل من التدخل الحكومي المباشر والتركز السوقي، ويسمح بدخول البنوك الأجنبية، أما القيود الحكومية على الجهاز المصرفي (كالحدود القصوى لأسعار الفائدة والمستويات المرتفعة للإحتياطي الإلزامي و إرتفاع الضرائب التضخمية، برامج الإئتمان الموجه والعقود التواطئية بين المؤسسات العامة والبنوك) تؤدي إلى كبح التطور المالي، لذا كانت المنظوم ة المصرفية الحديثة كفيلة بإعطاء مصداقية للمستثمرين المحليين والأجانب، وذلك بسرعة تنفيذها للعمليات وإحترافيتها في المعاملات.

مع الإستقلال بذلت السلطات الجزائرية ، كل ما في وسعها لإسترجاع كامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية، فباشرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963 والدينار الجزائري سنة 1964. ثم بدأت الأمور تتغير بتأميم البنوك الأجنبية سنة 1967 وبظهور مكانها بنوك تجارية تملكها الدولة، ظهر البنك الوطني الجزائري ثم القرض الشعبي الجزائري ثم البنك الخارجي الجزائري[2]. وصبت الجزائر كامل إهتمامها لبناء ماخربه الإستعمار وإسترجاع المؤسسات ذات السيادة الوطنية، وفي إطار النهج الإشتراكي الذي تبنته الجزائر آنذاك تم الشروع في عملية التأميم، حيث تم تأميم المؤسسات المصرفية التي كانت قائمة، وقد تولدت عن ذلك ثلاثة بنوك هي: البنك الوطني الجزائري القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري. وبعد سنوات من التسيير الإداري المخطط الاقتصاد (تبعا للنظام الاشتراكي الذي كانت تتبناه الجزائر)، تحتم عليها إدخال التغيير على المنظومة المصرفية نفسها من حيث هو أولوية أخرى لكي تجعل من هذا القطاع أداة فعالة لجمع الادخار وتخصيص الموارد على أسس موضوعية وشفافة ينبغي أن تكون على انسجام مع ما هو منشود من غايات التنمية الاقتصادية ولمقاصدها، لذا عملت على تطوير جهازها المصرفي لكونه أحد أهم المؤشرات الدالة على قدرة تنافسية اقتصادها، ومن بين أهم الإجراءات التي قامت بها:

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك :دراسة في طرق إستخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2005 ، ص 175.

[2] رحيم حسين، **الإقتصاد المصرفي :مفاهيم -تحاليل- تقنيات**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2008، ص 297.

– إصدار القانون رقم: 86–12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض. وقد جاء هذا القانون لتنظيم عمل البنوك في الجزائر، وتحديد صلاحيات البنك المركزي، ولكن بقيت الدولة محتكرة لهذا القطاع، وبقيت البنوك تخضع للتسيير الإداري المخطط الذي ينفذ برامج الحكومة التنموية فقط بعيدا عن أي احترافية، أو مسايرا لقواعد التجارة.

– إصدار القانون رقم: 88–06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم: 86–12 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض. وقد جاء هذا القانون تهدف إعادة تنظيم نشاط المنظومة المصرفية في الجزائر وإعطائها الاستقلالية في التسيير المادي والمالي ورفع السلطة الإدارية للدولة عليها، مما يتركها تلعب دورها التجاري والاقتصادي بكل حرية وحسب قواعد السوق، على أن تبقى خاضعة لرقابة البنك المركزي فقط، وقد نصت المادة الثانية صراحة على ذلك بـ: "تعدل المادة 15 من القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض وتحرر كما يلي: البنك المركزي ومؤسسات القرض، مؤسسات عمومية اقتصادية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بمقتضى وظيفتها الاعتيادية، بالعمليات المصرفية[1]" وهي خطوة هامة قامت بها الحكومة الجزائرية في تحرير هذا القطاع من السلطة الإدارية لتركه يتماشى مع قواعد السوق، حيث لا يخضع إلا لمعيار الربح والخسارة، وبالتالي يصبح هدف وجودها هو البحث عن العائد والمردودية وليس خدمة وتمويل برامج الحكومة.

القانون رقم:90–10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض. يعتبر هذا القانون ثورة حقيقية في تنظيم النظام المصرفي الجزائري فرضته التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر. وقد صدر هذا القانون بعد التعديل الدستوري لسنة 1989، كما تم في هذا القانون ولأول مرة فتح مجال الاستثمار أمام المستثمرين الأجانب وذلك لأول مرة منذ استقلال الجزائر، وقد نصت المادة 130 من هذا القانون صراحة على ذلك" يمكن أن يرخص المجلس بفتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وهذا الترخيص يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل[2]".

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 35، الصادر بتاريخ 27أوت 1986، الباب الثالث :الترخيص والإعتماد، المادة 2.

[2] الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، الباب الثالث، الترخيص و الإعتماد، المادة 20.

كما تم فيه كذلك فتح المجال أمام الخواص وذلك بنص المادة 129 من القانون نفسه يرخص المجلس بتأسيس كل بنك وكل مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري. وهو ما فتح المجال أمام الخواص والمستثمرين الأجانب بفتح العديد من البنوك دعمت النظام القائم وأعطت قوة تنافسية كبيرة للاقتصاد الجزائري.

وكان من بين أهم أهداف قانون القرض والنقد التالي[1]:

- وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- إعادة تقييم العملة بما تخدم الاقتصاد الوطني؛
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة وأجنبية؛
- إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة).

2) إصلاح قطاع التأمين:

أصبح التأمين قطاع مهم في الاقتصاد الوطني إذ يوفر الأمان الاقتصادي للمؤسسات والأفراد، فهو يوفر البيئة الملائمة لازدياد حركة التجارة والصناعة، وتنامي رؤوس الأموال، وتزايد عدد الشركات والمؤسسات الإنتاجية.

أما بالنسبة للجزائر فقد كان نظام التأمين السائد ولسنوات طويلة محتكرا من طرف الدولة وقد مر قطاع التأمين في الجزائر بالمراحل التالية:

أ- الفترة: 1963-1966: بعد استقلال الجزائر ورثت عن الإدارة الفرنسية المؤسسات القائمة في تسيير شؤون الدولة ومن بينها قطاع التأمينات، حيث ظل هذا القطاع تحت هيمنة شركات فرنسية مثله مثل العديد من القطاعات الأخرى، لكون الدولة الجزائرية كانت منشغلة في معالجة مآسي الخراب الذي تركه الاستعمار الفرنسي، مثل التكفل بيتامى وأرامل هذه الحرب، وبناء البنية التحتية للبلاد، ولكن هذا لم يمنعها من القيام ببعض الإجراءات المحتشمة منها:

- إصدار القانون رقم: 63-201 المؤرخ في: 08 جوان 1963 المتعلق بفرض التزامات وضمانات عن شركات التأمين العاملة بالجزائر وإخضاعها إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية، مع وضع كفالة مسبقة.

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص - ص 188 - 189.

– إصدار القانون رقم: 63-197 الذي يقضي بفرض رقابة الدولة الجزائرية على شركات التأمين العاملة بالجزائر، وهو كان محاولة البدء في بسط رقابة الدولة على قطاع التأمين في الجزائر وذلك رغبة منها للحد من احتكار الشركات الفرنسية له، من خلال مراقبة نشاطاتها عن طريق منح الاعتماد، وإنشاء مؤسسات موازية لها تقاسمها سوق هذا القطاع[1].

– بدء مراقبة عمل الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر.

ب– الفترة: 1966–1995: عرفت هذه الفترة بسط الدولة الجزائرية سلطتها على قطاع التأمين واحتكاره وذلك في مختلف الأنواع والاختصاصات من خلال القوانين والمراسيم التالية:

– الأمر 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1966 ، والمتضمن إسناد احتكار الدولة لعمليات التأمين، وقد نصت المادة الأولى منه على " تحتفظ الدولة باستغلال جميع عمليات التأمين، وبناء عليه، فإن مؤسسات التأمين التابعة للدولة تكون من الآن فصاعدا مؤهلة دون غيرها لمزاولة العمليات المذكورة[2]".

– القانون رقم 80-07 والمؤرخ في 09 أوت 1980 المتعلق بالتأمينات، وقد نصت المادة الأولى منه على تمارس شركات تأمين الدولة احتكار الدولة لعمليات التأمين.

– القانون رقم 11-83 سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية والمعدل سنة 1996.

– القانون رقم 12-83 سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد والمعدل سنة 1996.

– القانون رقم 13-83 سنة 1983 والمتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية والمعدل سنة 1996.

ج– الفترة: 1995–2009: عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تحولات اقتصادية كبيرة، منها تخليها عن التسيير المخطط للاقتصاد واتجاهها نحو اقتصاد السوق، تخللتها تغيرات في جميع القطاعات ومن بين هذه القطاعات قطاع التأمين التي أدخلت عليه تغييرات كثيرة من خلال:

– الأمر رقم: 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995 والمتعلق بإلغاء احتكار الدولة لقطاع التأمين.

وقد نص صراحة في الباب الخامس من الأحكام الختامية، المادة 278 ، بإلغاء احتكار الدولة لهذا القطاع.

وقد كان هذا الأمر "في جوهر أحكامه مرتبط بجملة الأحكام الجزائرية الصادرة من قبل في مجال التأمين سيما قانون 1980 والأحكام الواردة في القانون المدني، ولأول مرة يفتح المجال، من خلال هذا الأمر للشركات الخاصة الوطنية والأجنبية لممارسة عمليات التأمين بالجزائر".

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد رقم 39 ، سنة : 1963 .

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 43 ، الصادرة بتاريخ: 31 ماي1966 .

– المرسوم التنفيذي رقم: 90-06 الصادر في 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمين الصادرات.

– إنشاء الوكالة الوطنية لضمان وتأمين الصادرات.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون الصادر مطلع 1995، شكل محطة أساسية في قطاع التأمين الجزائري، إذ أنه وضع حدا لاحتكار الدولة للنشاط التأميني وعمليات إعادة التأمين و فتح السوق للمنافسة و ذلك من خلال[1]:

– فتح باب الترخيص لشركات جديدة بعد تحديد مواصفات التأسيس و الحد الأدنى لرأس المال.

– فتح الباب لدخول وسطاء جدد.

– تأسيس المجلس الوطني للتأمين.

كل هذه الإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية من شأنها إعطاء الفعالية لقطاع التأمين، ليواكب التحولات الاقتصادية العميقة التي قامت بها الجزائر بغية الاندماج في الاقتصاد الدولي، وبالتالي مساهمته في الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: الاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن رغبة الجزائر في دخولها للتكتلات الاقتصادية الإقليمية والجهوية والدولية، من أجل تحقيق إما تكاملات اقتصادية أو فتح آفاق جديدة لمنتجاتها في الأسواق الدولية، أو رغبة منها في إدماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي والمشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية، جعلها تسعى للعمل من أجل الوصول إلى اقتصاد تنافسي يؤهلها للمشاركة في الاقتصاد العالمي وبالتالي إيجاد مكانة لها بين الدول، مما يساعدها في الانضمام إلى المنظمات والمؤسسات الدولية. ومن بينها:

1) المنظمة العالمية للتجارة:

ومن المبادئ التي قامت عليها المنظمة العالمية للتجارة هي: مبدأ عدم التمييز، مبدأ الشفافية، مبدأ المفاوضات التجارية، مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية، مبدأ التبادلية[2].

أما بالنسبة لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة فقد كان أول طلب تقدمت به للإنضمام إلى المنظمة في تاريخ 3 جوان 1987 ، لكن هذا الطلب لم يتم الرد عليه من طرف المنظمة إلا في تاريخ 1997، حيث بدأت

[1] قويدري محمد، وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 136 .

[2] سمير اللقماني، **منظمة التجارة العالمية :آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية**، مطابع الدستور التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، 2003، ص 20.

أولى المفاوضات الرسمية بين الجزائر والمنظمة وذلك بتاريخ 22 أفريل 1998، ولحد الآن مازالت الجزائر في مفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة للإنضمام إليها.

2) الإتحاد المغاربي:

إتحاد المغرب العربي ، هو إتحاد يجمع دول المغرب العربي، تأسس بتاريخ 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية ويتألف من خمس دول هي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا. حيث إجتمع بهـذا التاريخ رؤساء وملوك وقادة هذه الدول ووقعوا على معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، الذي فرضت وجوده التحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها دول الإتحاد، ومن بينها بروز العديد من التكتلات الجهوية والإقليمية والدولية، مما لزم على دول الإتحاد مواجهتها متحدين. ومن بين أهدافه: فتح الحدود بين دول الإتحاد للسماح بتنقل الأفـراد والسلع بدون أي قيد، التنسيق الأمني لمواجهة الأخطار المحدقة بدول الإتحـاد، تمتين أواصر الأخوة والمحبة بين دول الإتحاد، تحقيق التقدم والرفاهية لشعوب دول الإتحاد، نهج سياسة مشتركة في مختلف الميـادين والتنسيق الأمني بينهم. كما يهدف إتحاد المغرب العربي إلى[1]:

– تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء لمواجهة بقية التكتلات الجهوية والإقليمية والدولية مجتمعين وبصوت واحد وبسياسة واحدة وذلك عن طريق التنسيق الدبلوماسي.

– القيام بإنشاء مشروعات مشتركة بين دول الإتحاد لتحقيق التنمية الاقتصاديـة فيهـا، وإقـامة منطقة تجـارة حـرة، وسوق مغاربية مشتركة، وتشجيع الاستثمارات البينية بين دول الإتحاد، ذلك لتحقيق الرفاهية لشعوب دول الإتحاد.

– تشجيع التعاون الثقافي بين دول الإتحاد، وذلك عن طريق تشجيع التعليم والتكوين، والحفاظ على هوية الشعوب المغاربية العربية الإسلامية.

3) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي تحالف اقتصادي أقيم بين الدول العربية تهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري (استيراد– تصدير)، وتخفيض الرسوم الجمركية، وقد أعلن عن ميلاد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين المنعقدة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ1997/02/19 على أن تكون منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

[1] سمير اللقماني، مرجع سبق ذكره، ص 23.

عملية خلال عشر سنوات وذلك إبتداءا من تاريخ1998/01/01 ، أي "بدأ تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع 1998، الذي تحدد تنفيذه بفترة عشر سنوات من خلال التحرير التدريجي للرسوم الجمركية بتخفيضها لنسبة 10 % على السلع المصنعة محليا حتى إلى الإعفاء التام عند نهاية المدة المحددة[1]"، وقد وقعت الاتفاقية من طرف 17 دولة عربية، وكان من بين أهدافها:

- المحافظة على المصالح الاقتصادية للدول العربية؛
- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية مع العالم الخارجي؛
- الوصول إلى تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية؛
- تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بما يعزز مسيرة العمل الاقتصادي العربي؛
- إنشاء سوق عربية مشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمي؛
- تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات ذات المنشأ العربي.

وقد وصلت الإتفاقية حسب البرنامج المسطر لها، إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع في2005/01/01 من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضريبية ذات الأثر المماثل بين جميع الدول الأعضاء، والجزائر لم تكن من بين الدول السبعة عشر التي وقعت على إتفاقية الإنشاء، وقد قامت بالمصادقة على هذه الاتفاقية سنة 2004 ، وتم إرسال ملف الانضمام في ديسمبر 2008، و انضمت الجزائر رسميا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الفاتح جانفي من سنة 2009.

4) إتفاق الشراكة الأورومتوسطية:

بدأت دول الإتحاد الأوروبي عام 1995 مشروعا تكامليا كبيرا و طموحا انطلق من مدينة برشلونة الإسبانية هدفه تحقيق شراكة سياسية واقتصادية وثقافية مع الدول الواقعة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. وتشكل الشراكة الأورومتوسطية المسماة أيضا "عملية برشلونة" والتي تأسست عام 1995، أكثر مساعي الإتحاد الأوروبي أهمية حتى الآن للتقارب مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد تم توقيع إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر رسميا في أفريل 2002، وفيما يتعلق بعنصر التجارة الحرة في الإتفاقية تعهدت الجزائر بإلغاء الضرائب عن وارداتها من السلع المصنعة في دول الإتحاد الأوروبي بالتدريج، في خلال 12

[1] لرقام جميلة،" **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :الطريق إلى النجاح"**، مجلة جديد الاقتصاد، ملحقة دالي إبراهيم للعلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 02 ، ديسمبر 2009، ص 231 .

سنة، وتعهدت الجزائر أيضا بخفض التعريفة الجمركية عن المنتجات الزراعية الواردة من دول الإتحاد الأوروبي وتضمنت الإتفاقية عناصر أخرى مثل التعاون الاقتصادي وتحويلات رأس المال، وتأسيس الشركات، والتعاون الاجتماعي و الثقافي[1].

وقد كانت هذه الإتفاقية قد أبرمت مع الإتحاد الأوروبي والجزائر بمدينة فالنسيا الإسبانية بتاريخ 22 أفريل2002، مع أربعة عشر دولة من دول الإتحاد، ولم تصبح هذه الإتفاقية سارية المفعول إلا بعد توقيع هولندا عليها وهي العضو الخامس عشر، وقد دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005. وتم كل هذا بعد جولات عديدة من المفاوضات الشاقة والمضنية بين خبراء جزائريين وخبراء الإتحاد الأوروبي التي شملت النقاط التالية: الحوار السياسي، تسويق الخدمات، التعاون الاقتصادي، الشراكة الاجتماعية والثقافية، الشراكة في مجال العدالة والشؤون الداخلية. أدت في النهاية إلى انضمام الجزائر إلى نادي الدول الموقعة على إتفاقيات مع مجموعة دول الإتحاد الأوروبي.

[1] غالمي زهيرة، **" انعكاسات الدفع المسبق للديون الخارجية على الاقتصاد الجزائري"**، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص: مالية ومحاسبة غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008/2007، ص 173.

خلاصة الفصل

أصبحت التنافسية أحد المعايير الهامة التي تحدد متانة وتنافسية اقتصاديات الدول، إذ أن التحولات الجديدة التي تتسم بها اقتصاديات العالم من عولمة للاقتصاد، تحرير التجارة الخارجية، إنحصار القيود الجمركية، فتحت الأسواق الدولية على بعضها البعض، و فرضت على الدول تغيير سياساتها الاقتصادية، وتأهيل قطاعاتها عن طريق تحديث نظمها وتشريعاتها الداخلية، وتوفير المناخ المناسب لخلق بيئة تنافسية تمكن مؤسساتها من تحقيق ميزة تنافسية تؤدي بها إلى الوصول إلى منتجات ذات جودة عالية وأسعار تنافسية، يسمح لها بإكتساح الأسواق الدولية وكسب حصص هامة فيها، وبالتالي التموقع والانتشار، الذي يؤدي إلى الرفع من القدرات التصديرية للبلد وبالتالي تحقيق الفائض في الميزان التجاري الذي يؤدي إلى التوازن في ميزان المدفوعات، وزيادة الدخل الفردي للأفراد الذي ينعكس على الرفاهية الاقتصادية للبلد. أما على المستوى الداخلي فهي أداة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية لمواكبة التغيرات العالمية والتكيف مع البيئة التنافسية الجديدة، ذلك بتعزيز قدراتها التنافسية عن طريق تدريب وتأهيل العامل البشري إضافة إلى إدخال التكنولوجيا الدقيقة في الإنتاج، وتحسين طرق التسويق الدولي حتى تستطيع هذه المؤسسات التموقع في السوق الدولية أمام المنافسين بواسطة منتوج ذو جودة عالية وأسعار أقل.

الفصل الثالث

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري

تمهيد

شهد العالم في السنوات الأخيرة تغيرات هامة على كامل المستويات خاصة في الجانب الاقتصادي، بفعل تداعيات العولمة و إندثار المعسكر الإشتراكي وتراجع أفكاره مقابل الفكر الرأسمالي، الذي أدى إلى ظهور التكتلات الجهوية والإقليمية والدولية، فألغيت الحدود، وعدلت القوانين، وأنشأت المنظمات الدولية بما يخدم النظام الإقتصادي العالمي، فبعد تراجع الإستعمار التقليدي، أصبح لزاما على الدول المتقدمة إبتكار بديل عنه تجسد فعلا بما يسمى الشركات المتعددة الجنسية، التي أصبحت وسيلة للهيمنة على أغلب الأسواق الدولية من خلال السيطرة على منابع المواد الأولية، وعلى تصنيع المنتجات، لأنها تملك التكنولوجيا والكفاءة التسييرية التي تمنح منتجاتها ميزة تنافسية، هذا كله فتح مصادر جديدة للتمويل الدولي لاقتصاديات الدول النامية، نتج عنه العديد من الحوافز والضمانات التي تسابقت الدول المضيفة لتقديمها إلى المستثمرين الأجانب، بغية جذب رأس المال الدولي وتحفيزه على التوطن والإستقرار، بإعتباره وسيلة تمويل دولية فعالة بديلة عن المديونية.

والجزائر ليست بمعزل عن العالم، لذا بادرت بإتخاذ العديد من الإجراءات والقيام بسن العديد من التشريعات والقوانين، بهدف توفير البيئة الملائمة لجذب هذه الاستثمارات والإستفادة منها عن طريق كسب خبرات، ومصادر تمويل والرفع من الكفاءة الإنتاجية، بغية تأهيل مؤسساتها للوصول إلى منتجات تنافسية تغزو بها الأسواق الدولية وتحسن بها القدرة التصديرية للبلاد، فقامت بتقديم العديد من الضمانات، بالإضافة إلى إنشاء هيئات ووكالات تسهر على تطبيق هذه القوانين والتشريعات ودعمتها بالعديد من المعاهدات والإتفاقيات الجهوية، الإقليمية والدولية، ذلك كله بهدف الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري.

وفي هذا الصدد سوف نبين في هذا الفصل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتنافسية الاقتصاد الجزائري، ومدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول :مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

منذ تبني السلطات العمومية سياسة اقتصاد السوق، أُتخذت العديد من القرارات الجدية تمثلت في إصدار قوانين محفزة ومشجعة للاستثمارات الأجنبية، كان أهمها قانون النقد والقرض، وإنشاء هيئات و وكالات متخصصة للتقليل من الإجراءات البيروقراطية لتسهيل العمل للمستثمرين، كما رافقتها العديد من الإصلاحات الاقتصادية، بهدف توفير التمويل اللازم للوصول إلى تنمية اقتصادية.

المطلب الأول :الإطار المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

مرت القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر بمراحل عديدة، اختلفت باختلاف التوجهات الاقتصادية هدفها كله تنظيم العملية الاستثمارية في الجزائر، سنوجزها حسب التسلسل الزمني لصدورها.

1) قانون الاستثمار لسنة 1963:

صدر بتاريخ 26 جويلية 1963 ، أول قانون بخصوص الاستثمار في الجزائر تحت رقم 63 /227 و كان هدفه تشجيع الاستثمار في الجزائر، من بين أهم ما جاء فيه أن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات اقتصاد مختلط بمشاركة الرأسمال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد إشتراكي خاصة في القطاعات ذوي النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني[1]. و قد حمل معه هذا القانون رغبة الحكومة الجزائرية آنذاك في بقاء الشركات المتعددة الجنسية تعمل كما هي، لكي تحافظ على حركة النشاط الاقتصادي في البلاد على نفس الوتيرة السابقة للاستقلال هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالجزائر خرجت من حرب طويلة باقتصاد حرب وخزينة فارغة، لذا كانت مضطرة للبحث عن سبل تمويل سريعة، وخبرات وكفاءات تسييرية وتكنولوجيا إنتاج حديثة، كلها معطيات أخذتها بعين الإعتبار في التشريع لقوانين الاستثمار.

لقد جاء هذا القانون ليجسد مجموعة من الإمتيازات لصالح المستثمر الأجنبي نلخصها في التالي[2]:

[1] عمورة جمال لمجيد،**" دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية :فرع تحليل إقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص362.

[2] بن عزوز محمد،**" الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وآفاقها"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010ص 99.

– ضمان استقرار النظـام الضريبي لمدة 15 سنة، بالنسبة للشركات المتعـاقدة التـي لا يقل استثمـارها عن خمسة ملايين دينار جزائري ؛

– تخفيضات جبائية على المواد المستوردة من الخارج، شريطة أن يكون إتفاق مسبق بين المستثمر والدولة.

كما إحتوى هذا القانون أيضا على مجموعة من الإمتيازات والحوافز قدمت للمستثمرين بغية تحفيزهم على الاستثمار والاستقرار في الجزائر نوجزها كما يلي[1]:

– يستفيد المستثمرون من الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاستثماري سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين ؛

– حرية التنقل والإقامة بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛

– المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

غير أن هذا القانون لم يحقق أهدافه، وذلك لعدة إعتبارات نوجزها فيما يلي:

– عدم تجانس الخيار السياسي المتبع آنذاك مع الواقع الاقتصادي ؛

– الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة المفسرة بوجود إرادة هشة وإطارات غير مؤهلة، ونقص في الهياكل القاعدية،...وغيرها.

2) قانون الاستثمار لسنة 1966:

بعد فشل القانون63-277 الخاص بالاستثمار لاعتبارات عديدة ذكرناها سابقا، فكرت السلطات الجزائرية في تحديث هذا القانون وتدارك النقائص التي ميزته وتحيينه مع الواقع، فجاء القانون رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/15 ، ليحل محله، إذا فإن: " هذا القانون يحدد الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهو يستهدف سد الثغرات التي تشوب القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26يوليو 1963، بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا الرأسمال وبتحديد الضمانات والمنافع الممنوحة للرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا[2] ". وعليه فإن هذا القانون قد إعترف للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الجزائريين أو الأجانب، بإمكانية الاستثمار في القطاعين الصناعي والسياحي ، وكان هدف السلطات من وراء ذلك مضاعفة الطاقات الإنتاجية للبلاد.

[1] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 53 ، الصادر بتاريخ 20 أوت 1963، القانون رقم 63-277.
[2] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 80 ، الصادر بتاريخ 17 سبتمبر1966، القانون رقم 66-284.

قد جاء هذا القانون مرتكزا على المبادئ التالية[1]:

– إعطاء الحق للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب في بناء الاقتصاد الوطني ولكن في ظل الاختيارات والتوجهات السياسية للبلد ؛

– تحديد مجالات الاستثمارات في القطاعات الصناعية والسياحية؛

جاء هذا القانون بجملة من الإمتيازات والضمانات للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب نذكر منها:

– تقديم تسهيلات الحصول على قروض مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية ؛

– الإعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل المتعلقة بالملكية العقارية، بالإضافة إلى الإعفاء الكلي الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر.

إن قانون الاستثمار لسنة 1966، لم يتجاوب مع مخططات التنمية المرسومة من طرف السلطات العمومية الجزائرية وقتها إذا نظرنا إلى الظروف والنظام الاقتصادي التي تتبناه الجزائر آنذاك.

3) قانون الاستثمار لسنة1982:

رغم التعديلات والتحفيزات التي جاء بها قانون 66-284، إلا أن انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر بقيت تراوح مكانها، وهذا راجع للنمط الذي كانت الدولة تسير به القطاع الاقتصادي في البلاد، إلا أن السلطات العمومية بادرت بإعادة النظر في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني، وطرق تسييره، وذلك بالإنتقال من مرحلة النظام المركزي إلى النظام اللامركزي في التسيير، والتفتح أكثر على رأس المال الأجنبي و المحلي الراغب في الاستثمار، لذا جاء القانون(*) رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، ومن أهم الأهداف التي حددها هذا القانون نذكر ما يلي[2]:

– الرفع من طاقة الإنتاج الوطني وإنشاء مناصب شغل جديدة والزيادة في الدخل الوطني وذلك بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة ؛

---

[1] فارس فوضيل،**" الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حالة الجزائر"**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2009 ص 126

[2] عبد الرحمان تومي،**" واقع وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، مجلة دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد8، جويلية2006 ص 109.

(*) القانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية، السنة التاسعة عشر، العدد34، الصادرة بتاريخ 1982/08/24.

– العمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص، وإعطاء هذا الأخير مساحة أكثر لدفع عجلة النمو الاقتصادي ؛

–تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي، والوصول بالتنمية إلى المناطق المحرومة ؛ كما تم في هذا القانون تقديم المزيد من التحفيزات للمستثمرين الخواص خاصة الذين يرغبون في الاستثمار في المناطق المحرومة، إلا أن تطبيق هذا القانون على أرض الواقع وجد صعوبة كبيرة بفعل البيروقراطية المتفشية في دواليب الإدارة الجزائرية، والذهنية ذات التوجه الإشتراكي التي تسير الاقتصاد الوطني، إضافة إلى ضعف المنظومة المصرفية والمالية.

4) قانون الاستثمار لسنة 1986:

بعد الهزة الاقتصادية العنيفة التي عرفتها الجزائر بفعل التراجع الرهيب لأسعار البترول سنة 1982 ، وهبوب رياح التغيير السياسي على العالم بفعل ما عرف "بالبرسترويكا (*)"، فكرت السلطات العمومية من جديد في تعديل قانون الاستثمار الذي فرضته المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية، فجاء:

4–1) القانون رقم86–13 المؤرخ في 19 أوت 1986 المعدل والمتمم للقانون 82–13 المؤرخ في 28 أوت 1982 و المتعلق بتأسيس الشركة المختلطة وسيرها: يتكون من 28 مادة منها فقط مادة معدلة للقانون 82–13، خصصت هذه التعديلات لتوجيه الاستثمارات الأجنبية و المحلية لخدمة مخططات التنمية، ونصت المادة 3 مكرر صراحة على ما يلي: "يندرج إنشاء الشركات المختلطة في الإقتصاد في إطار المخطط الوطني للتنمية ويخضع لأهداف المردودية الإقتصادية والمالية[1]". لكن هذا القانون مثل سابقيه وجد صعوبات كبيرة أثناء تطبيقه نذكر منها:

– لعدم تمكن هذه القوانين من محاربة ظاهرة الإكتناز ومراقبة تهريب رؤوس الأموال ؛

– ظهور صعوبات في عمليات تحويل الفوائد ورؤوس أموال الشريك الأجنبي ؛

– عدم مقدرة هذه القوانين جلب رؤوس الأموال الأجنبية المرجوة فيما عدا قطاع المحروقات.

4–2) القانون 86–14 المؤرخ في 19 أوت 1986 يتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات ونقلها بالأنابيب: حيث ولأول مرة جاء هذا القانون بـــ:

[1] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم35 ،الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986ن القانون رقم 86-13.

(*) هي إعادة الهيكلة أو الإصلاح أو هما معا، وقد جاء في كتاب ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، الصادر عن ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة2001، ص 87 ، أنها" :سياسة تهدف إلى التعجيل بالتقدم الإجتماعي والإقتصادي للإتحاد السوفيتي وإشاعة التجديد في جميع نواحي الحياة".

السماح للمستثمر الأجنبي بأن يقوم بممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات وإستغلالها ؛
السماح للمستثمرين الأجانب بالدخول في شراكة مع شركة سوناطراك، على أن تكون النسبة الغالبة لشركة سوناطراك (51 %) ، وذلك في أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات.
و من الملاحظ أنه بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون والمتميزة عن باقي مختلف القوانين السابقة في مجال المحروقات، إلا أن الاستثمار الأجنبي في مجال المحروقات ظل بعيدا عن الطموحات، حيث أن عدد العقود المبرمة بين مؤسسة سوناطراك في إطار شراكة مع المتعاملين الأجانب بين 1986-1991 لم تتعد 15 عقدا من بينها 13 عقد تنقيب وعقدين للبحث[1].

5) قانون الاستثمار لسنة 1993:

إن تبني الجزائر سياسة إقتصاد السوق، و رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والدخول في شراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، وفتح الباب أكثر أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، كل هذه العوامل أوجبت على الدولة إعادة النظر في أطرها القانونية وتجسد ذلك بالفعل من خلال الإجراءات التي تضمنها قانون النقد والقرض، وكذا المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05، المتعلق بترقية الاستثمارات[2]. وعليه فإن جملة الحوافز والضمانات والتسهيلات التي قدمت من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف نتطرق لها في التالي:

5-1) قانون النقد والقرض:

يعتبر قانون النقد والقرض خطوة نحو التشريع لفتح السوق أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات خارج المحروقات، وأهم ما جاء به هذا القانون ما يلي:

- يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلطا، فهو بذلك ألغى شرط الأغلبية النسبية لرأس المال والتي تتمثل في ضرورة إمتلاك نسبة 51% من رأس المال للقطاع العمومي ونسبة 49% للمستثمر الأجنبي، كما ألغى أيضا مشاركة الرأسمال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط، فقد أكدت نصوصه على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم ؛
- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية ؛

[1] عمورة جمال لمجيد، مرجع سبق ذكره، ص 366 .
[2] نفس المرجع السابق ، ص 371 .

– السماح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين، حيث نصت المادتين 84و85 من الأمر رقم 03-11، أنه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل.

2-5) قانون الاستثمار 93-12:

صدر القانون رقم: 93-12 بتاريخ 5أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، مكملا للقانون الصادر سنة 1991، وما يميز هذا القانون أنه جاء بقوانين أكثر تنظيما للاستثمارات، تماشت مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة، وأهم ما جاء به ما يلي[1]:

– يحدد هذا المرسوم النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها؛

– يتم إنجاز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشيع والتنظيم المعمول بهما، وتكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة، وتسمى حسب المرسوم رقم 93-12، بوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، ثم تغيير إسم الوكالة ليصبح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المطلب الثاني :الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار.

1) المجلس الوطني للاستثمار(CNI): هو هيئة حكومية أنشأت من طرف السلطات العمومية من أجل السهر على ترقية وتطوير الاستثمار، وفك الضغط عن الهيئات الأخرى وتسهيل العمل بالنسبة للمستثمرين الأجانب، ومحاولة التقليل من البيروقراطية. أسس هذا المجلس من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار إعتمادا على الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث يتولى الوزير المكلف بترقية الاستثمار الأمانة العامة للمجلس، وهو موضوع تحت سلطة رئيس الحكومة.

يقوم المجلس الوطني للاستثمار بالمهام التالية:

– إقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها؛

– إقتراح إجراءات تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة؛

– الفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات؛

– يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه؛

– يقوم بتحديد المبلغ المتوقع للمخصصات الموازنية الموجهة لصندوق دعم الاستثمارات.

[1] عمورة جمال لمجيد، مرجع سبق ذكره ص 273.

2) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): لمرافقة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، ومواكبة عملية الاستثمار، وتقليلا للبيروقراطية وتذليلا لكل العقبات وتدعيما للهيئات القائمة من قبل وتخفيف الضغط عليها، وإضفاء مزيد من الشفافية على عمل مؤسسات الدولـة قامت السلطات العمومية بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات (Agence Nationale de Développement de L'Investissement) ووضعت تحت رقابة وتوجيه الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تقوم بممارسة مهامها في 7 مجالات بارزة هي[1]:

– **إعلام**: إستقبال و إعلام المستثمرين.

– **تسهيل**: التعرف إلى القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمارات، و اقتراح معايير تنظيمية من أجل معالجة هاته القواعد المعيقة.

– **ترقية الاستثمار**: ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، و تحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج.

– **إرشاد**: تقديم النصح و مواكبة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى خلال تحقيقهم لمشاريعهم.

– **مساهمة تسيير العقار الاقتصادي**: إعلام المستثمرين بوجود الأوعية العقارية و ضمان تسيير محفظة العقارات.

– **تسيير المزايا**: التأكد من أهلية الإنتخاب للمزايا المتعلقة بالاستثمار المعلن عنها، المساهمة في تعريف المشاريع التي تمثل فائدة إستثنائية للاقتصاد الوطني و المساهمة في مناقشة المزايا القابلة للتمييز في هذه المشاريع.

– **متابعة**: ضمان خدمة الملاحظة، الإحصاء و السماع المحمول على الحكومة لتقدم المشاريع المسجلة بواسطة إعادة الإنتشار المؤسساتي المدرج في أكتوبر 2006.

3) الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF): تكملة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثماري وتحديدا لصلاحيات كل هيئة، بالإضافة إلى تبديد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين والذي يعتبر حجر الأساس في قيام الاستثمارات، قامت السلطات العمومية بتأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière)، ومن مهامه ما يلي:

– **التسيير، الترقية، الوساطة والتنظيم العقاري**: تلك هي المهام الممارسة تحت عنوان ترقية الاستثمار.

– **الوساطة العقارية**: تسير عن طريق العهدة و لحساب المالك مهما يكن النظام الأساسي القانوني للممتلكات.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة الصناعة وترقية الاستثمار ، على الموقع الشبكي :
http://www.mipi.dz/ar/index_ar.php?page=invest&titre=andi2 تصفح يوم 2015/03/23

– ملاحظة و إعلام: الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري تعلم السلطة القرارية المحلية المعنية بكل معلومة متعلقة بالعرض والطلب العقاري وغير المنقولات، إتجاهات السوق العقاري و آفاقه المستقبلي.

– ضبط السوق العقاري والمنقولات: للمساهمة في إنبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار.

المطلب الثالث: المعاهدات والإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف والثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار.

بهدف الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري، وبعد التشريع لقوانين محفزة ومشجعة لقدوم و إستقرار الاستثمارات الأجنبية بالجزائر، وبعد تأسيس هيئات و وكالات مرافقة لهذه القوانين والتشريعات، قامت السلطات العمومية الجزائرية، وتكملة للجهود السابقة، بالتوقيع على جملة من المعاهدات والإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف نعرضها كالتالي:

1) الإتفاقيات المتعددة الأطراف:

1-1) الإتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي: قامت بلدان إتحاد المغرب العربي، و انطلاقا من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، سيما المادة الثالثة من المعاهدة، ورغبة منها في توثيق العلاقات الاقتصادية بينها، وتكثيف التعاون وضرورة منح رؤوس الأموال والاستثمارات التابعة لكل بلد من بلدان الإتحاد معاملة تفضيلية، و إقتناعا منها على ضرورة تشجيع الاستثمارات وتعزيز التبادل التجاري بين دول الإتحاد، قامت بإبرام إتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين هذه الدول، وتم التوقيع على نص الإتفاقية بالجزائر بتاريخ 23 جويلية 1990، بمرسوم رئاسي رقم 90-420 ، وقد نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة، على[1]: يصادق على الإتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين إتحاد دول المغرب العربي الموقعة في الجزائر بتاريخ أول محرم عام 1411 الموافق ل 23 جويلية سنة 1990 ، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وعليه فإن أهم ما جاءت به هذه الإتفاقية هو[2]:

تشجيع كل بلد من بلدان إتحاد المغرب العربي على حرية تنقل رؤوس الأموال بين هذه الدول واستثمارها

[1] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 06 ، الصادر بتاريخ 6 فيفري 1991 ، المرسوم الرئاسي رقم90 - 420.

[2] عمورة جمال لمجيد، مرجع سبق ذكره، ص - ص 386 - 387.

في كافة المجالات أو الأنشطة الإقتصادية ؛

إلتزام الطرف المتعاقد على توفير الإمكانيات اللازمة لإستثمار رأسمال، وذلك بتقديم تسهيلات لا تختلف عن التسهيلات الممنوحة للمستثمر الوطني ؛

يحق للمستثمر أن يتصرف بحرية في الاستثمار بجميع أشكال التصرف القانونية التي تسمح بها طبيعته، كنقل ملكيته جزئيا أو كليا أو إنقاصه أو زيادته أو تصفيته؛

عدم إخضاع الاستثمار إلى أية قيود غير جمركية على إستيراد معدات المشروع الاستثماري ومستلزمات إنتاجه .

1-2) الإتفاقية العربية الخاصة بإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية: قامت الجزائر في أكتوبر 1995 ، على التوقيع على الإتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وقد نصت المادة (5) الخامسة من الإتفاقية على: "يتمتع المستثمر العربي بحرية القيام بالاستثمار في إقليم أية دولة طرف في المجالات غير الممنوعة على مواطني تلك الدولة وغير المقصورة عليهم وذلك في حدود نسب المشاركة في الملكية المقدرة في قانون الدولة، كما يتمتع بما يلزم لذلك من التسهيلات والضمانات وفق أحكام هذه الإتفاقية[1]" ، وبالتالي أصبحت هذه الإتفاقية ضمانا للعمل العربي المشترك في هذا المجال.

2) الإتفاقيات الثنائية المتعلقة بالاستثمار:

عملت الجزائر وبهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وحماية الاستثمار المحلي من خلال توفير الأسس والأطر التي من شأنها المساعدة على تحفيز وزيادة النشاط الاستثماري، على إبرام العديد من الإتفاقيات الثنائية إيمانا منها بأن العمل الثنائي مكمل للعمل الجماعي. ومن أهم هذه الإتفاقيات نذكر ما يلي:

2-1) الإتفاقية المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجزائر والإتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي: قامت السلطات العمومية الجزائرية بتاريخ 1991/04/24، بالتوقيع على الإتفاق المبرم مع الإتحاد الإقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي، المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، وذلك بمرسوم رئاسي تحت رقم91-345 المؤرخ في 1991/10/05، وقد نصت المادة الثانية صراحة من المرسوم المذكور أعلاه على: "يشجع كل طرف من الأطراف المتعاقدة الاستثمارات على إقليمه من قبل مستثمري الطرف الآخر المتعاقد ويتقبل هذه الاستثمارات وفقا لتشريعاته. ومن بين الإجراءات الأخرى لتشجيع الاستثمارات، يقوم

[1] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 59 ، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 1995 ، المرسوم الرئاسي رقم: 95-306، المادة الخامسة.

كل طرف متعاقد بترخيص إبرام وتنفيذ عقود الإجازة وإتفاقيات المساعدة التجارية والإدارية أو التقنية، على أن تكون لهذه النشاطات علاقة بالاستثمار[1]".

2-2) الإطار القانوني الخاص بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية: قامت الجزائر بالتوقيع على إتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلق بهما، حيث صدرت هذه الإتفاقية بمرسوم رئاسي تحت رقم 94-01 مؤرخ في02/01/1994، وقد نصت المادة الثانية من هذه الإتفاقية على: "يقبل ويشجع، في إطار تشريعاته وأحكام هذا الإتفاق كل من الطرفين المتعاقدين، الاستثمارات التي تتم على إقليمه ومنطقته البحرية من مواطني وشركات الطرف الآخر[2]".

المبحث الثاني: القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري.

أطلقت الجزائر برامج واسعة متعلقة بالخوصصة شملت أغلب وأهم المؤسسات الاقتصادية العمومية، وكل هذا للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني و السماح للمنتجات الوطنية بإختراق الأسواق الدولية.

و سوف نتطرق لكل هذا من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: نظرة على تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

وعليه سنحاول تشريح بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية كالتالي:

1) الموازنة العامة:

من أجل تسيير أمور الدولة والإنفاق العام يجب أن تعتمد الدولة على ميزانية والتي هي عبارة عن: "وثيقة تسجل فيها مداخيل ومصاريف الدولة لسنة مدنية واحدة[3]" ، وتعتمد الموازنة العامة في الجزائر بنسبة كبيرة على الجباية البترولية والتي تضعها الدولة على رأس المداخيل، وقد سعت إلى إيجاد مداخيل أخرى خاصة من الصادرات السلعية الوطنية، وهذا ما نلاحظه من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتقليل من الحواجز الجمركية والحد من الواردات. فخلال سنة 2014 كان تطور مداخيل ونفقات الميزانية قد ترجم بالعجز الموازني والعجز

[1] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 46 ، الصادر بتاريخ 06 أكتوبر1991 . المرسوم الرئاسي رقم91-345، المادة الثانية.

[2] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 01 ، الصادر بتاريخ 02 جانفي 1994 ، المرسوم الرئاسي رقم 94-01، المادة الثانية.

[3] Longatte. J - vanhove. p, **Economie Générale**, Dunod, Paris, 3e édition, 2002, p 90.

لدى الخزينة العمومية مقدرا بالتتالي بـ 3438.0 مليار دينار و 3301.1 مليار دينار بعجز مقارنة بالناتج الداخلي الخام(PIB) الذي سجل على التوالي 18.1 بالمائة و 25.0 بالمائة، وهنا يجب الإشارة إلى أن القيمة المضافة لقطاع المحروقات تم حسابها على متوسط سعر التصدير المقدر في عام 2014 بـ 105 دولار للبرميل. كما أن مستوى عجز الخزينة العمومية إرتفع كما يشار إليه في الجدول التالي إلى 3301.1 مليار دينار. وقد تم تغطيته بالسحب من صندوق ضبط الإيرادات (FRR) ، هذا الصندوق الذي وصلت مداخيله لغاية 14 جويلية ، 2013 لمستوى 7005.1 مليار دينار[1].

والجدول التالي يوضح الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2009 – 2014)

جدول رقم(1): الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2009 – 2014).

		2009	2010	2011	2012	2013	2014
مليار دينار	مداخيل الميزانية	3275.4	3056.7	3473.8	3469.1	3820.0	4218.2
	م.من الجباية البترولية	1927.0	1501.7	1529.4	1519.0	1615.9	1577.7
	نفقات الميزانية	4199.7	4657.6	5930.4	7745.5	6879.8	7656.2
	التسيير	2255.1	2736.2	3637.6	4925.1	4335.6	4714.5
	التجهيز	1944.6	1921.4	1930.4	2820.4	2544.2	2941.7
	رصيد الميزانية	-924.3	-1600.9	-2456.7	-4276.5	-3059.8	-3438.0
	الرصيد الإجمالي للخزينة	-1113.7	-1496.5	-2395.4	-4116.5	-2889.6	-3301.1
%	رصيد الميزانية/PIB	-10.95	-12.42	-16.6	-20.0	-17.9	-18.1
	رصيد الميزانية/PIBHH	-18.8	-26.1	-38.3	-30.6	-25.9	-25.0

Source: Ministère des Finances, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2014, le Budget de L'Etat, 2014, p 30.

من خلال قراءة ميزانية الدولة لسنة 2014، و تتبع سير المداخيل و النفقات نلاحظ أن نفقات الموازنة العامة للدولة كانت أكبر من مداخيلها وهذا من خلال العجز المقدر بـ 3438 مليار دينار. كما أن الخزينة العامة للدولة سجلت أيضا عجزا يقدر بـ 3301 مليار دينار، مما يشير إلا أن العجز المسجل في الموازنة العامة (أي النقص في المداخيل) تم تغطيته بالسحب من الخزينة العمومية من طرف الحكومة، لكون عجز الموازنة سببه

[1] Ministère des Finances, **Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2014,** p -p 8 - 9.

الإنحراف الناتج عن الفرق بين السعر المرجعي لبرميل البترول المعتمد في تقدير الموازنة مع السعر الحقيقي له (سعر التصدير). أما بالنسبة للعجز المسجل في الخزينة العمومية فقد تم تغطيته بالسحب من صندوق ضبط الإيرادات (FRR)، الذي وصل رصيده لغاية 14 جويلية 2013 لمستوى 7005.1 مليار دينار، أي أن عجز الميزانية العامة للدولة المسجل لسنوات متتالية راجع إلى الفرق بين السعر المرجعي والسعر الحقيقي لبرميل البترول ، بإعتبار أنه أثناء إعداد الميزانية الزائد عن السعر المرجعي من مداخيل يصب في صندوق ضبط الإيرادات، وما قل عن هذا السعر يظهر كعجز في الموازنة الذي يمثل مشكلة بالنسبة للدول النامية خاصة البترولية منها، لأنها لا تتبع سوى حلين لتغطية أي عجز في الموازنة العامة، إما السحب مباشرة من صندوق ضبط الإيرادات وما قد ينعكس على الأجيال القادمة، أو الإستدانة مباشرة من العالم الخارجي، والجزائر إعتمدت وما زالت تعتمد كليا على هذين الحلين وإن كانت خففت من الحل الثاني في السنوات الأخيرة.

2) صندوق ضبط الإيرادات (FRR):

صندوق ضبط الإيرادات (صناديق السيادة): هي صناديق تسجل فيها إيرادات الفارق بين السعر الحقيقي لبرميل البترول و السعر المرجعي الذي تبنى عليه موازنة الدولة، ولا يتم السحب منه إلا إذا سجل عجز في الموازنة العامة للدولة، علما أن الموازنة العامة للدولة تبنى على سعر مرجعي يقدر بـ 37 دولار للبرميل بعدما كان 19 دولار للبرميل سابقا.

والجدول التالي يبين حركة الأموال في صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2006-2014:

جدول رقم(2): صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2006-2014)

مليار دينار	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المداخيل:									
-لغاية12/31 بواقي	**0**	**27.9**	**320.8**	**721.6**	**1852.6**	**2931.0**	**3215.5**	**5633.7**	**7005.1**
- فوائض من الجباية البترولية	**623.4**	**448.9**	**265.0**	**1368.8**	**1798.0**	**1738.8**	**1264.1**	**2509.9**	**2023.7**
- تسبيق بنك الجزائر	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الإستخدامات:									
- تسديد المديونية	**170.0**	**156.0**	**156.5**	**247.8**	**618.1**	**314.4**	**66.4**	**0**	**0**
- تسديد تسبيق بنك الجزائر	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**607.9**	**-**	**-**	**-**
-تسديد مسبق للمديونية	**0**	**0**	**57.1**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
- تمويل عجز الخزينة	**-**	**-**	**-**	**-**	**91.5**	**531.9**	**500**	**1138.5**	**1802.5**
-بواقي لغاية:12/31	**27.9**	**320.8**	**721.6**	**1852.6**	**2931.0**	**3215.5**	**5633.7**	**7005.1**	**7226.3**

Source : Ministère des Finances, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour2014, le Budget de L'Etat2014, p36.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان مداخيل الصندوق في سنة 2007 و 2008، سجلت إنخفاض متتالي مقارنة بسنة 2006، حيث قدر هذا الإنخفاض بـ 174.5 و 358.4 مليار دينار، وهذا راجع إلى إنخفاض سعر البرميل من البترول، أما الاستخدامات فقد تراجعت مقارنة بسنة 2006 حيث كان الإنخفاض بـ 14060و 13501مليار دينار على التوالي وهذا ناتج عن تناقص المديونية العمومية من سنة إلى أخرى، وبالتالي تناقص المبالغ الموجهة لتسديدها، مع العلم أن هذه الاستخدامات موجهة لتسديد المديونية فقط، بينما في السنوات 2009،2010،2011،2012،2013، إرتفعت مداخيل صندوق ضبط الإيرادات مقارنة بسنة 2008، حيث سجلت فارق بـ 1103.7، 1532.9، 1473.8، 999.0، 2244.9 مليار دينار على التوالي والسبب الرئيسي في هذا هو إرتفاع سعر البرميل من البترول في السوق العالمية، أما بالنسبة للإستخدامات فقد إنخفضت في سنتي 2007 و 2008 مقارنة بسنة 2006 بـ 14.0 و70.6 مليار دينار على التوالي، وهذا راجع لنفس السبب السابق مع تسديد مسبق للديون سنة 2008 قدر بـ57.1 مليار دينار بينما إرتفعت سنتي 2009 و 2010 مقارنة بنفس السنة السابقة2006 بـ539.5 و1001.3 مليار دينار على التوالي وهذا راجع لتسديد تسبيق بنك الجزائر لمبلغ 607.9 مليار دينار سنة2011 وتمويل عجز

الميزانية الذي قدر سنة 2010 و 2011 بـ 91.5 و 531.9 مليار دينار على التوالي. لكن في سنة 2014 إنخفاض سعر برميل البترول أدى إلى إنخفاض مداخيل الصندوق مقارنة بسنة2013 بـــ 486.1 مليار دينار، صاحبه إنخفاض في إستخدامات الصندوق مقارنة بسنة2012 بـ 66.4 مليار دينار، وهذا راجع إلى تسديد أغلب المديونية العمومية للجزائر وما بقي ديون على عاتق الخواص تضمنها الدولة الجزائرية.

المطلب الثاني: المؤشرات الجزئية لتنافسية الإقتصاد الجزائري.

يستعمل الإقتصاديون في قياس التنافسية الوطنية نوعين من المؤشرات، الأولى مؤشرات جزئية تعتمد على معايير ومتغيرات كمية و نوعية تغطي جوانب التنافسية المتعددة كـ : الإنتاجية، أداء التجارة الخارجية، و سعر الصرف ... الخ، بالإضافة إلى المؤشرات المركبة التي يتم الحصول عليها من خلال تجميع المؤشرات الجزئية[1].

و من أهم المؤشرات المقترحة لقياس التنافسية الوطنية، هي تلك المتعلقة بنمو الدخل الحقيقي للأفراد، إضافة إلى أسعار الصرف وتأثيرها على الصادرات.

1) أداء الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج:

1-1) أداء الناتج المحلي الإجمالي: إذا ألقينا نظرة على أداء الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية مجتمعة بالنسبة لسنة 2013 وبأسعار السوق الجارية، وإذا ما جعلنا سنة 2007 سنة أساس فإننا نلاحظ بأنه قد حقق زيادة في الناتج بحوالي 1.634.610 مليون دولار، مقارنة بزيادة تقدر بحوالي1.534.078مليون دولار في العام 2012، أي بزيادة تقدر بـ 100532مليون دولار وهي زيادة مهمة جدا حققتها الدول العربية وتعد أعلى زيادة نمو بالأسعار الجارية محقق منذ العام 2007 ، وترجع هذا الزيادة المحققة بالنسبة لسنة 2013 بالنسبة إلى الدول العربية إلى النمو المرتفع لقطاعات الإنتاج السلعي خاصة الصناعات الإستخراجية وعلى رأسها البترول، فإرتفاع أسعار برميل البترول في الأسواق العالمية خلال النصف الأول من سنة 2013 إلى أعلى مستوى له، ساهم وبصفة فعالة في زيادة إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع .

والجدول التالي يوضح أكثر تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة ودول المغرب العربي منفردة.

[1] إبراهيم عبد الحفيظي،**" دراسة تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل العولمة الإقتصادية"**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية (تخصص تحليل إقتصادي)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ، 2007-2008، ص 177.

جدول رقم(3): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال الفترة2007-2013

(مليون دولار)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع الدول الدول العربية	1.099.451	1.166.512	1.779.781	2.075.461	2.389.234	2.633.529	2.734.061
الجزائر	85.352	103.071	137.212	161.159	199.302	204.289	225.933
تونس	21.459	32.256	43.433	44.017	45.948	45.242	47.111
ليبيا	34.574	47.635	62.107	73.824	36.688	83.195	64.439
المغرب	36.958	59.524	90.533	90.714	99.274	96.187	105.333
موريتانيا	1.072	1.875	3.031	3.629	4.064	3.914	4.166

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على معطيات التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2013 ، ص334

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر حققت زيادة متصاعدة في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية عبر كافة سنوات الدراسة، وإذا ما جعلنا سنة2007 سنة أساس يكون مقدار الزيادة في الناتج لسنوات 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، مقدرة بـ 17.719، 51.860، 75.807، 113.950، 118.937، 140.581مليون دولار على التوالي (ولمعرفة قيم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية وبالعملة المحلية أنظر الملحق رقم01) ، يرجع هذا للإرتفاع الكبير لأسعار برميل البترول في السوق العالمية ، كذلك يرجع هذا إلى برامج الاستثمار العمومي، حيث بوشر أول برنامج في السداسي الثاني من سنة2006، وتشمل هذه البرامج في الوقت الراهن، مشاريع هامة للهياكل القاعدية، والتي سمحت على الخصوص بتحسين مناخ استثمارات المؤسسات[1].

إنعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي على الإقتصاد الجزائري من خلال إطلاق الدولة لمجموعة من البرامج التي تدعم النمو الإقتصادي مثل :برنامج الدعم الفلاحي، برامج دعم الصناعات التقليدية، برامج إعادة هيكلة بعض الشركات الكبرى، مسح ديون بعض الشركات و المؤسسات المالية، مشاريع بنى تحتية ضخمة كالطريق السيار شرق –غرب، برنامج سكنات عدل، برامج تشغيل الشباب، مما أعطى دعم لحركة النشاط الاقتصادي.

1-2) متوسط نصيب الفرد من الناتج: إرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 7998دولار في عام 2012إلى حوالي8109 دولار في عام 2013 ، مسجلا

[1] محمد لكساسي،" **معالم الإستقرار المالي وتنمية القطاع المصرفي في الجزائر**"، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد8 ، فيفري 2014 ، ص 10 .

بذلك معدل نمو بلغ نحو 1.38 في المائة مقابل معدل نمو بلغ 12.3 في المائة في عام 2012. ويرجع هذا الإرتفاع إلى تحسن مستوى دخل الفرد في كل الدول العربية. وسجلت ليبيا و السودان أكبر معدلات تراجع لنصيب الفرد من الأسعار الجارية بين عامي 2012 و 2013 بينما سجلت اليمن والجزائر والمغرب أعلى معدلات نمو، ولم يطرأ تغيير كبير على ترتيب الدول العربية[1]. والجدول التالي يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة ودول إتحاد المغرب العربي منفردة.

جدول رقم(4): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1995و2000و2005و2009-2013.

(دولار أمريكي)

الدولـــــة	1995	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013	معدل النمو (%) 2012-2013
متوسط الدول العربية	2118	2670	3891	5308	6050	7230	7998	8109	1.38
الجزائر	1500	1801	3132	3981	4100	5428	5453	9510	8.4
تونس	2015	2244	3216	4163	4172	4307	4198	4325	3.0
ليبيا	6340	6130	7186	8248	9496	4571	10041	7533	-25.0
المغرب	1415	1298	1973	2871	2844	3079	2951	3196	8.3
موريتانيا	618	405	623	924	1080	1180	1110	1153	3.9

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معلومات مفرغة من قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص19.

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد بالنسبة للجزائر في نمو متصاعد بدءا من سنة1995 حيث كان 1500 دولار، وصل إلى غاية 9510 دولار سنة2013، بفارق يقدر بـــ 8010 دولار، وهذا راجع إلى الإرتفاع التدريجي لأسعار برميل البترول والإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر لتنويع مداخيلها، حيث زادت مداخيل القطاعات الأخرى وأصبحت تساهم بنسب معتبرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي إنعكس على متوسط نصيب الفرد.

أما متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنصيب الفرد بتونس وليبيا بالنسبة لسنوات1995-2010، تأتي في المرتبة الثالثة بعد ليبيا وتونس، وهذا راجع إلى عدد سكان كل دولة، حيث كان الناتج المحلي الإجمالي للجزائر أكبر منه بالنسبة لتونس وليبيا، إلا أن متوسط نصيب الفرد منه كان أقل وهذا

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

لنفس السبب الذي ذكر سابقا(عدد السكان)، أما في سنوات 2011-2012 فقد إحتلت الجزائر المرتبة الثانية بعد ليبيا، وهذا راجع إلى الإرتفاع القياسي والتدريجي لأسعار برميل البترول في السوق العالمية الذي بدوره أدى إلى الإرتفاع القياسي للناتج المحلي الإجمالي الذي إنعكس على متوسط نصيب الفرد حيث وصلت نسبة النمو سنة 2013 مقارنة بـ2012 إلى 8.4% وهو معدل قياسي لم تحققه الجزائر من قبل، أما في سنة 2013 فقد إحتلت الجزائر المرتبة الأولى. وبخصوص باقي دول المغرب العربي :المغرب وموريتانيا فيتسمان بمتوسط نصيب الفرد الأقل بالنسبة لباقي دول الإتحاد، نظرا لإعتمادهم على قطاعات غير طاقوية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، التي تتسم بمداخيل ضعيفة نسبيا مقارنة مع قطاع المحروقات وإرتفاع عدد السكان بالنسبة للمغرب.

2) تخفيض سعر صرف الدينار و أثره في تحسين التنافسية السعرية للصادرات:

تعتبر سنة 1994 بمثابة الإنطلاقة الحقيقية لتحويلية الدينار، وذلك بتبني التحويلية التجارية من خلال تحرير المدفوعات الخاصة بالواردات، وهذا ما دفع بالبنك المركزي إلى تبني نظام التسعير fixing لسعر الصرف أي أنه يخضع للعرض والطلب[1]. ويؤدي تخفيض صرف العملة إلى زيادة الطلب على واردات الدولة من الخارج، وهي سياسة تتبعها الدول لتشجيع الصادرات، بالإضافة إلى أنه يشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلد طلبا للإستفادة من فارق الصرف من جهة، ومضاعفة حجم الصادرات من جهة أخرى، وفي إطار ترقية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر أصدر البنك المركزي التعليمة (03-2000) والقاضية بالسماح للمستثمرين الأجانب بتحويل الإيرادات الناتجة عن استثماراتهم، وذلك بعد موافقة المصالح الخاصة بمراقبة الصرف في البنك المركزي[2]. والجدول التالي يوضح أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو والدولار للفترة 2007-2013.

جدول رقم(5): أسعار صرف العملة الوطنية (الدينار)للفترة (2007-2013)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدولار	69.36	64.58	72.64	74.31	72.85	77.55	78.65
الأورو	95.18	93.99	101.16	97.59	101.81	100.24	105.73

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص،ص454،453.

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري، مر بتغيرات عديدة، حيث ينخفض ويرتفع مرة بنسبة قليلة، وأخرى بنسبة كبيرة، ويرجع السبب في ذلك على أن سعر الصرف تتحكم فيه قوى

[1] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية :دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2010 ص 305.

[2] إبراهيم عبد الحفيظي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

العرض والطلب، والأحداث الإقتصادية العالمية، إضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى كحجم إحتياطي العملة الصعبة (للإطلاع على الإحتياطات الخارجية الرسمية للجزائر أنظر الملحق رقم 02) ، والصادرات، والواردات، وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من خلال الجدول نلاحظ سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي شهد انخفاض بنسبة 2.36٪. وبلغ متوسط التبادل السنوي الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في 78.65دينار للدولار سنة 2013 مقابل 77.55 دينار للدولار الواحد عام 2012.

كما عرف سعر الصرف الدينار مقابل اليورو زيادة بنسبة 3.21٪ في عام 2013 مقارنة مع عام 2012، من 100.24دينار لليورو الواحد سنة 2012 إلى 105.73 دينار لليورو الواحد سنة 2013 . ومن الملاحظ عند قراءتنا للجدول أن عملة الأورو قد إكتسبت ثقة في التعاملات المالية الدولية في الفترة الأخيرة على حساب الدولار نظرا لأن إقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي تمتاز بالنمو والإستقرار النسبي.

المطلب الثالث :المؤشرات الموسعة لتنافسية الإقتصاد الجزائري.

أصبحت الجزائر حاليا تدرج ضمن تقارير التنافسية الدولية و المؤشرات الأخرى التي تصدرها مختلف الهيئات الدولية .ومن بين هذه المؤشرات نذكر:

1) مؤشر التنافسية العالمي لعام2014-2015:

جاء صدور تقرير التنافسية العالمي 2014-2015 عن المنتدى الإقتصادي العالمي بسويسرا، شاملا دراسة144 دولة عبر العالم، وقد تصدرت سويسرا المرتبة الأولى عالميا، متبوعة بكل من سنغافورة، والولايات المتحدة الأمريكية، وفنلندا، في حين جاءت كل من ألمانيا، اليابان، وهون كونغ كندا، وهولندا، والسويد، ضمن قائمة الأحسن عشرة بلدان تنافسية عبر العالم في التصنيف الدولي. وفيما يخص البلدان العربية الأخرى، تصدرت كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر قائمة البلدان العربية في التصنيف الـ12و16 عالميا، وتذيلت ليبيا واليمن قائمة الدول العربية في التصنيف العالمي باحتلالهما الرتبة الـ126و142 عالميا على التوالي(للإطلاع على ترتيب الدول أنظر الملحق رقم 03) .

وإعتمد تصنيف التنافسية العالمية على دراسة حالة كل دولة وفقا لـ 12 معيارا من مقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساسا جودة المؤسسات، والبنية التحتية، وإستقرار الإقتصاد، إلى جانب مدى إستفادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية القاعدية، والتعليم العالي والتكوين المهني، فضلا عن جودة سوق

البضائع والخدمات والسوق المالية، ومستوى التقدم التكنولوجي، وحجم السوق، ومدى قوة الإبداع في النشاطات الإقتصادية.

أما بالنسبة للجزائر فقد حلّت في المرتبة الـ 79 عالميا والـ 10 عربيا في تقرير التنافسية العالمية للموسم 2013-2014 الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي، متقدمة بنحو 21 نقطة عن العام الماضي. وأشاد تقرير التنافسية العالمية للموسم2014-2015 حسب ما نشره المنتدى الإقتصادي العالمي عبر موقعه الإلكتروني بالأداء الجيد للمؤسسات الوطنية ومقدرتها على المنافسة الإقتصادية خلال العام الماضي، مما سمح للجزائر بإكتساب 21 نقطة إضافية، غير أنه أكد أن الجزائر لا تزال أقل قدرة على المنافسة من جيرانها في المنطقة المغاربية، وأوصى تقرير منتدى الاقتصادي الحكومة بضرورة مواصلة الإصلاحات الإقتصادية لتحسين ترتيبها على المستوى الإقليمي والجهوي، بما في ذلك تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر، والعمل على ضبط قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر.

والجدول التالي يبين أهم المؤشرات الإجمالية لتنافسية الإقتصاد الجزائري للفترة2012-2015.

جدول رقم (6): المؤشرات الإجمالية لتنافسية الإقتصاد الجزائري للفترة 2012-2015

السنة	الترتيب (من بين 144دولة)	النسبة(1-7)
مؤشر 2012-2013	110	3.7
مؤشر 2013-2014	100	3.8
مؤشر 2014-2015	79	4.1

Source: Construit par nous sur la base des données de:The global Competitiveness Report 2014-2015 p106

نلاحظ من الجدول إرتقاء الجزائر من المرتبة 110 سنة2012-2013 إلى المرتبة 79 للفترة 2014-2015، ويرجع هذا التقدم إلى الإصلاحات التي قامت بها الجزائر.

2) مؤشر البنك العالمي[1]:

أصدر البنك الدولي تقريره السنوي لأداء الأعمال لعام2015 و عرض يوم الأربعاء 10 جانفي2015، في حفل إفتتاح المنتدى الإقتصادي العالمي حول إفريقيا الذي جرى في كيب تاون بجنوب إفريقيا، حيث كان تقرير البنك الدولي إيجابي حول المؤشرات الإقتصادية الجزائرية، واعتبر التقرير أن الجزائر مستعدة للنهوض من الأزمة المالية العالمية .كما أشاد المحللون بالمؤشرات الخاصة بأداء البنوك الجزائرية والسياسة النقدية للبلاد والسوق المالي وقطاع

[1] arabic.doingbusiness, sit web, http://arabic.doingbusiness.org/reports/global-reports / doing - business-2015. Consulté le :27/04/2015.

التأمين .وجاء في تقرير البنك الدولي أن إصلاح القطاع المالي الجزائري ولّد آثارا إيجابية ليس فقط بالنسبة للقطاع المالي ولكن بالنسبة لباقي الإقتصاد أيضا.

والجدول التالي يوضح ترتيب الإقتصاد الجزائري وفقا لمؤشرات البنك الدولي لعام2015.

جدول رقم(7): ترتيب الإقتصاد الجزائري ضمن مؤشر ممارسة الأعمال لعام2015.

المؤشرات الفرعية	ترتيب الاقتصاد الجزائري لعام 2015	ترتيب الاقتصاد الجزائري لعام 2014	التغير في الترتيب
ممارسة أنشطة الأعمال	136	134	-2
بدء المشروع	141	139	-2
إستخراج تراخيص البناء	122	127	5
توظيف العاملين	122	117	-5
تسجيل الممتلكات	160	166	6
الحصول على الائتمان	171	169	-2
حماية المستثمرين	123	132	-9
دفع الضرائب	176	176	0
التجارة عبر الحدود	131	133	-2
تنفيذ العقود	120	122	2
إغلاق المشروع	97	97	0

Source:arabic.doingbusines ,*SitWeb,http://arabic.doingbusiness.org/ExploreEconomies/?economyid=4, Consulté le :01/05/2015.*

يبين الجدول أعلاه تراجع الجزائر بالنسبة لمؤشر ممارسة أنشطة ا لأعمال، وبدء المشروع وتوظيف العاملين والحصول على الإئتمان وحماية المستثمرين، بالإضافة إلى التجارة عبر الحدود، وهذا راجع إلى بقاء مخلفات البيروقراطية المتفشية في الإدارة، وثقل الإجراءات الإدارية، إضافة إلى التأخر في إصدار القوانين المتماشية مع الحركة الإقتصادية الجديدة التي تعرفها الجزائر، أما بالنسبة لإستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الممتلكات وتنفيذ العقود فقد سجلت تحسنا إيجابيا، لكن تبقى النتائج المحققة في المؤشر دون المستوى المرجو من ذلك .أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وفيما يخص حماية المستثمرين فإن المؤشر الخاص به يصف ثلاثة أبعاد من حماية المستثمرين: شفافية الصفقات (مؤشر مدى الكشف) المسؤولية عن التعامل الذاتي (مؤشر مدى مسؤولية المدير)، وقدرة المساهمين

على مقاضاة الموظفين والمديرين بسبب سوء الإدارة (مؤشر قضايا المساهمين) ومؤشر حماية المستثمر. وتتراوح قيم المؤشرات من 0 إلى 10 ، والقيم الأعلى تشير إلى المزيد من الكشف والمزيد من المسؤولية على جانب المديرين، والمزيد من الصلاحيات للمسا همين في معارضة الصفقة، والحماية الأفضل للمستثمر[1].

المبحث الثالث :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الاقتصادية على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

عملت الجزائر جاهدة منذ الإنتقال من مرحلة التسيير المخطط للإقتصاد إلى مرحلة إقتصاد السوق على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفق بيئة معززة بمجموعة من القوانين والنظم والتشريعات المحفزة والمنظمة للاستثمارات، التي تعتبر خطوات هامة في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول :تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

عملت الجزائر من خلال مجموعة القوانين والتشريعات التي أصدرتها إلى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة نحوها، وذلك بغية توفير سيولة عالية لرؤوس الأموال الدولية نحو دورة النشاط الإقتصادي خاصة في القطاعات خارج قطاع المحروقات، بغية توفير الظروف الملائمة للرفع من تنافسية إقتصادها.

شهد عام 2013 عودة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الى وتيرة الارتفاع بنسبة 9% لتصل إلى 51.4تريليون دولار عام 2013 ولترتفع معها ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم ايضا بنسبة 9% لتصل الى 25.5 تريليون دولار. وحسب آخر الاحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية رقما قياسيا جديدا بقيمة 778 مليار دولار، وهو ما يمثل % 54 من التدفقات العالمية. هذا ويتوقع الأونكتاد استمرار ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال السنوات الثلاث المقبلة ليبلغ 1.6 تريليون دولار في عام 2014، و 1.75 تريليون دولار في عام 2015 و 1.85 تريليون في عام 2016 ، وبحصة أكبر للبلدان المتقدمة لتصل الى 52 في المائة خلال عام 2016.[2] وبما أن مجال دراستنا هو الجزائر فإننا سنحاول تحليل تطور حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر خلال الفترة2002-2014. وذلك من خلال الجدول التالي:

[1] -تقرير التنافسية العربية 2014 ، ص 1.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية2014، الكويت ،ص 12

جدول رقم (8): تطور حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر خلال الفترة2002-2014.

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ(10^6دج)	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	58 324	99	8018771	77	848302	88
الاستثمار الأجنبي	564	1	2354099	23	113879	12
المجموع	58 888	100	10372871	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2014. على الموقع الإلكتروني: www.andi.dz

بالنسبة إلى الجزائر فإن التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة(2002-2014)، قد وصلت إلى 564 مشروع استثماري أجنبي، لأشخاص معنويين وطبيعيين، بمبلغ إجمالي قدر بـ 2354099مليون دينار جزائري، محققة بذلك 113879 منصب شغل مباشر للأيدي العاملة الجزائرية، ويرجع ذلك بصفة أساسية لإنتعاش القطاع العقاري كمشروع المليون سكن ومشروع القرن الطريق السيار شرق-غرب ومشروع السكة الحديدية المزدوج إلى جانب تضاعف التدفقات التي إجتذبها القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، وقطاع الفلاحة. كما شهد الاستثمار الأجنبي في قطاعي الكيمياء و الصيدلة تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية.

و ترجع هذه الزيادة في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر إلى طبيعة القوانين و التشريعات الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية، قانون النقد والقرض، قانون الاستثمار 1993، قانون 1995 وأخيرا قانون 2006 الذي يتضمن عدة مزايا جمركية وتبسيط الإجراءات الإدارية، هذا إضافة إلى النتائج التي حققتها عمليات التصحيحات الهيكلية لدواليب الإقتصاد، مثل تحرير قطاع التجارة الخارجية، وسلسلة الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة المالية والمصرفية، بالإضافة إلى عديد الإتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها مع عديد الهيئات والمنظمات الدولية، ونتيجة هذا هو ما نلاحظه في التطور الهام لعدد المشاريع من سنة إلى أخرى، وعدد مناصب الشغل الموفرة للعمالة المحلية، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(9): تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة2002-2014.

السنوات	عدد المشاريع	%	**القيمة(مليار دج)**	%	مناصب الشغل	%
2002	495	0.84	98566	0.95	29586	3.07
2003	1628	2.76	396209	3.82	34618	3.60
2004	876	1.49	241768	2.33	24892	2.59
2005	836	1.42	198839	1.92	32019	3.33
2006	2102	3.75	486035	4.69	47265	4.91
2007	4257	7.23	664782	6.41	86733	9.01
2008	6538	11.10	1327946	12.80	89594	9.31
2009	6932	11.77	439834	4.24	63488	6.90
2010	5564	9.45	379834	3.66	59134	6.15
2011	5688	9.66	1331711	12.84	124004	12.89
2012	6077	10.32	754025	7.27	76443	7.94
2013	7991	13.57	1861048	17.94	143446	14.91
2014	9904	16.82	2192530	21.14	150959	15.69
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تطور التصريحات بالاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار2002-2014 على الموقع الإلكتروني: www.andi.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع وصل إلى غاية 2014 إلى 58888 مشروع إستثماري بمبلغ إجمالي يقدر بـــ 10 372 871 مليار دج، موفرا بذلك 962 181 منصب شغل، وإذا قارنا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر سنة2014 بالسنوات السابقة، فنلاحظ صعود عدد المشاريع الإستثمارية وتحقيق أفضل نتيجة، حيث أرجعت السلطات الجزائرية هذا التطور إلى التشريعات التي أصدرتها في هذا المجال والتي ساعدت على استقطاب العديد من المستثمرين الأجانب في عدة قطاعات[1].

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار2014 ، على الموقع الإلكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissement consulté:24/04/2015.

المطلب الثاني :الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

1) إتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب كل قطاع إقتصادي:

عملت الجزائر على إيجاد وسائل تمويل دولية لدورة النشاط الإقتصادي من خلال تسهيل إنسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في القطاعات خارج المحروقات، وركزت كثيرا على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الفلاحة، والبناء والأشغال العمومية، والصحة، والنقل، والسياحة، والخدمات، وقطاع الصناعة والإتصالات[1]، وقد كان أهم قطاع جذبا للمستثمرين الأجانب خلال الفترة (2002-2014) هو قطاع الصناعة بـ 324 يليه قطاع الخدمات بـ100 مشروع، هذا من حيث الكمية، أما إذا عدنا إلى جانب النوعية فإن أهم قطاع كان شاهد على نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر هو قطاع الإتصالات، وإن كان من حيث العدد هو الأقل فإنه من حيث النوعية والحجم يعتبر الأهم، وشركتي جيزي ونجمة للإتصالات خير شاهدين على الثورة التي أحدثاها في عالم الإتصال. وهو نتاج السياسة التي إنتهجتها السلطات الجزائرية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر التي أدت إلى تطور سريع في حجم الشركات الأجنبية في الجزائر، وفيما يخص تواجد هذه الشركات، وتوزيعها في القطاعات الإقتصادية للفترة 2002-2014، نأخذ الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم(10): توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب كل قطاع المصرح بها لفترة (2002-2014).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	09	1.60	5495	0.23	619	0.54
البناء	95	16.84	59713	2.54	18675	16.40
الصناعة	324	57.45	1613708	68.55	63928	56.14
الصحة	06	1.06	13573	0.58	2196	1.93
النقل	19	3.37	12405	0.53	1639	1.44
السياحة	10	1.77	462619	19.65	14080	12.36
الخدمات	100	17.73	97145	4.13	11242	9.87
الإتصالات	01	0.18	89441	3.80	1500	1.32
المجموع	564	100	2354099	100	113879	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2004، المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط، على الموقع الإلكتروني: www.andi.dz.

[1] رشيد بن يوب، **الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، الدليل الإقتصادي والإجتماعي للجزائر :الوضعية الإقتصادية**، كالما للإتصال، الجزائر، الطبعة الأولى،2011 ، ص 45

الشكل رقم(3): نسبة توزيع عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب كل قطاع المصرح بها لفترة 2002-2014.

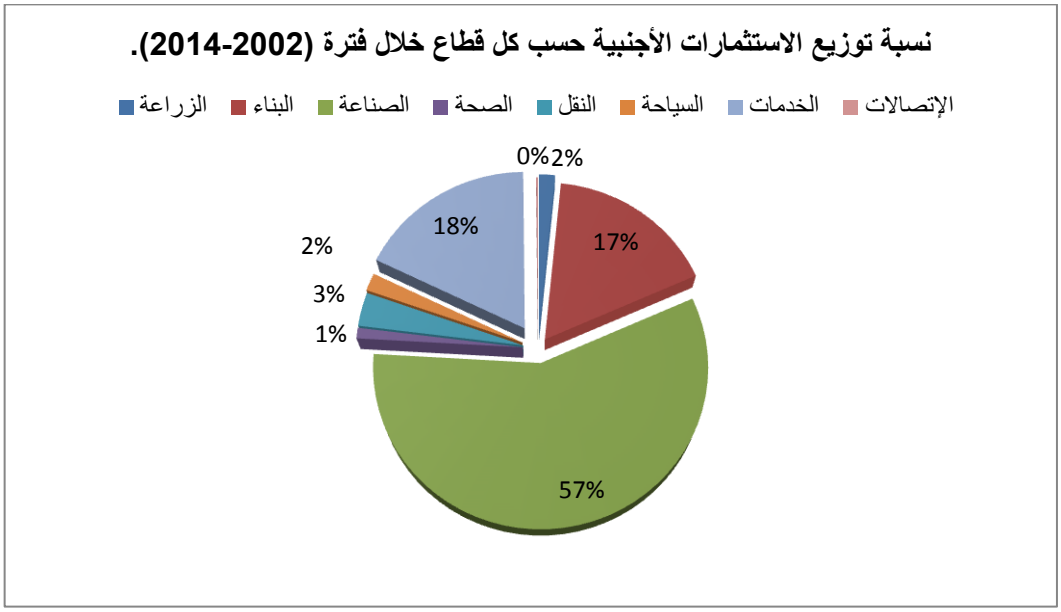

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (10).

لتحليل الجدول نأخذ كل قطاع على حدى:

1-1) قطاع الزراعة: وبالرجوع إلى الجدول والشكل السابق ين نلاحظ أنه وخلال الفترة 2002-2014 لم يسجل قطاع الفلاحة سوى 9 مشاريع استثمارية أجنبية في الجزائر بنسبة1.60% من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر، بقيمة تقدر بـ 5495 مليون دينار جزائري، وبالتالي هو أضعف قطاع بعد الصحة والإتصالات من حيث جذب المشاريع الاستثمارية الأجنبية، مما يؤكد فشل هذا القطاع في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبقاؤه بعيدا عن التطلعات المرجوة منه رغم شساعة المساحات الزراعية وتنوعها. وهو ما جعل السلطات العمومية تعد قانونا جديدا للاستثمار في القطاع الفلاحي سيمنح المستثمرين كثيرا من الضمانات والإمتيازات[1]. ومن بين الاستثمارات في هذا القطاع شركة cepsa الإسبانية لصناعة الأسمدة الزراعية.

2-1) قطاع البناء والأشغال العمومية: بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فإن الاستثمارات الأجنبية سجلت95 مشروع بنسبة 16.84 % من مجموع المشاريع الاستثمارية للفترة الممتدةمن2002-2014،بقيمة تقدر بـ59713 مليون دينار جزائري، وقد سيطرت الشركات الصينية والتركية والمصرية واليابانية فيه، ويرجع هذا

[1] بشير مصيطفى،" **هل يفتح القطاع الفلاحي للإستثمار الأجنبي المباشر؟**"، الشروق أون لاين، من الموقع الشبكي: http://www.echoroukonline.com/ara/aklam/aklam_elkhamis/bachir_msitfa/50829.html consulte :26/04/2015.

التطور المهم في حجم الاستثمارات الأجنبية إلى برنامج دعم النمو الإقتصادي، حيث أن السلطات العمومية فتحت الباب واسعا للاستثمار الأجنبي والمحلي في هذا المجال. ومن أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع هي شركة repsol الإسبانية[1].

1-3) قطاع الصناعة: أخذ قطاع الصناعة الحجم الأكبر من حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، بإعتباره القطاع الأهم جذبا لهذه الاستثمارات، وقد تحصل على نسبة تقدر بـ 57.45 % من مجموع حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة بالجزائر لغاية سنة 2014، بمجموع 324 مشروع استثماري أجنبي. وتطور الاستثمار في القطاع الصناعي راجع للأهمية التي أعطتها له السلطات العمومية وجدية الإجراءات المتخذة وذلك بفضل النصوص التشريعية والقانونية و خصوصا القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الإقتصادية الوطنية الخاصة. وتعتبر الشركة الفرنسية هي الرائدة في هذا القطاع ومن بين هذه الشركات، شركة دانون للصناعات الغذائية، وشركة ميشلان لصناعة إطارات السيارات.

1-4) الصحة: سجل قطاع الصحة بالجزائر النسبة الأضعف من حصة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر إذا إستثنينا قطاع الإتصالات، حيث سجلت6 مشاريع استثمارية أجنبية في مجال الهياكل الصحية، بالإضافة إلى الاستثمار المحتشم في قطاع صناعة الأدوية، بنسبة لا تتعدى 1.06 % من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وقد حاولت السلطات العمومية تدارك الأمر خلال سنة 2012 بفتحها الباب واسعا أمام الاستثمار في هذا المجال من خلال المخطط التوجيهي للصحة العمومية (2012-2025). ومثال الشركات المستثمرة في الجزائر الشركة الأمريكية للصيدلة pfeizerلصناعة الأدوية[2].

1-5) قطاع النقل: أخذ قطاع النقل حصة 3.37 % من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الجزائر خلال الفترة2002-2014 بمجموع 19 مشروع استثماري، وهي استثمارات نوعية في قطاع شبه مغلق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تجميد قانون 1988 الذي يفتح مجال النقل الجوي أمام الاستثمار الخاص. ومن بين الشركات المستثمرة في هذا القطاع، الشركة الالمانية مارسوداس Mercedes والتي تعمل على تصنيع قطع غيار التبديل للمركبات الثقيلة .

[1] حسب ما جائت به الغرفة التجارية الجزائرية الإسبانية: la turbune26 mars 2014

[2] Le quotidien d'Oran (journal national) du 11/05/2013.

1-6) قطاع السياحة: سجل قطاع السياحة خلال الفترة2002-2014، 10مشاريع كإستثمار أجنبي بنسبة1.77% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للجزائر، منها شركة "سيدار" السعودية بولاية زرالدة بـ20ألف سرير، وإستنادا إلى المنظمة العالمية للسياحة، فإن القطاع السياحي يمثل3.9% من قيمة الصادرات و9.5% من نسبة الاستثمارات المنتجة و8.1% من الناتج المحلي الخام. وتسعى الجزائر للرفع من قدرات القطاع السياحي بتشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال من خلال جملة التسهيلات والضمانات التي تقدمها للمستثمرين الأجانب. وتعد شركة lafico الليبية أيضا من بين الشركات المستثمرة في الجزائر واختصاص الشركة هو الفندقة.

1-7) الخدمات: جاء قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بـ 100 مشروع استثماري، أي بنسبة 17.73 %من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر وهذا راجع إلى ربحية و مردودية هذا القطاع، وقد تركزت أغلبها في قطاع المناولة لقطاع الصناعة والمحروقات، والقطاع المالي، ومن بين هذه الاستثمارات البنك الفرنسي "سوسيتي جنرال" لتقديم الخدمات المالية[1].

1-8) الإتصالات: يعتبر قطاع الإتصالات الأضعف كميا من ناحية جذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر بمشروع استثماري واحد فقط، أي بنسبة 0.18 % من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للجزائر ولكنه الأحسن نوعيا بعد قطاع الطاقة، نظرا للنجاح الذي حققه في سوق الإتصالات وأصبح نموذجا للاستثمارات الجدية الأجنبية الناجحة الذي رفع من تنافسية قطاع الإتصالات بالجزائر[2]. وتمثل المشروع الاستثماري في الشركة الكويتية الوطنية للإتصالات، بعد شركة أوراسكوم المصرية للهاتف النقال[3].

2) إتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب المناطق الجغرافية:

عرف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إرتفاعا متزايدا من سنة لأخرى، وفي مختلف القطاعات، وذلك بفضل القوانين التي قدمت كثير الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، لتحسين مناخ فرص الاستثمار، كما يرجع إلى الإتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها السلطات الجزائرية، فإحتلت أوروبا صدارة العالم في عدد المشاريع الاستثمارية التي تدفقت إلى الجزائر بـ316 مشروع، تلتها مجموعة دول الإتحاد الأوروبي

[1] Nourredine. A, « L'année d'une Algérie malade de l'or noir », Le Débat stratégique, N °70, novembre 2013.

[2] رشيد بن يوب، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] الوطنية للإتصالات، التقرير السنوي 2013، قوة التغيير، الكويت، 2013، ص 14.

وهذا بفضل إتفاق الشراكة بـ238 مشروع استثماري، وكان نصيب الدول العربية في المرتبة الثالثة بـ 171 مشروع وهو نتيجة التسهيلات التي تقدمها الجزائر للشركاء العرب. ورغم ذلك مازالت الجزائر تعاني من تدني حجم الاستثمارات الواردة إليها مقارنة بالجارتين تونس والمغرب، وإن كان هيكل هذه الاستثمارات ما يزال محصورا في قطاع الطاقة والمحروقات، الذي يعتبر القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة .والجدول التالي يبين مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة(2002-2014).

جدول رقم(11): مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2014).

المنـــاطق	عدد المشـاريع	القيمة مليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوربا	316	839 295	66 306
فيما بيها الإتحاد الأوربي	238	519 485	33 175
آسيا	53	115 219	7 230
أمريكا	10	63 171	2 933
الدول العربية	171	1 243 455	35 060
أستراليا	01	2 974	264
متعددة الجنسيات	13	89 985	2 086
المجموع	564	2 354 099	113 879

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2004، المشاريع التي تشرك أجانب، على الموقع الإلكتروني: www.andi.dz.

ولتبيان وبالتفصيل جنسيات الشركات الأجنبية وترتيبها حسب عدد الشركات التي إستوطنت و عملت في الجزائر لغاية:2013/12/31، نأخذ الجدول التالي:

جدول رقم(12): الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر لغاية:2013/12/31.

الدول	عدد الشركات	الدول	عدد الشركات	الدول	عدد الشركات	الدول	عدد الشركات
فرنسا	1870	الأردن	470	قطر	213	و.م.أ	70
سوريا	1613	المغرب	465	ليبيا	141	كندا	59
تونس	1152	لبنان	407	البرتغال	105	العراق	48
الصين	838	فلسطين	389	بلجيكا	94	السعودية	43
مصر	670	إسبانيا	383	ألمانيا	89	الهند	40
تركيا	645	إيطاليا	324	بريطانيا	84	روسيا	37
باقي بلدان العالم	389						
المجموع	10666						

المصدر: بناءا على أساس المركز الوطني للسجل التجاري CNRC ، المجلة الإحصائية 2013، توزيع التجار الأجانب المسجلين في السجل التجاري في نهاية 2013، ص 18.

من خلال التحليل السابق لمصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة2002-2014، وكذلك من خلال عرض الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر لغاية: 2013/12/31، نلاحظ أن حجم هذه الاستثمارات المتدفقة إلى الجزائر كانت دون المستوى المتوقع، إذا ما نظرنا إلى أهمية وكبر السوق الجزائرية وما تتوفر عليه من هياكل ومرافق كفيلة بجذب حجم أكبر من هذه الاستثمارات، بالرغم من الضمانات التي قدمتها السلطات الجزائرية للمستثمرين الأجانب من خلال القوانين والتشريعات آخرها قانون النقد والقرض.

المطلب الثالث :دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري.

أشرنا سابقا إلى مفهوم وخصائص وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى أهميته، ومخاطره والنظريات المفسرة له، كما أشرنا إلى مفهوم التنافسية، البيئة و الإستراتيجيات، بالإضافة إلى سياسات دعم القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري، وهو الجانب النظري من دراستنا، والآن سوف نتطرق في هذا المطلب إلى آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري.

1) إنعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

1-1) إنعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري:

ظهر التبادل التجاري الدولي أو التجارة الدولية أو حركة الإستيراد والتصدير على الصعيد الدولي[1] ، مولدا حركة من النشاط الإقتصادي بين الدول ،كفاءة هذه الحركة تقاس بميزان يدعى الميزان التجاري، الذي هو عبارة عن"الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع (المعاملات المنظورة أو المادية)، فإذا كانت الصادرات تفوق الواردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري والعكس إذا كانت قيمة الصادرات أقل من الواردات[2]".و من خلال الإشارة في المطلب الثاني من هذا المبحث إلى أن النتائج التجارية لعمليات التبادل الخارجي للجزائر خلال سنة2013، سوف يتم التطرق إلى حركة التجارة الخارجية المسجلة في الميزان التجاري الجزائري للفترة2009-2013، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم(13): الميزان التجاري وباقي الدول المغاربية خلال فترة (2009-2013).

(مليون دولار)

	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع الدول العربية	189.391.7	320.403.3	516.460.4	620.113.5	557.351.1
الجزائر	7.790.0	18.200.0	25.953.0	20.237.0	9.316.0
تونس	-3.701.1	-4.570.8	-4.798.9	-6.105.1	-5.934.4
ليبيا	15.052.8	24.376.2	7.859.8	35.915.1	9.566.0
المغرب	-16.483.9	-14.964.0	-19.288.4	-20.097.9	-20.399.7
موريتانيا	-115.4	126.3	297.3	-460.9	-370.1

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على معطيات التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2013 ، ص440.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري للجزائر قد حقق فوائض متصاعدة عبر كامل سنوات الدراسة، وإذا ما قارنا الميزان التجاري الجزائري بالنسبة لباقي الدول المغاربية خلال الفترة (2009-2013) نجد أن ليبيا أيضا سجلت هذا الرصيد الإيجابي لفترة الدراسة، عكس باقي الدول المغاربية وهي المغرب تونس وموريتانيا، التي حققت عجزا متتاليا في موازينها التجارية بإستثناء موريتانيا خلال فترة 2010-2011، و يرجع

[1] أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، شركة رؤية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006، ص37.
[2] أحمد مندور، **مقدمة في الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 1990، ص 165.

هذا بالنسبة للجزائر وليبيا إلى إرتفاع مداخيل الجباية البترولية، خاصة في السنوات الأخيرة على إثر إرتفاع أسعار البترول على مستوى الأسواق الدولية و حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حتى وإن كانت محتشمة، علما أن فائض الميزان التجاري يصب في صندوق ضبط الإيرادات.

1-2) إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان رأس المال:

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدورة الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو إلتزاماتها في مواجهة هذه الدول .وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية والمديونية للدولة[1]. وبالتالي يعكس الميزان حركة تدفق رؤوس الأموال للدولة.

ولمعرفة حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية في هذا الميزان للجزائر في الفترة2004-2013. نأخذ الجدول التالي:

جدول رقم(14): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2004-2013).

(الوحدة: مليار دولار).

البيان	2004	2005	2006	2007	2008
التدفقات الواردة	0.51	0.44	1.2	1.06	0.63
رصيد ميزان حركة رأس المال	-2.4	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37
البيان	2009	2010	2011	2012	2013
التدفقات الواردة	0.88	1.08	1.79	1.66	2.64
رصيد ميزان حركة رأس المال	-1.87	-4.24	-11.2	-0.99	+2.45

المصدر:دادي عدون ناصر، بعداش عبدالكريم،" الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وآثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة2004-2013،" مجلة الإصلاحات الإقتصادية المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد9، 2014 ص 34.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سجلت تذبذبا من سنة إلى أخرى هبوطا وصعودا، وهذا لإعتبارات عديدة ذكرت سابقا، فرصيد ميزان حركة رأس المال سجل خلال الفترة2004-2013 عجزا متتاليا من سنة إلى أخرى وبنسب متصاعدة عكسيا، إن هذا العجز

[1] زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون طبعة، 2004،ص 64.

والمتمثل في خروج للعملة الصعبة يعزى إلى التسديد المسبق للمديونية، أما بالنسبة لسنة 2013 ، فإن الفائض يرجع إلى التوقف عن تسديد المديونية التي لم يبق منها إلا 4مليارات دولار .وإذا لاحظنا التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2013 نلاحظ أنها سجلت 2.64 مليار دولار، وهو رصيد يؤثر بالإيجاب على حساب العمليات الرأسمالية، ومنه نقول أن تدفق الاستثمارات الأجنبية له أثر إيجابي على حساب رأس المال والعكس صحيح[1].

1-3) إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات وباقي التحويلات:

تسجل التحويلات المالية إلى الخارج التي ينفذها المستثمرون الأجانب في الجزائر ضمن عنصر صافي دخل العوامل في ميزان المدفوعات الجزائري[2]. ولقد سجلت الجزائر حركة في التحويلات المالية إلى الخارج وهي عوائد للاستثمارات الأجنبية المتواجدة بها، وهذه الاستثمارات تنشط أغلبها في قطاع المحروقات. والجدول التالي يوضح قيمة التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(2004-2013).

جدول رقم(15): التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2004-2013.

(الوحدة: مليون دولار.)

البيـــان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تدفق إ.أ.م الوارد1	507	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662	2646
تحويلات مستثمرين أجانب في قطاع المحروقات2	660	1169	1023	1594	2195	3117	4743	5288	3896	4562
صافي التدفقات المالية 1-2=3	-153	-731	172	-529	-1561	-2235	-3662	-3493	-2234	-1916

المصدر: دادي عدون ناصر، بعداش عبدالكريم،" الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وآثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة2004-2013،" مجلة الإصلاحات الإقتصادية المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد9، 2014 ص37.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ حدوث عجز في صافي التدفقات المالية الداخلة والخارجة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر عبر كامل سنوات الدراسة، ماعدا سنة 2006 فقط، التي سجل فيها فائض يقدر بـــ172مليون دولار، ويرجع السبب في كون حجم التحويلات لهذه السنة كان أقل من تدفقات رأس المال

[1] دادي عدون ناصر، بعداش عبدالكريم، مرجع سبق ذكره، ص 34.
[2] نفس المرجع السابق، ص 35 .

الأجنبي، كما يفسر العجز في باقي السنوات إلى الأموال الهائلة التي تم تحويلها إلى الخارج مقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر بطريقتين :الأولى بأموالها الخاصة المستثمرة في البلد، والثانية بحجم بتحويلاتها نحو خارج البلد. وقد قامت الحكومة الجزائرية بمعالجة مشكل تحويل الأموال نحو الخارج في قانون المالية لسنة 2014 بفرض على المستثمرين الأجانب الراغبين في تحويل فوائدهم إلى الخارج (رؤوس الأموال) ضريبتين، الأولى 15% وتفرض على الأرباح المحولة إلى الخارج، والثانية نسبتها20 %بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، وتأتي هذه الضريبة تحسبا لمواجهة مستقبلية لعمليات بيع تنفذها شركة أجنبية مع شركة أجنبية أخرى دون إستشارة الحكومة الجزائرية أو علمها[1].

2) إنعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع المالي والمصرفي (البنكي) :

إن تحقيق التنمية الإقتصادية يتطلب وجود نظام مالي ومصرفي فعال ونشط، يتماشى والتغيرات الإقتصادية العالمية، ويقوم بتشجيع الإدخار والاستثمار عن طريق الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وبين المقرضين والمقترضين، ويعمل على التوجيه الأمثل للأموال المتوفرة للاستثمار، وتحويل الأموال، وإدارة الاستثمار، والعديد من الخدمات المالية الأخرى[2]. ورغبة من السلطات العمومية الجزائرية في تحديث قطاع المصارف بعدما كانت غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لإنخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع المصارف الأجنبية المنافسة، لذا فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة عن طريق تقديم العديد من التحفيزات والضمانات تهدف الوصول إلى نظام مالي ومصرفي فعال وعصري يواكب التحولات السريعة للأسواق المالية.

لذا فالمنظومة البنكية سوف تشهد خلال السنوات القادمة تحولا كبيرا خاصة بعد تنامي البنوك الأجنبية في الجزائر، بالمقابل تراجع حصة البنوك العمومية التي لم يطرأ عليها أي تغيير حيث يبقى التسيير خاضع للوصاية. حصة البنوك الأجنبية بلغت % 11.5 وتسيطر على أكثر من % 90 من القروض الموجهة للإستهلاك. وتعد شبكة البنوك الفرنسية، من أكثر البنوك إنتشارا، حيث تتوسع وتنمو وفق إستراتيجية مدروسة تهدف إلى السيطرة

[1] تدفقات الاستثمار .*Consulté le :01/05/2015*. http://www.mouwazaf-dz.com/t33520-topic

[2] علي قابوسة،**" الآثار المتوقعة من إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي"**، الملتقى الدولي " تحرير تجارة الخدمات"، جامعة طرابلس، ليبيا، 2010/12/16، ص 11.

على حصة أكبر[1]. من جهة أخرى فقد بلغ عدد الوكالات البنكية النشطة في الجزائر 1278 وكالة مصرفية بزيادة قدرها 50 وكالة ما بين2009-2010، منها 20 وكالة للقطاع الخاص. يمتلك القطاع العام حوالي1125 وكالة مقابل 153 وكالة للقطاع الخاص أغلبها فرنسية، بينما وصل عدد الوكالات مع نهاية 2012 إلى أكثر من1600 وكالة، منها220 وكالة بنكية للقطاع الخاص مع تراجع وكالات القطاع العمومي. كما أن وتيرة نمو البنوك الأجنبية متنامية، حيث تم فتح ما يعادل 60 إلى 70 وكالة سنويا مقابل 15 إلى 20 وكالة جديدة للقطاع العمومي. وفي حدود2013، إذ إعتمدت البنوك الأجنبية وخاصة الفرنسية منها إستراتيجية الإنتشـار، وأصبح للبنوك الفرنسية أكثر من 250 وكالة منتشرة في أهم المناطق الصناعية والتجارية للجزائر على رأسها البنك الوطني الباريسي باريبا والشركة العامة سوسيتي جنرال التي تقارب العدد المعتمد 220 وكالة لكل منها[2].

3) إنعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتشغيل:

3-1) إنعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي الجزائري:

قد يأتي النمو الإقتصادي من خلال إتباع أساليب فنية وتكنولوجية متطورة أو نتيجة نمو ملحوظ في عناصر الإنتاج المختلفة مثل النمو في عنصر العمل أو رأس المال البشري[3]. لذا يتطلب نمو قطاعات النشاط الإقتصادي لأية دولة وجود رؤوس أموال تستثمر فيها، لخلق قيمة مضافة تدعم بها الدولة الدورة الإقتصادية، كما يجب أن ترافق رؤوس الأموال المستثمرة هذه وجود تقنيات تكنولوجية دقيقة في الإنتاج، وإطارات تسييرية كفؤة، وأيدي عاملة مؤهلة، بالإضافة إلى أساليب تسويق حديثة، كلها عوامل تؤدي إلى منتجات عالية الجودة بأسعار تنافسية مما ينعكس على الصادرات والواردات، وبالتالي الميزان التجاري وهو ما يعطي التوازن لميزان المدفوعات، الذي يؤدي إلى النمو السريع للناتج المحلي في الدولة، الذي ينعكس بدوره على متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج ومنه خلق الرفاهية الإقتصادية وبالتالي الوصول إلى التنمية الإقتصادية المتكاملة بشرط تكامل هذه القطاعات الإقتصادية، كما أن هذا التمويل يتم بتعبئة المدخرات المحلية وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق توفير مناخ استثماري ملائم، الذي سيحفز تدفق رؤوس الأموال بسبب وجود مستوى عال من متطلبات رأس المال الذي يسد فجوة موارد الدولة المضيفة. ولمعرفة تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 2008-2013، نأخذ الجدول التالي:

[1] رشيد بن يوب، مرجع سبق ذكره، ص 19.
[2] نفس المرجع السابق، ص20 .
[3] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص 181 .

جدول رقم(16): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية (2008-2013).

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	8.4	12.5	12.1	11.1	11.4	12.3
ليبيا	11.7	21.0	20.2	40.2	18.5	27.3
تونس	63.6	72.0	70.4	68.2	74.0	70.7
المغرب	44.3	46.8	49.7	44.9	47.1	47.8

Source :UNCTAD, World Investment Report, 2014, Annex Table B.7.

تعكس نسبة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الإقتصادي وبالتالي مدى الأثر الذي يحققه على إقتصاد البلد المضيف لهذا الاستثمار، والجدول أعلاه يبين أن تونس حققت أكبر نسبة من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى دول المغرب العربي مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي، بنسبة تقدر بـ63.6% لسنة 2008، تليها المغرب بـ44.3%، وليبيا ثالثا بـ11.7%، والجزائر بـ8.4%، ويرجع هذا إلى كون تونس والمغرب تستقطبان نسبة كبيرة من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتوفر المناخ المناسب للاستثمار في هذين الدولتين، بينما ناتجهما المحلي يشكل بنسبة كبيرة من عوائد هذه الاستثمارات، عكس ليبيا والجزائر لم تستقطب رؤوس أموال أجنبية كبيرة في تلك الفترة أما بالنسبة لسنة 2013 فقد إرتفعت النسبة لكامل دول المغرب العربي، وخاصة الجزائر التي إرتفعت فيها نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل الناتج المحلي الخام من 8.4% إلى 12.3%، وهذا راجع إلى الإصلاحات التي قامت بها الجزائر والتي ذكرت فيما سبق لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومما سبق نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس بدوره على التنمية الإقتصادية، وبالتالي التأثير على القدرة التنافسية لإقتصاد البلد.

3-2) إنعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل:

تعتبر البطالة تهميشا إجتماعيا وهدرا إقتصاديا وظاهرة مرضية في الإقتصادات الوطنية ويرتبط تحقيق معدلات منخفضة للبطالة بتحقيق معدلات نمو قادرة على إمتصاص القوى العاطلة عن العمل[1]. ولا تتحقق معدلات النمو

[1] لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 284.

إلا بتكامل المدخرات المحلية مع رؤوس الأموال الأجنبية للوصول إلى التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية التي توفر مناصب شغل للأيدي العاملة المحلية. ولتبيان تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على سوق العمل نأخذ الجدولين التاليين:

جدول رقم(17): تطور معدل البطالة للفترة (2002-2014)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة%	27.3	25.6	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8
البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة%	11.3	10.2	10.07	09.7	09.4	09.3	09.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، النشاط والإقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2014 على الموقع الإلكتروني:. www.ons.dz

جدول رقم (18): تطور عدد مناصب الشغل التي وفرها الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة(2002-2014).

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد مناصب الشغل	29586	34618	24892	32019	47265	86733	89594
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
عدد مناصب الشغل	63488	59134	124004	76443	143446	150959	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(9).

لامن خلال الجدولين، نلاحظ أن معدل البطالة في الجزائر وللفترة 2001-2014، في إنخفاض مستمر حيث سجلت في سنة 2001 معدل يقدر بـ27.3% ليصل إلى 9.2%، سنة 2014،أي بفارق18%، ويعتبر هذا الفارق كبير جدا بالمقارنة بالمدة التي حقق فيها، ويرجع هذا الإنخفاض إلى مساهمة سياسة الدولة تجاه البطالة عامة والاستثمار الاجنبي خاصة الذي وفر 150959 منصب شغل في ظرف 11 سنة.

نستنتج مما سبق أن الإستثمار الأجنبي المباشر لعب دورا مهما في القضاء على ظاهرة البطالة والتخفيف من حدتها من خلال مناصب الشغل التي وفرها للعمالة المحلية، حيث "يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتراجع نسبة البطالة في الجزائر سنة 2017 ستصل إلى 4%، وهذا ما يؤكد أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في القضاء على البطالة"[1].

[1] نسبة البطالة في الجزائر 11/05/2015: consulté lé :www.essalamonline.com/ara/permalink/16153.html

خلاصة الفصل

تعد مؤشرات التنافسية من أهم المقاييس التي تبين مدى نجاح السياسات الإصلاحية الإقتصادية في الدول إذ تمكن من معرفة نقاط الضعف والقوة لها وما هي الأهداف التي حققت والتي لم تحقق، على إعتبار أن التنافسية مصطلح كثير التداول في عصرنا هذا، والذي يهدف إلى خلق سوق واحدة مبنية على المنافسة والبقاء للأقوى، لهذا كان لزاما على الدول إجراء تعديلات وسياسات ترفع من مركزها التنافسي وتحافظ عليه لكي تنمي إقتصادياتها .هذا على مستوى الدول، أما على مستوى المؤسسة فبقاء المؤسسة مرتبط بإكتساب ميزة تنافسية تميزها عن غيرها وتمكنها من إكتساب حصة من السوق و إختراق أسواق أخرى. والجزائر سعت إلى الرفع من تنافسية إقتصادها من خلال تأهيل المؤسسات الإقتصادية لمواكبة التغيرات الإقتصادية العالمية والتكيف مع البيئة التنافسية الجديدة وذلك بتعزيز قدراتها التنافسية عن طريق تدريب وتأهيل العامل البشري إضافة إلى إدخال التكنولوجيا الدقيقة في الإنتاج وتحسين طرق التسويق الدولي وذلك حتى تستطيع هذه المؤسسات التموقع في السوق الدولية أمام المنافسين بواسطة منتوج ذو جودة عالية وأسعار تنافسية التي بدورها تؤثر إيجابا على الإقتصاد الوطني، ولا يتأتى هذا إلا بفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمتلك كل هذه المقومات وبالتالي يمنح هذه المزايا للبلد المضيف.

الخـاتمـة العـامة

عرف العالم منذ القرن العشرين عدة تحولات غيرت العديد من المعطيات والمفاهيم، لعل أهمها إنهيار المعسكر الإشتراكي وتراجعه لصالح المعسكر الرأسمالي، ليبرز عصرا جديدا هو عصر العولمة، التي أدت إلى إندماج الإقتصاد العالمي وترابط العلاقات الإقتصادية الدولية، وإنحصار الحدود السياسية، وإتساع نطاق الأسواق الدولية، وتراجع القيود الجمركية وتحرير التجارة الخارجية، وكان من بين نتائجها الشركات المتعددة الجنسيات، وما تحمله من حركة ضخمة لرؤوس الأموال الدولية، لذا أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا مهما في تنمية القدرات التنافسية لإقتصاديات الدول، خاصة النامية منها، كونه فرصتها لإيجاد مصادر تمويل دولية بديلة عن المديونية وما تحمله من عبء على إقتصادياتها، فهي تكمل الإدخار المحلي، بالحصول على الموارد المالية اللازمة من العملة الصعبة وبالتالي تعطي التوازن للميزان التجاري ومنه إلى ميزان المدفوعات، كما أنها فرصتها لخروج منتجاتها من ضيق الأسواق المحلية إلى رحابة الأسواق الدولية والتعريف بمنتجاتها والبحث عن سبل التموقع و الإنتشار فيما بعد، كما أصبح وسيلة الدول المضيفة في الحصول على التكنولوجيا الدقيقة في الإنتاج و تقنيات التسيير الحديثة، وبالتالي الوصول إلى منتجات ذات جودة عالية بأسعار تنافسية، لهذا تسابقت الدول بتوفير بيئة مناسبة وجاذبة لهذه الاستثمارات فقدمت العديد من التحفيزات والضمانات، حررت التجارة الخارجية، أزالت الحواجز الجمركية، وَأحدثت إصلاحات هيكلية عميقة على إقتصادياتها ونظمها حتى تسهل إنسياب وتدفق رؤوس الأموال الدولية إليها وبالتالي تأهيل إقتصادياتها، وإكتساب ميزات تنافسية تمكنها من رفع مركزها التنافسي على المستوى الدولي.

هذه التحولات التي شهدها العالم بفعل العولمة، فرضت على الجزائر تغيير سياستها الإقتصادية لمواكبة هذه التحولات، فأدخلت تغييرات عميقة على الإقتصاد وذلك بالإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق فخلقت بيئة استثمارية مناسبة لإستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية الإستفادة من مزاياها، وبالتالي الوصول إلى إقتصاد تنافسي بعيدا عن ريع البترول.

وبناءا على دراستنا السابقة حاولنا من خلال الفصول الثلاثة لبحثنا الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها أن نؤكد صحة أو عدم صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا وعلى كامل فصول الدراسة، والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من المقترحات والتوصيات الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر بهدف إزالة كل القيود والمعوقات للسماح بتدفق حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إتجاه دورة النشاط الإقتصادي الوطني.

✓ **نتائج الدراسة:**

من خلال دراستنا وتحليلنا لموضوع البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدول النامية في الحصول على مصادر تمويل دولية بديل عن المديونية وعبئها على البلاد (التبعية الإقتصادية، رهن القرار السياسي)، بالإضافة إلى كونه مكمل للإدخار المحلي، بدون أي إلتزام من الدولة المضيفة.

2- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية من خلال المحاكاة وإكتساب الخبرات من المستثمر الأجنبي.

3- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في القضاء على البطالة من خلال زيادة معدلات التشغيل ذلك بتوفير مناصب شغل إضافية للعمالة المحلية.

4- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة للرفع من القدرات التصديرية للبلد المضيف، والحد من قيمة الواردات التي تؤدي إلى العجز في الميزان التجاري.

5- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا إيجابيا في الرفع من تنافسية الإقتصاد الوطني من خلال تحسين مؤشرات الإقتصاد الكلي.

6- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدول المضيفة في إختراق الأسواق الدولية والتموقع فيها وبالتالي الحصول على حصص هامة منها تمكنها من الإنتشار فيما بعد.

7- يعد نصيب الجزائر من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف إذا ما قورن بالدول المغاربية والإمكانيات والقدرات التي تمتلكها الجزائر.

8- تحتاج الجزائر إلى مزيد من الإصلاحات لجذب حجم أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بغية الرفع من تنافسية الإقتصاد الوطني.

9- يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأكبر جذبا للاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

10- رغم الحجم الضئيل من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، إلا أنها أثرت نسبيا بالإيجاب على مؤشرات الإقتصاد الكلي للجزائر.

✓ **نتائج إختبار الفرضيات:**

إنطلقنا من مجموعة من الفرضيات في بداية بحثنا، وقد أدت معالجة الموضوع إلى تبيان صحتها أو بطلانها نوردها على النحو التالي:

1- الفرضية الأولى: وهي مؤكدة، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية فعالة وتكمل الإدخار المحلي إذا توفرت بيئة مناسبة تضمن تدفق هذه الاستثمارات نحو دورة النشاط الإقتصادي، مقارنة بالمديونية وما تحمله من عبء على الإقتصاد من خلال خدمات الديون.

2- الفرضية الثانية: وهي مؤكدة، إذ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالإيجاب على إقتصاديات الدول المضيفة، إذ يعتبر مصدر تمويل بديل عن المديونية، كما يوفر فرص العمل للعمالة المحلية، والتقنيات الحديثة في الإنتاج، ويرفع من القدرات التصديرية للبلاد، ويوفر العملة الصعبة في بعض الأحيان.

3- الفرضية الثالثة: وهي مؤكدة، تتمثل التنافسية في عنصر التفرد التي تمكن الإقتصاد الوطني من إحتلال أحسن المواقع على الصعيد الدولي، وتقاس بمؤشرات جزئية وكلية، إذ أن إكتساب ميزة تنافسية يُمَكِّن من الوصول إلى منتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية، مما يسهل إختراقها للأسواق الدولية، وبالتالي الرفع من تنافسية الإقتصاد الوطني، مما يمكنه من إحتلال مواقع ريادية ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.

4- الفرضية الخامسة: وهي مؤكدة، رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لم تستقطب رؤوس الأموال المتوقعة، وبالتالي إنعكست على تنافسية الإقتصاد الجزائري، الذي جعلها تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات التنافسية الدولية، لذا تحتاج الجزائر إلى إصلاحات أخرى لجلب مزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية زيادة قدرتها التنافسية، وبالتالي تحسين مركزها ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.

✓ **التوصيات والاقتراحات:**

على ضوء دراستنا السابقة، والنتائج المتوصل إليها، نقدم التوصيات والإقتراحات التالية:

1-ضرورة العمل على تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال تدارك النقائص في التشريعات والقوانين المنظمة له، حتى يتم الوصول إلى مناخ استثماري ملائم يرفع من حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه دورة الإقتصاد الوطني.

2-العمل على القيام بإصلاحات إقتصادية أكثر عمقا، وذلك بتخلص الدولة نهائيا من التدخل في تسيير الإقتصاد والإكتفاء بدور الموجه.

3-ضرورة تسريع عملية إصلاح المنظومة المالية والمصرفية بما يتماشى وسرعة تقدم هذا القطاع على المستوى العالمي مما يعطي الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي.

4-العمل على الحد من التضخم عن طريق تطبيق سياسات إقتصادية تؤدي إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي الذي سيؤدي إلى تدفق حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلد.

5-تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين الأجانب، من خلال التقليل من الإجراءات البيروقراطية.

6-محاولة جذب المستثمرين نحو قطاعات خارج قطاع المحروقات لتنويع مداخيل الدولة، وتجنب أخطار تقلبات أسعار البترول.

7-التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر عن طريق ممثلياتنا الديبلوماسية بالخارج.

8-إبرام المزيد من الإتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والجهوية والدولية لجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين.

✓ **آفاق البحث:**

في نهاية دراستنا هذه وكآفاق مستقبلية نقترح مجموعة من المواضيع المكملة لبحثنا هذا نوردها فيما يلي:

1-سياسات إعادة الهيكلة ودورها في الرفع من القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري.

2-دور القطاع المالي والمصرفي في تهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر.

3-أثر الإصلاحات الإقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية.

I- الكتب:

1- أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل و جدوى، المكتب العربي الحديث**، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1993.

2- إبراهيم مشورب، **مبادئ في الاقتصاد السياسي**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى،1997.

3- أحمد مندور، **مقدمة في الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 1990.

4- أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، شركة رؤية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006.

5- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك: دراسة في طرق إستخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2005.

6- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.

7- بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2012.

8- توفيق محمد عبد المحسن، **قياس الجودة و القياس المقارن**، دار الفكر العربي، مصر، بدون طبعة، 2004/2003.

9- ثامر ياسر البكري، **استراتيجيات التسويق**، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية،2008.

10- ثابت عبدالرحمان إدريس، **جمال الدين محمد المرسي**، الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2003.

11- حسين عمر، **الإستثمار والعولمة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000 .

12- حسام علي داود، أيمن أبو خضير، أحمد الهزايمة، عبد الله صوفان، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

13- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2004.

14- فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات " دراسة مقارنة" كوريا الجنوبية- ماليزيا- المكسيك- مصر- الأردن**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008.

15- فلاح حسن عدادي الحسيني، **الإدارة الإستراتيجية: مفاهيمها- مداخلها-عمليات المعاصرة**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1998.

16- فريد النجار، **الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000.

17- دريد محمود السامري، **الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية**، الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية،2006.

18- روبرت.أ. بتس– ديفيد.لي: ترجمة عبد الحكم الخزامي، **الإدارة الإستراتيجية بناء الميزة التنافسية**، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، بدون طبعة، 2008.

19- رحيم حسين، **الإقتصاد المصرفي: مفاهيم- تحاليل-تقنيات**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2008.

20- رشيد بن يوب، **الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، الدليل الإقتصادي والإجتماعي للجزائر: الوضعية الإقتصادية**، كالما للإتصال، الجزائر، الطبعة الأولى،2011.

21- زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون طبعة، 2004.

22- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1993.

23- سمير اللقماني، **منظمة التجارة العالمية: آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية**، مطابع الدستور التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، 2003.

24- طاهر مرسي عطية، **إدارة الأعمال الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001.

25- عبد الفتاح قنديل، **الدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1979.

26- علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الإقتصادي العربي**، القاهرة، بدون طبعة، 2009.

27- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية1993.

28- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2008.

29- علي السلمي، السياسات **الإدارية في عصر المعلومات**، دار غريب، القاهرة، بدون طبعة، 1995.

30- عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.

31- لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.

32- مؤيد سعيد سالم، **أساسيات الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى ، 2005.

33- محمود يونس، **إقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2007.

34- مصطفى كامل، عبد الغني حامد، **إدارة الأعمال الدولية**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، بدون طبعة، 2006.

35- حمود سحنون، **الإقتصاد النقدي والمصرفي** ، دار الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2013.

36- ماهر شكري، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2011.

37- معراج جديدي، **محاضرات في قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007.

38- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، بدون سنة نشر.

39- نزيه عبدالمقصود مبروك، **الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

40- نوير طارق، **دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،بدون طبعة،2002.

41- وديع محمد عدنان، **القدرة التنافسية وقياسها**، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر، الطبعة الثانية، 2003.

II- البحوث الجامعية:

1- اخلف محمد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر بين الواقع و الطموح دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير2013/2012.

2- أحمد بلالي، "**الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسات قطاع الهاتف النقال بالجزائر الفترة (2006/2000)**"، أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية: تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008/2007.

3- إبراهيم عبد الحفيظي،" **دراسة تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل العولمة الإقتصادية**"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية (تخصص تحليل إقتصادي)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ، 2007-2008.

4- بن عزوز محمد،" **الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وآفاقها**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

5- بلاصكة زكريا، "**ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**-" مذكرة ماستر- جامعة سكيكدة 2012-2013.

6- سلمان حسين،" **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2004.

7- عبدالكريم بعداش،" **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**"، أطروحة دكتوراه غير منشوره في العلوم الإقتصادية: تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2008.

8- عمورة جمال لمجيد،" **دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية: فرع تحليل إقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.

9- فارس فوضيل،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

10- لوعيل بلال،" **الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الإقتصادي: دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1995-2005**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

11- محمد الكلاوي، "**سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية**"، رسالة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008.

12- محمد قويدري، "**تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، الجزائر ،2005.

13- محمد العيد بيوض، " **تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**" رسالة ماجيسر غير منشورة، جامعة سطيف،2011.

14- قويدري محمد " **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية: مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

15- غالمي زهيرة، " **إنعكاسات الدفع المسبق للديون الخارجية على الاقتصاد الجزائري**"، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص: مالية ومحاسبة غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008/2007.

III- مقالات ودوريات:

1- أحمد زكريا صيام،" **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة- الأردن كنموذج-**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الثالث، ديسمبر 2005.

2- صائب حسن مهدي،" **الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 11 السنة 2009.

3- قويدري محمد، و صاف سعيدي، "**مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للإقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، باتنة، العدد 9، ديسمبر 2003.

4- ناصر مراد، "**شروط نجاح إتفاق الشراكة الأوروجزائري**"، مجلة علوم إنسانية، السنة الخامسة، العدد 2007.

5- لرقام جميلة،" **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الطريق إلى النجاح**"، مجلة جديد الاقتصاد، ملحقة دالي إبراهيم للعلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 02 ، ديسمبر 2009.

6- عبد الرحمان تومي،" **واقع وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، مجلة دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد8، جويلية2006.

7- محمد لكساسي،" **معالم الإستقرار المالي وتنمية القطاع المصرفي في الجزائر**"، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد 8، فيفري 2014.

8- دادي عدون ناصر، بعداش عبدالكريم،" **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وآثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة2004-2013**،" مجلة الإصلاحات الإقتصادية المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد9، 2014.

9- زيدان محمد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال تحليل المكاسب والمخاطر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1، جامعة شلف2009.

IV- وقائع التظاهرات العلمية (المؤتمرات والملتقيات):

1- بلعزوز بن علي الملتقى الدولي "**آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،13 نوفمبر، 2006.

2- بن عبد الفتاح دحمان، مادي محمد إبراهيم، "**تحديات البلدان النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومتطلبات تحقيق فوائده**"، الملتقى العلمي الدولي الثاني " الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي حالة بعض الدول النامية"، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،22أكتوبر2007.

3- يوسف مسعداوي،" **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**"، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي:حالة بعض الدول النامية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 22أكتوبر2007.

4- يوسف مسعداوي،" **القدرات التنافسية ومؤشراتها**"، الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08مارس 2012 .

5- محمد بن عبدالله العوض،" **إستراتيجيات التسويق التنافسية: إطار جديد لمفهوم عام**"، الملتقى الأول: التسويق في الوطن العربي، الواقع وآفاق التطوير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 16/15 أكتوبر، 2002 .

6- كمال رزيق، بوزعرور عمار، "**التنافسية الصناعية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**"، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 22 ماي، 2002.

7- كتوش عاشور، قورين حاج قويدر،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دول شمال إفريقيا بين الواقع والمأمول: مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 28جانفي2008.

8- علي قابوسة، "**الآثار المتوقعة من إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي**"، الملتقى الدولي " تحرير تجارة الخدمات"، جامعة طرابلس، ليبيا، 2010/12/16.

V- التقارير:

1- تقرير التنافسية العربية 2014.

2- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية2014، الكويت،2014 .

3- الوطنية للإتصالات، التقرير السنوي 2013، قوة التغيير، الكويت، 2013.

VI- القرارات، القوانين، المراسيم:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 50 ، الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2005 ، القانون رقم 07/05 المتعلق بالمحروقات.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 48 ، بتاريخ 30 يوليو 2006 ، الأمر رقم 06- 10، المعدل والمتمم للقانون رقم: 05-07

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد رقم35 ، الصادر بتاريخ 27أوت 1986، الباب الثالث: الترخيص والإعتماد، المادة:2.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد رقم 39 ، سنة 1963 .

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 43 ، الصادرة بتاريخ: 31 ماي 1966.

6- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 53 ، الصادر بتاريخ 20 أوت 1963، القانون رقم 63-277.
7- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 80 ، الصادر بتاريخ 17 سبتمبر1966، القانون رقم 66-284.
8- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 35،الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986ن القانون رقم 86-13.
9- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 06 ، الصادر بتاريخ 6 فيفري 1991 ، المرسوم الرئاسي رقم 90-420.
10- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 59 ، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 1995 ، المرسوم الرئاسي رقم: 95-306، المادة الخامسة.
11- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 46 ، الصادر بتاريخ 06 أكتوبر 1991. المرسوم الرئاسي رقم91-345، المادة الثانية.
12- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 01 ، الصادر بتاريخ 02 جانفي 1994 ، المرسوم الرئاسي رقم 94-01، المادة الثانية.

ثانيا : باللغة الفرنسية:

I- Les Ouvrages:

1- Brahim. G, Relations Economiques Internationales, , Editions el Maarifa, Alger, Sans édition, 2008.

2- Debonneuil .M, Fontagné.L ,"Compétitivité",conseil d'analyse économique, 2e édition Paris,2003.

3- Chris. P, Isobel. D, Robin. L, International Marketing Strategy: Analysis development and Implentation, Routledge, New York, First edition, 1994.

4- N. KUMAR, R. MITTAL, International Marketing, Anmol Publications Pvt. Ltd, New Delhi, First Edition, 2002.

5- Martine. G- S, Marc. V, Etudes de Marchés: Méthodes et Outils, Editions De Boeck Université, Bruxelles, 2e édition, 2005.

6- Michel .B, Rémi .L, Jean-Louis .R, L'Essentiel sur l'Economie , BertiEditions, Alger,4ème Edition, 2007.

7- Laurent. B, Guy. S," les Indicateurs synthétiques de compétitivité 1995-2005", Économie et Statistiques, n°: 11, Août 2006.

8- J.Longatte-p.vanhove-C.Viprey, Economie Générale, Dunod, Paris, 3e édition, 2002.

9- Roger. B, Jim. B, International Marketing: Strategy Planning-Market entry& Implementation, Kogan page limited, USA, Third Edition, 2002.

10- PORTER .M, Avantage Concurrentiel des nations, Inter Edition, Paris, 1993.

11- Nourredine. A, « L'année d'une Algérie malade de l'or noir », Le Débat stratégique, N °70, novembre 2013.

II–Etudes et Rapports:

1- Ministère des Finances, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2014, le Budget de L'Etat, 2014.

2- Partenariat EURO-MED, Document de stratégie 2002-2006 & Programme indicatif national 2002-2004,Algeria.

3- UNICTAD, World investment report, Transnational Corporation, Agricultural Production and Development, United Nations, New York, 2009.

III– Les Sites Internet:

- www.ulum.nl.
- www.mipi.dz.
- www.arabic.doingbusiness.org.
- www.echoroukonline.com.
- www.ons.dz.
- www.essalamonline.com
- www.andi.dz.

الملاحـــق

ملحق رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي باسعار السوق الجارية (2007 – 2013).

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع الدول الدول العربية	1.099.451	1.166.512	1.779.781	2.075.461	2.389.234	2.633.529	2.734.061
الأردن	8.461	12.589	23.548	26.324	28.881	30.981	33.641
الإمارات	104.337	180.617	253.584	286.049	347.454	372.314	402.340
البحرين	8.029	13.459	22.398	25.713	29.044	30.666	32.788
تونس	21.459	32.256	43.433	44.017	45.948	45.242	47.111
الجزائر	85.352	103.071	137.212	161.159	199.302	204.289	225.933
السعودية	189.515	328.206	429.098	526.812	669.507	733.956	748.450
السودان	13.379	35.186	59.289	71.849	69.691	68.121	61.975
سورية	19.937	28.499	53.965	60.038	.....	.....	.....
العراق	20.969	36.242	94.275	117.138	157.553	184.192	195.382
عمان	19.507	31.082	48.388	58.641	69.522	77.497	79.656
قطر	17.760	44.530	97.798	125.122	169.805	189.945	202.450
الكويت	37.707	80.987	105.993	115.333	154.026	174.062	175.837
لبنان	17.261	21.865	35.140	38.010	40.049	42.764	45.116
ليبيا	34.574	47.635	62.107	73.824	36.688	83.195	64.439
مصر	99.590	89.528	188.489	218.489	235.464	262.214	271.443
المغرب	36.958	59.524	90.533	90.714	99.274	96.187	105.333
موريتانيا	1.072	1.875	3.031	3.629	4.064	3.914	4.166
اليمن	10.846	19.050	28.452	30.907	31.079	32.075	35.955

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، وتقديرات أولية متفق عليها من المؤسسات المعدة للتقرير.

ملحق (02) : الاحتياطيات الخارجيه الرسميه للدول العربيه * .
(2013-2009)

(مليون دولار)

	2009	2010	2011	2012	**2013
مجموع الدول العربية	924,965.1	1,009,827.2	1,104,430.2	1,261,504.5	1,375,146.4
الأ ر د ن	11,108.6	12,466.4	10,755.6	6,853.5	12,219.8
الإمـــارات	36,124.8	42,812.3	47,299.8	57,080.4	68,562.6
البحريـــن	3,801.0	5,083.2	4,544.5	4,853.0	5,110.3
تونـــس	10,639.4	9,461.8	7,545.3	8,642.0	7,558.8
الجزائـــر	149,040.0	162,615.0	182,822.0	191,297.0	194,712.0
جيبوتـــي	241.8	249.0	244.1	248.6	419.1
السـعودية	409,675.0	444,703.0	543,582.0	656,141.0	725,292.0
السـودان	3,012.3	2,920.2	1,322.1	2,093.4	1,931.0
سـورية	15,917.0	18,488.6	11,722.2	...	...
الصومـال	...	...	...	...	...
العـراق	44,127.5	50,357.0	60,738.1	68,733.5	76,112.2
عمـان	12,202.9	13,024.5	14,365.2	14,338.0	15,950.2
قطـر	17,915.6	30,153.6	15,678.7	32,001.2	41,065.5
القمـر	150.3	145.3	155.2	194.1	164.6
الكويـت	20,255.0	21,248.1	25,902.6	28,866.9	32,132.7
لبنـان	29,102.9	31,514.1	33,740.6	37,185.6	36,748.0
ليبيـا	99,007.2	101,612.4	104,030.6	117,890.5	118,678.0
مصـر	32,281.0	33,858.0	15,398.0	11,733.9	13,612.4
المغـرب	22,796.2	22,613.1	19,526.1	16,355.6	18,404.0
موريتانيا	225.3	272.6	483.5	942.5	981.8
اليمـن	7,341.3	6,229.1	4,573.8	6,053.9	5,491.4

* باستثناء الذهب.

** بيانات أولية.

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014.

- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، أبريل 2014

ملحق رقم (3)

The Global Competitiveness Index 2014–2015 Rankings

Covering 144 economies, the Global Competitiveness Index 2014–2015 measures national competitiveness—defined as the set of institutions, policies and factors that determine the level of productivity.

	Economy	Score[1]	Prev.[2]	Trend[3]
1	Switzerland	5.70	1	
2	Singapore	5.65	2	
3	United States	5.54	5	
4	Finland	5.50	3	
5	Germany	5.49	4	
6	Japan	5.47	9	
7	Hong Kong SAR	5.46	7	
8	Netherlands	5.45	8	
9	United Kingdom	5.41	10	
10	Sweden	5.41	6	
11	Norway	5.35	11	
12	United Arab Emirates	5.33	19	
13	Denmark	5.29	15	
14	Taiwan, China	5.25	12	
15	Canada	5.24	14	
16	Qatar	5.24	13	
17	New Zealand	5.20	18	
18	Belgium	5.18	17	
19	Luxembourg	5.17	22	
20	Malaysia	5.16	24	
21	Austria	5.16	16	
22	Australia	5.08	21	
23	France	5.08	23	
24	Saudi Arabia	5.06	20	
25	Ireland	4.98	28	
26	Korea, Rep.	4.96	25	
27	Israel	4.95	27	
28	China	4.89	29	
29	Estonia	4.71	32	
30	Iceland	4.71	31	
31	Thailand	4.66	37	
32	Puerto Rico	4.64	30	
33	Chile	4.60	34	
34	Indonesia	4.57	38	
35	Spain	4.55	35	
36	Portugal	4.54	51	
37	Czech Republic	4.53	46	
38	Azerbaijan	4.53	39	
39	Mauritius	4.52	45	
40	Kuwait	4.51	36	
41	Lithuania	4.51	48	
42	Latvia	4.50	52	
43	Poland	4.48	42	
44	Bahrain	4.48	43	
45	Turkey	4.46	44	
46	Oman	4.46	33	
47	Malta	4.45	41	
48	Panama	4.43	40	
49	Italy	4.42	49	
50	Kazakhstan	4.42	50	
51	Costa Rica	4.42	54	
52	Philippines	4.40	59	
53	Russian Federation	4.37	64	
54	Bulgaria	4.37	57	
55	Barbados	4.36	47	
56	South Africa	4.35	53	
57	Brazil	4.34	56	
58	Cyprus	4.31	58	
59	Romania	4.30	76	
60	Hungary	4.28	63	
61	Mexico	4.27	55	
62	Rwanda	4.27	66	
63	Macedonia, FYR	4.26	73	
64	Jordan	4.25	68	
65	Peru	4.24	61	
66	Colombia	4.23	69	
67	Montenegro	4.23	67	
68	Vietnam	4.23	70	
69	Georgia	4.22	72	
70	Slovenia	4.22	62	
71	India	4.21	60	
72	Morocco	4.21	77	
73	Sri Lanka	4.19	65	
74	Botswana	4.15	74	
75	Slovak Republic	4.15	78	
76	Ukraine	4.14	84	
77	Croatia	4.13	75	
78	Guatemala	4.10	86	
79	Algeria	4.08	100	
80	Uruguay	4.04	85	
81	Greece	4.04	91	
82	Moldova	4.03	89	
83	Iran, Islamic Rep.	4.03	82	
84	El Salvador	4.01	97	
85	Armenia	4.01	79	
86	Jamaica	3.98	94	
87	Tunisia	3.96	83	
88	Namibia	3.96	90	
89	Trinidad and Tobago	3.95	92	
90	Kenya	3.93	96	
91	Tajikistan	3.93	n/a	
92	Seychelles	3.91	80	
93	Lao PDR	3.91	81	
94	Serbia	3.90	101	
95	Cambodia	3.89	88	
96	Zambia	3.86	93	
97	Albania	3.84	95	
98	Mongolia	3.83	107	
99	Nicaragua	3.82	99	
100	Honduras	3.82	111	
101	Dominican Republic	3.82	105	
102	Nepal	3.81	117	
103	Bhutan	3.80	109	
104	Argentina	3.79	104	
105	Bolivia	3.77	98	
106	Gabon	3.74	112	
107	Lesotho	3.73	123	
108	Kyrgyz Republic	3.73	121	
109	Bangladesh	3.72	110	
110	Suriname	3.71	106	
111	Ghana	3.71	114	
112	Senegal	3.70	113	
113	Lebanon	3.68	103	
114	Cape Verde	3.68	122	
115	Côte d'Ivoire	3.67	126	
116	Cameroon	3.66	115	
117	Guyana	3.65	102	
118	Ethiopia	3.60	127	
119	Egypt	3.60	118	
120	Paraguay	3.59	119	
121	Tanzania	3.57	125	
122	Uganda	3.56	129	
123	Swaziland	3.55	124	
124	Zimbabwe	3.54	131	
125	Gambia, The	3.53	116	
126	Libya	3.48	108	
127	Nigeria	3.44	120	
128	Mali	3.43	135	
129	Pakistan	3.42	133	
130	Madagascar	3.41	132	
131	Venezuela	3.32	134	
132	Malawi	3.25	136	
133	Mozambique	3.24	137	
134	Myanmar	3.24	139	
135	Burkina Faso	3.21	140	
136	Timor-Leste	3.17	138	
137	Haiti	3.14	143	
138	Sierra Leone	3.10	144	
139	Burundi	3.09	146	
140	Angola	3.04	142	
141	Mauritania	3.00	141	
142	Yemen	2.96	145	
143	Chad	2.85	148	
144	Guinea	2.79	147	

Advanced Economies
Middle East, North Africa, and Pakistan
Emerging and Developing Asia
Latin America and the Caribbean
Commonwealth of Independent States
Emerging and Developing Europe
Sub-Saharan Africa

1. Scale ranges from 1 to 7.
2. 2013-2014 rank out of 148 economies.
3. Evolution in percentile rank since 2007. Sparkline axes are economy specific.

الملخص

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في تنمية القدرات التنافسية لاقتصاد الدولة، وهذا الامر الذي فرض على الجزائر تغيير سياستها الإقتصادية لمواكبة إقتصاديات الدول الأخرى، فأدخلت تغييرات عميقة على الإقتصاد وذلك بالإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، فخلقت بيئة استثمارية مناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية الإستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الاستثمارات، وبالتالي الوصول إلى إقتصاد تنافسي بعيدا عن ريع البترول.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر – التنافسية – الإقتصاد الجزائري.

Résumé

Les investissements directs étrangers (IDE) jouent un rôle majeur dans le développement des capacités compétitives des économies des pays , l'Algérie s'est vue contrainte de changer sa position et de suivre l’évolution des tendances de près et adapter sa politique économique en conséquence. Dans ce sens, l’Algérie a introduit des changements profonds dans son système en substituant une économie de marché à l'ancienne économie planifiée, et en créant un climat d'investissement propice à polariser les investissements directs étrangers. L'Algérie a vu que les IDE pourraient constituer l’une des formes privilégiées afin d'atteindre une économie compétitive, loin de la dépendance périlleuse à la rente pétrolière.

Mot-clé : Investissement direct étranger – La compétitivité – L’économie algérienne.